١

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه ج١

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه

الجزء الاول

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی : من لایحضره‌الفقیه .شرح
عنوان و نام پدیدآور : بحوث فی مشیخه من لایحضره‌الفقیه للشیخ‌الصدوق/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة‌الصادق علیه‌السلام للطباعة والنشر،
مشخصات ظاهری : ج.
شابک : ۹-۶۰-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸دوره ؛ : ٦-٦۱-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸ج.۱
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لایحضره‌الفقیه» تالیف شیخ صدوق است.
یادداشت : ج. ۲ و ۳ و ۵ (چاپ اول: ۱٤٤۳ ق. = ۲۰۲۲ م. = ۱٤۰۰)(فیپا).
یادداشت : کتابنامه.
موضوع : ابن بابویه، محمدبن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق. -- دیدگاه درباره محدثان
موضوع : Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities
موضوع : ابن‌بابویه، محمدبن‌علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق.. من لایحضره الفقیه -- نقد و تفسیر
موضوع : محدثان -- سرگذشتنامه
Hadith -- Authorities -- Biography
احادیث شیعه -- قرن ٤ق.
Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century
شناسه افزوده : ابن‌بابویه، محمدبن‌علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ق.. من لایحضره الفقیه. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۲۹
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۱۵۲٤۷

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه
للشيخ الصدوق الجزء الأول

بقلم: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الثانية، ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م - ١٤٠٤ ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه‌السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٦٣ صفحة

ردمك: ٦-٦١-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

ردمك الدورة: ٩-٦٠-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلّف

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (۰۰۹۸)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتابه (من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلة من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلّا تلبية رغبتهم لتعميم الفائدة وتسهيل الامر على الطلبة والباحثين في شأن علم الرجال للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل ويثيبنا عليه، إنه خير مثيب.

والحمد لله أولاً وآخراً.

تمهيد

قبل الدخول في البحث وسرد تفاصيل طرق الشيخ الصدوق إلى من أخذ وروى عنهم في كتابه من لا يحضره الفقيه بصورة مفصّلة، لا بدّ في المرتبة السابقة من تنقيح مسألة مهمة، وهي:

هل أنّ الروايات الواردة في كتاب من لا يحضره الفقيه قد أخذها الشيخ الصدوق (قدس سره) من كتب وأصول من ابتدأ بأسمائهم في كتابه؟

أو أنّ ما يذكره في مشيخة من لا يحضره الفقيه من طرق لمن ابتدأ بأسمائهم في كتابه من الرواة، إنّما هي طرقه إلى روايات هؤلاء الرواة فقط، من دون تقييد بكتبهم وأصولهم من عدمه؟

وبالتالي يكون الحمل على كون المأخوذ منه الروايات كتاباً أو أصلاً لمن ابتدأ به في كتاب من لا يحضره الفقيه بحاجة إلى قرينة كما هو واضح، وإلّا فالأصل أنّه طريق للروايات لا الكتب والمصنفات؟

هذا هو السؤال والمسألة المهمة التي يجب أن ننتهي منها قبل الشروع في بحث في طرق مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه.

والجواب عن ذلك:

بعد التدقيق في كلمات الشيخ الصدوق (قدس سره) في بداية مشيخة

من لا يحضره الفقيه، يظهر أنّ ما يذكره في المشيخة من طرق لمن ابتدأ بأسمائهم في كتابه إنّما هي طرق لنفس الروايات، دون كتب ومصنفات ومؤلفات من ابتدأ بأسمائهم في كتابه، فعلى سبيل المثال يقول في بداية مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((كلّ ما كان في هذا الكتاب عن عمّار بن موسى الساباطي، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن الوليد (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن، عن علي بن فضّال، عن عمر بن سعيد المدائني، عن مُصدَّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى الساباطي))[1].

وكانت هذه هي لغة الشيخ الصدوق الأساسية في التعريف بمصدر ما يرويه في كتاب من لا يحضره الفقيه، ومن الواضح أنّ هذه اللغة تشير إلى ما ذكرناه من كون طرقه في مشيخة من لا يحضره الفقيه إنّما هي طرق لنفس روايات الأشخاص الذين ابتدأ بهم في الكتاب دون كتبهم ومصنّفاتهم.

نعم، هناك بعض الموارد- بمعية بعض القرائن والشواهد والمؤيدات- يمكن أن يستظهر منها كون طريقه في مشيخة من لا يحضره الفقيه إنّما هو طريق لكتاب أو أصل من ابتدأ به الطرق والأسانيد في كتاب من لا يحضره الفقيه، وهذه موارد خاصة حملناها على كون الطريق فيها إلى الكتاب بمعية القرينة والشاهد والمؤيد.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥.

كما لعلّه يظهر من طريقه إلى علي بن جعفر، حيث يقول في آخر الطريق:

((وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر قد رويته بهذا الأسناد))[1]، وتحقيق كلّ مورد وحمله على إرادة الكتاب أو الأصل موكول إلى محله ومورده، كما هو واضح.

نعم، الظاهر من كلمات الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه أنّ منهجه في المشيخة كان قائماً على استعراض روايات الكتاب من أوّله إلى آخره، ومن ثمّ يقوم بسرد طريقه إلى من يجده من الروّاة ممن روى عنه في الكتاب، ومن الطبيعي أنْ يتخلف نظره ويغفل عن ذكر طريقه إلى جملة ممن روى عنهم في الكتاب، مضافاً إلى تكرار طريقه في المشيخة إلى جملة ممن روى عنهم في ذلك الكتاب، كما في طريقه إلى حريز بن عبد الله، حيث ذكره تارةً بعد ذكر طريقه إلى زرارة، وتارةً أخرى بعد ذكر طريقه إلى عمر بن حنظلة، وكذلك الحال في حمّاد بن عيسى، حيث أورده تارة بعد ذكر طريقه إلى حريز، وتارةً أخرى بعد ذكر طريقه إلى الفضل بن شاذان، وهكذا.

ثمّ أنّه يقع الكلام في تفصيلات البحوث في طرق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه ومشيخته، ومن الواضح بأنّ هذه البحوث إنّما تقتصر على مشيخة من لا يحضره الفقيه، دون

(١) المصدر السابق: ص ٦.

الأعم منها ومن طرق الشيخ الصدوق لمن أخذ عنهم من الأعلام وأصحاب الكتب والمصنفات في كتبه الأخرى، فإنّ ذلك بحث طويل الذيل؛ وذلك لأنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) من المصنّفين والمؤلفين الذين كتبوا كثيراً جداً حتّى وصلت كتبه إلى ما يقرب المائتين.

وبالتالي، فنحن في هذه الأبحاث نريد أن نقتصر على طُرقه في مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه دون الأعم من ذلك، ومجموع طُرقه في هذا الكتاب تقرب من الأربعمائة أو تزيد بقليل، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الطريق الأول

طريق الشيخ الصدوق إلى أبان بن تغلب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه:

((وما كان فيه عن أبان بن تغلب، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، عن أبي أيوب، عن أبي علي صاحب الكِلَل، عن أبان بن تغلب))[1].

في البداية وقبل الدخول في بحث أحوال الرجال الذين يقعون في طرق مشيخة من لا يحضره الفقيه، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة وهي:

إنّا بحمد الله قد انتهينا من تنقيح وتحقيق أحوال جملة من الرواة في جملة من الأبحاث المتقدمة، ولكنّها لم تكن جميع أحوال الرواة، وبالتالي فسنعتمد طريقة أنّ ما نقّحناه فيما تقدم من الأبحاث خارج هذا البحث -أي خارج بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه-، فإنّنا سنشير إلى النتيجة في حال ذلك الراوي.

---

(١) المصدر السابق: ص ٢٥.

على سبيل المثال:

مشايخ الكليني مثلاً، فإنّنا قد نقّحنا أحوالهم في كتابنا ودروسنا في بحوث في الكتب الأربعة، وبالتالي فكلما يأتي أو يقع شيخ للكليني في أحد الطرق وكنّا قد نقّحنا حاله، فسوف لا نعيد تنقيح وتحقيق حاله، وإنّما نستعين بالنتيجة التي وصلنا إليها من ذلك التحقيق، ونحيل بالتفصيلات إلى تلك الموارد.

وعليه، فقد نبتدأ بشخص أو شخصين أو ثلاثة نشير فقط إلى أحوالهم باعتبار تنقيحنا لحالهم مفصلاً فيما سبق من الأبحاث، فإلى ذلك نرجو الالتفات.

ثمّ أنّه وقع الكلام في أبي علي صاحب الكِلَل:

أمّا معنى الكِلَل فهو معروف، وهو من البيوت الرقيقة التي تصنع من أقمشة رقيقة لدفع البق، كما أُشير إليه في غير مورد[1]، وهذا غير الأنماط وهو ما يُلقى على الهودج مثل الكلّة؛ وذلك لأنّ الغاية من الأول تختلف عن الغاية من الثاني.

وكذلك لأنّه قد ذُكِر أبو علي بائع الأنماط، فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، من دون

(١) ينظر: المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: ٧/ ٢١١.

تعرض لحاله مطلقاً[١].

وقيل باتحاده مع أبي الكِلَل، وقد ظهر لك وجه الاختلاف، إلّا أنْ يقال: إنّ المهن في ذلك الوقت كانت تصنع مطلق ما يوضع كسقف أو مانع، سواء فوق البعير أو غيره، فهنا يمكن القول بالاتحاد، خصوصاً بعدما يعضده من اتحاد الراوي والمروي عنه.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال أبي علي صاحب الكِلَل من ناحية الوثاقة في الحديث، فنقول- بعد التوكل على الله-:

لم يُذكر للرجل توثيق صريح، ولكن مع ذلك ذُكِرت لإثبات وثاقته واعتبار مروياته عدة وجوه:

الوجه الأول:

رواية ابن أبي عُمير عنه، وذلك في الكافي في كتاب الإيمان والكفر في الباب الخامس والسبعين من حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه، وروى عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن أبي علي صاحب الكِلَل، عن أبان بن تغلب، قال: كنت أطوف مع أبي عبد الله (عليه السلام)، فعرض لي رجل من أصحابنا كان سألني الذهاب معه في حاجة، فأشار إليّ فكرهت أن أدع أبا عبد الله (عليه السلام) وأذهب إليه، فبينما أنا أطوف إذ أشار إليّ أيضاً، فرآه أبو عبد

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٣٢٦ الرقم ٤٨٧٩.

الله (عليه السلام) فقال: يا أبان، إيّاك يريد هذا؟، قلت: نعم، قال: فمن هو؟ قلت: رجل من أصحابنا، قال: هو على مثل ما أنت عليه؟ قلت: نعم، قال: فاذهب إليه، قلت: فأقطع الطواف؟ قال: نعم، قلت: وإن كان طواف الفريضة؟ قال: نعم.

قال: فذهبت معه ثمّ دخلت عليه بعد فسألته، فقلت: أخبرني عن حقّ المؤمن على المؤمن، فقال: يا أبان، دعه لا ترده، قلت: بلى جُعلت فداك، فلم أزل أردد عليه، فقال: يا أبان، تقاسمه شطر مالك، ثمّ نظر إليّ فرأى ما دخلني، فقال: يا أبان، أما تعلم أنّ الله عزَّ وجلَّ قد ذكر المؤثرين على أنفسهم؟ قلت: بلى جُعلت فداك، فقال: أما إذا أنت قاسمته فلم تؤثره بعد إنّما أنت وهو سواء، إنّما تؤثره إذا أنت أعطيته من النصف الآخر))[1].

ومنه يظهر ضعف ما قيل من أنّ الرجل لا أثر له في كتب الرجال في غير مورد المشيخة[2]، فإنّ الرجل من مشايخ ابن أبي عُمير، وقد روى عنه.

ثمّ أنّه بناء على المختار -وهو الصحيح- من وثاقة كلّ من روى عنه ابن أبي عُمير، وأنّ الرجل لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يرسل إلّا عن ثقة، فأبو علي صاحب الكِلَل هذا ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ١٧١ ـ ١٧٢ ب: حقّ المؤمن على أخيه وأداء حقّه ح ٥.

(٢) ينظر: عباس الحاجياني، نخبة المقال في تمييز الأسناد والرجال: ص٣٣٥.

الوجه الثاني:

أنّ في السند ـ يعني طريق الصدوق (ﷺ) ـ هذا صفوان، الذي هو من أصحاب الإجماع الذين يحكم بصحة رواياتهم على المشهور[١].

ويمكن الجواب عن هذا الجواب بالقول:

إنّ هذا التقريب بمعية وثاقة كلّ من وقع في سند فيه من أصحاب الإجماع غير تام، بل بعيد في نفسه، ولا يحمل قيمة احتمالية معتداً بها في عملية بناء الاطمئنان بالوثاقة واعتبار المرويات.

الوجه الثالث:

ما أشار إليه الكاظمي (رحمه الله) في عُدّته من أنّ ما رُوي في الفقيه إنّما كان من أصل أبان، لا من كتاب التفسير، ولا من كتاب الفضائل؛ لعدم المناسبة، لا سيّما أصل مثله في أيام الصدوق كانت مشهورة، فلا يضّر توسط ما جُهِل[٢].

ولكنّ هذا الكلام غير تامّ، بل بعيد؛ لأنّه لم يقم عليه شاهد أو قرينة، مضافاً إلى شهرة أصله أيام الشيخ الصدوق، وعدم إضرار توسط المجهولين فيها، فهذه دعوى بلا دليل، وهي بعيدة في نفسها.

---

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

الوجه الرابع:

ما أُشير إليه من أنّه: أظن أنّ أبا علي هذا هو عبد الرحمن بن الحجاج؛ لكثرة روايته عن أبان، لكن عبد الرحمن يدعى بيّاع السابري[١].

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ في هذا الكلام بُعداً، بل بُعده ظاهر.

الوجه الخامس:

أنّ الرجل متحد مع أبي علي صاحب الأنماط الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٢].

وبمعية أنّ جميع أصحاب الإمام الصادق (عليهم السلام) ثقات، فالرجل ثقة [٣].

والجواب عن ذلك:

أمّا أصل اتحاده مع أبي علي صاحب الأنماط، فقد تقدمت الإشارة إلى إمكانية ذلك وعدم بُعده، وأمّا وثاقته من باب كونه ممن

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٢٦ الرقم ٤٨٧٩.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٩.

عـدّه الشـيخ الطـوسي في عِـداد أصحـاب الإمـام الصـادق (عليه السلام)، فهـذا الـكلام مبنـي عـلى الخلـط، وعـدم التمييـز لمـراد الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في ترتيبـه لطبقـات الـرواة عـلى حسـب الأئمـة المعصومـين (عليهم السلام)، ومـا ذلـك إلّا لمجـرد بيـان الطبقـة والمقطـع الزمـاني الـذي عـاش فيـه الـراوي، ومـن الطبيعـي أنّ خـير مثـال لـكل طبقـةٍ في زمـن الحضـور المبـارك للأئمـة (عليهم السلام) هـم الأئمـة (عليهم السلام) أنفسـهم.

وبالتـالي، فـما ذُكِـر في ترتيـب الطبقـات إنّـما هـو الإشـارة إلى نفـس الطبقـة بلحـاظ الأئمـة المعصومـين (عليهم السلام)، دون إرادة الإشـارة إلى الصحبـة التـي تـلازم الوثاقـة والقـرب والاعتـماد، وقـد فصلنـا الـكلام في ذلـك في مباحثنـا الرجاليـة في الطبقـات، وكذلـك في بحـث مسـتقل بعنـوان طبقـات الـرواة، دراسـة وتحليـل فراجـع[1].

فالنتيجة: أنّ أبا علي صاحب الكِلَل ثقة، معتبر الرواية.

ثمّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أحوال من وقع في الطرق، وهم:

الأول: والـد الشـيخ الصـدوق، وهـو عـلي بـن الحسـين بـن موسـى بـن بابويـه (رحمه الله)، ترجـم النجـاشي لـه بالقـول:

((أبـو الحسـن، شـيخ القميـين في عـصره ومتقدمهـم وفقيههـم وثقتهـم، كان قـدم العـراق واجتمـع مـع أبي القاسـم الحسـين بـن روح

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة، دراسة وتحليل: ص ١٤.

(رحمه الله) سأله مسائل، ثمّ كاتبه بعد ذلك..... له كتب منها: كتاب التوحيد، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة، كتاب الإملاء، كتاب المنطق، كتاب الإخوان، كتاب النساء والولدان، كتاب الشرائع -وهي الرسالة إلى ابنه-، كتاب التفسير، كتاب النكاح، كتاب مناسك الحج، كتاب قرب الإسناد، كتاب التسليم، كتاب الطب، كتاب المواريث، كتاب المعراج)) [١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((رضي الله عنه، كان فقيهاً، جليلاً، ثقة)) [٢]، ثمّ سرد أسماء كتبه وطرقه إليه.

فالرجل لا غبار على وثاقته في الحديث، بل جلالة قدره وعلو مرتبته.

الثاني: سعد بن عبد الله، وهو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، ترجم له النجاشي بالقول:

((شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها، وكان سمع من حديث العامة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٦١ الرقم ٦٨٤.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٥٧ الرقم ٣٩٢.

بن عرفة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي، وعباس الترقفي، ولقي مولانا أبا محمد (عليه السلام)، ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقائه لأبي محمد (عليه السلام) ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه والله العالم.

وصنّف سعد كتباً كثيرة وقع إلينا منها: كتب الرحمة - كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتبه فيما رواه مما يوافق الشيعة خمسة كتب: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج - كتاب بصائر الدرجات، كتاب الضياء في الرد على المحمدية والجعفرية، كتاب فرق الشيعة، كتاب الرد على الغلاة، كتاب ناسخ القران ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، كتاب فضل الدعاء والذكر، كتاب جوامع الحج، كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث، كتاب المتعة، كتاب الرد على علي بن إبراهيم بن هاشم في معنى هشام ويونس، كتاب قيام الليل، كتاب الرد على المجبرة، كتاب فضل قم والكوفة، كتاب فضل أبي طالب و عبد المطلب وأبي النبي صلى الله عليه وآله [وسلم]، كتاب فضل العرب، كتاب الإمامة، كتاب فضل النبي صلى الله عليه وآله [وسلم]، كتاب الدعاء، كتاب الاستطاعة، كتاب احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت في الفرائض، كتاب النوادر، كتاب المنتخبات رواه عنه حمزة بن القاسم خاصة، كتاب المزار، وكتاب مثالب هشام ويونس، وكتاب مناقب الشيعة .

أخبرنا محمد بن محمد والحسين بن عبيد الله والحسين بن موسى، قالوا: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا أبي وأخي، قالا: حدّثنا سعد بكتبه كلّها.

قال الحسين بن عبيد الله (رحمه الله): جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه (رحمه الله) أقرأها عليه، فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع منه إلّا حديثين، توفّي سعد (رحمه الله) سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((يُكنّى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، وسرد كتبه وطرقه إليها)) [٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقةٌ، جليل القدر.

الثالث: يعقوب بن يزيد، وهو يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ترجم له النجاشي بالقول:

((أبو يوسف، من كُتّاب المنتصر، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، وانتقل إلى بغداد وكان ثقة صدوقاً، له كتاب البداء، وكتاب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٧٧ ـ ١٧٨ الرقم ٤٦٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٣٥ الرقم ٣١٦.

المسائل، وكتاب نوادر الحج، وكتاب الطعن على يونس.

أخبرنا علي بن أحمد قال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد بكتبه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((كثير الرواية، ثقة، له كتب منها النوادر، أخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن سعد والحميري عنه)) [٢].

الرابع: صفوان بن يحيى بيّاع السابري، يُعتبر صفوان بن يحيى من الشخصيات المميزة ومن الرواة من الطراز الأول، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي بيّاع السابري، كوفي، ثقةٌ، ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وروى هو عن الرضا (عليه السلام)، وكانت له عنده منزلةٌ شريفة، ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام) وقد توّكل للرضا (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة..... وكان من الورع والعبادة على ما لم يكن عليه أحد من طبقته (رحمه الله)، وصنّف ثلاثين كتاباً كما ذكر أصحابنا يُعرف منها الآن:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٥٠ الرقم ١٢١٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٦٤ الرقم ٨٠٧.

كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الزكاة، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الفرائض، كتاب الوصايا، كتاب الشراء والبيع، كتاب العتق والتدبير، كتاب البشارات نوادر، أخبرنا علي بن أحمد قال: حدّثنا محمد بن الحسن قال: حدّثنا محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب الزيات عن صفوان بسائر كتبه، مات صفوان بن يحيى (رحمه الله) سنة عشر ومائتين))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم، وكان يُصلي كلّ يوم وليلة خمسين ومائة ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله كلّ سنة ثلاث مرّات)) [2].

وعليه، فالرجل من المرتبة الأولى من الرواة.

الخامس: أبو أيوب، إبراهيم بن عيسى، وقيل: إبراهيم بن عثمان، أبو أيوب الخزاز، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكر ذلك أبو

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٧ ـ ١٩٨ الرقم ٥٢٤.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٥ الرقم ٣٥٦.

العباس في كتابه، ثقة، كبير المنزلة، له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه، أخبرنا محمد بن علي، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم تحت عنوان إبراهيم بن عثمان المكنى بأبي أيوب الخزاز الكوفي، بالقول:

((ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسن بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، وأخبرني به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمد بن أبي عُمير وصفوان بن يحيى عن أبي أيوب الخزاز)) [٢]، ووثّقه آخرون من المتقدمين كذلك.

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، كبير المنزلة.

فتحصل مما تقدم: أنّ كلّ رواة الطريق ثقاتٌ، معتمدون، ومعتبرو الحديث.

نعم، يبقى الكلام في أبان بن تغلب:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠ الرقم ٢٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤١ الرقم ١٣.

وأبان بن تغلب في الرواة من أصحاب المنزلة العالية والرفيعة، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أبان بن تغلب بن رباح، أبو سعيد البكري الجريري، مولى بني جرير بن عبادة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي علي بن الحسين (عليه السلام) وأبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) وروى عنهم، وكانت له عندهم منزلة وقدم، وذكره البلاذري، قال: روى أبان عن عطية العوفي وقال له أبو جعفر (عليه السلام): أجلس في مسجد المدينة وافتِ للناس، فإنّي أحب أن يُرى في شيعتي مثلك، وقال أبو عبد الله (عليه السلام) لمّا أتاه نعيه: أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان.

وكان قارئاً من وجوه القراء، فقيهاً، لغوياً، سمع من العرب وحكى عنهم، وقال أبو عمر الكشي في كتاب الرجال: روى أبان عن علي بن الحسين (عليه السلام)، ..... وكان أبان (رحمه الله) مقدماً في كلّ فن من العلوم في القرآن والفقه والحديث والأدب واللغة والنحو، وله كتب منها تفسير غريب القرآن وكتاب الفضائل، ..... ومات أبان في حياة أبي عبد الله (عليه السلام) سنة إحدى وأربعين ومائة)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠ ـ ١٣ الرقم ٧.

((ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبا محمد علي بن الحسين (عليه السلام) وأبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) وروى عنهم، وكانت له عندهم حظوةٌ وقدم)) [1].

وزاد في مدحه والثناء عليه هو وغيره من الأعلام.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى أبان بن تغلب صحيح، معتبر، وأبان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٧ الرقم ٦١.

الطريق الثاني

طريق الصدوق إلى أبان بن عثمان الأحمر

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخته:

((وما كان فيه عن أبان بن عثمان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، وأيوب بن نوح، وإبراهيم بن هاشم، ومحمد بن عبد الجبّار، كلّهم عن محمد بن أبي عُمير، وصفوان بن يحيى، عن أبان بن عثمان الأحمر)) [1].

ثمّ أنّه يقع الحديث في رواة الطريق:

الأول: محمد بن الحسن، وهو شيخ الصدوق، يروي عنه كثيراً في المشيخة وكتبه الأخرى، ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في الرجال في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، جليل القدر، بصير بالفقه، ثقة، يروي عن الصفّار وسعد، روى عنه التلعكبري، وذكر أنّه لم يلقه لكن وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر بن الحسين المؤمن بجميع رواياته، أخبرنا عنه أبو الحسين بن أبي جيد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص٨٦.

بجميع رواياته)) [١].

وترجم له الشيخ في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به، له كتب جماعة، منها: الجامع وكتاب التفسير وغير ذلك، أخبرنا برواياته وكتبه ابن أبي جيد عنه، وأخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عنه)) [٢].

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أبو جعفر، شيخ القميين وفقيههم ومتقدمهم ووجههم، ويُقال أنّه نزيل قم وما كان أصله منها، ثقة، ثقة، عين، مسكون إليه، له كتب، منها: كتاب تفسير القرآن وكتاب الجامع، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر، قال: حدّثنا محمد بن الحسن ورأيت إجازته له بجميع كتبه وأحاديثه، مات أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة)) [٣].

فالمتحصل مما تقدم: أنّ الرجل ثقة، جليل القدر، وجه.

والملاحظ في هذا الرجل التأثر الواضح للشيخ الصدوق (قدس سره) المتوفى سنة (٣٨١) للهجرة بأستاذه هذا من ناحية تبنّيه لمبانيه الرجالية

(١) الطوسي، الرجال: ص٤٣٩ الرقم ٦٢٧٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٣٧ الرقم ٧٠٩.
(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٨٣ الرقم ١٠٤٢.

كما صرح، وأشرنا إليه في غير مورد.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، المتوفى سنة (٢٩٠) للهجرة في قم، تعرضنا لترجمته مفصلاً في مشايخ الكليني، وانتهينا إلى أنّ الرجل ثقة، وجه، عظيم المنزلة، فراجع[١].

الثالث: يعقوب بن يزيد، تقدم أنّه ثقة، صدوق، راجع الطريق الأول[٢].

الرابع: أيوب بن نوح بن درّاج النخعي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أبو الحسين، كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد (عليهما السلام)، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دراج، كان قاضياً بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد، وأخوه جميل بن درّاج ..... قال أبو عمرو الكشي: كان من الصالحين ومات وما خلّف إلّا مائة وخمسين ديناراً، وكان عند الناس أنّه عنده مالاً))[٣].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

---

(١) ينظر: عادل هاشم، مشايخ الكليني: ص ١١٢.

(٢) ينظر: ص ١٣.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٢ الرقم ٢٥٤.

((ثقة، له كتاب وروايات ومسائل عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري عنه)) (١).

وقد تعرض لذكره كذلك في رجاله في غير مورد، منها:

١ ـ في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((أيوب بن نوح بن درّاج، كوفي، مولى النخع، ثقة)) (٢).

٢ ـ في عِداد أصحاب أبي جعفر الإمام الجواد (عليه السلام)، حيث قال: ((أيوب بن نوح بن درّاج، كوفي، مولى النخع، ثقة)) (٣).

٣ ـ في عِداد أصحاب أبي الحسن الثالث الإمام علي الهادي (عليه السلام)، حيث قال: ((أيوب بن نوح بن درّاج، ثقة)) (٤).

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، عظيم المنزلة.

الخامس: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي صاحب تفسير القمّي، واحد من أهم الشخصيات الروائية في تاريخ الحديث الشيعي، فقد امتاز بكثرة مروياته بنحو لم يدانيه أحد فيها عدداً، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب

(١) المصدر السابق: ص٥٦ الرقم ٥٩.
(٢) الطوسي، الرجال: ص٣٥٢ الرقم ٥٢١٤.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥٢٤.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٤٢.

الشيعة وأصولهم بالقول:

((إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمّي، أصله من الكوفة وانتقل إلى قم، وأصحابنا يقولون: إنّه أول من نشر حديث الكوفيين في قم، وذكروا أنّه لقي الرضا (عليه السلام)، والذي أعرف من كتبه: كتاب النوادر وكتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا بها جماعة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، وأحمد بن عبدون، والحسين بن عبيد الله، كلّهم عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله العلوي، عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه)) [١].

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أبو إسحاق القمّي، أصله كوفي، انتقل إلى قم، قال أبو عمرو الكشي: تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا (عليه السلام)، هذا قول الكشي وفيه نظر، وأصحابنا يقولون: أول من نشر حديث الكوفيين بقم هو، له كتب منها: النوادر وقضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا محمد بن محمد قال: حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه إبراهيم بها)) [٢].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى عدة أمور:

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٥ ـ ٣٦ الرقم ٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٦ الرقم ١٨.

الأمر الأول:

كونه تلميذ يونس بن عبد الرحمن، فقد أشار إلى هذه التلمذة على يد يونس جملة من الأعلام، منهم:

١ ـ الكشي كما ذكر النجاشي فيما تقدّم.

٢ ـ الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، حينما ترجم لإبراهيم بن هاشم، حيث قال عنه: ((تلميذ يونس بن عبد الرحمن)) [١].

٣ ـ العلاّمة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال في أثناء ترجمته للقمّي، فقال: ((وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن)) [٢].

ولكن في قبال ذلك توقف النجاشي (رحمه الله) في هذه النسبة، والظاهر أنّ منشأ التردد عند النجاشي في تلمذته على يونس؛ إنّما هو من جهة عدم ورود رواية له عن يونس بن عبد الرحمن مباشرة، مع كثرة مروياته التي وصلت إلى أكثر من ستة آلاف رواية إلّا مع الواسطة، فكيف يمكن أن يكون تلميذاً له ولا يروي عنه إلّا بالواسطة؟!

مع أنّ أول وأهم مظهر من مظاهر التلمذة رواية التلميذ عن شيخه وأستاذه مباشرة ومن دون واسطة، وما الشيخوخة والمشيخة والأستاذية في الحديث والرواية إلّا الرواية مباشرة من دون واسطة،

---

(١) الطوس، الرجال: ص٣٥٣ الرقم ٥٢٢٤.

(٢) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٩ الرقم ٩.

وهـو مفقـود في المقـام.

الأمر الثاني:

علاقتـه بالإمـام الرضـا (عليه السلام)، فقـد وصفـت بكونهـا علاقـة صحبـة؛ ولذلـك عـدّه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في رجالـه في عِـداد أصحـاب الإمـام الرضـا (عليه السلام)، ولكـن في قبـال ذلـك وُصِفـت هـذه العلاقـة بعلاقـة لقـاء، ولعـلّ هـذا اللقـاء كان مـرّة واحـدة أو في مجلـس عـام، أو في موقـف عبـادي ونحـو ذلـك، ولم يكـن مسـتمراً كثـيراً متعـدداً متنوعـاً، وقـد أشـار إلى كونـه لقـاءً الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في الفهرسـت، وكذلـك العلامـة الحـلّي (قدس سره) في الخلاصـة -كـما تقـدّم-، وقـد نسـب الشـيخ الطـوسي هـذا اللقـاء إلى مـن ذكـره، والظاهـر أنّـه لقـاء لا أكثـر مـن ذلـك؛ والوجـه في ذلـك عـدم روايـة إبراهيـم بـن هاشـم مـع مـا رواه مـن آلاف الروايـات لم يـروِ ولا روايـة واحـدة مبـاشرة عـن الإمـام الرضـا (عليه السلام)، فلـو كانـت لـه لقـاءات متعـددة ومجالـس متنوعـة وهـو مـن أهـل الحديـث، لـروى عـن الإمـام الرضـا (عليه السلام) روايـات كثـيرة، خصوصـاً أنّـه ممـن يستشـعر أهميـة الحديـث، بينـما الواقـع يخبرنـا بأنّـه لم يـروِ عنـه (عليه السلام) إلّا مـع الواسـطة، ومـع ذلـك كلّـه فلـم يـرد في حـقّ الرجـل توثيـق صريـح، إلّا أنّـه مـع ذلـك يمكـن الاسـتناد إلى جملـة مـن الوجـوه بـما تُمثّلـه مـن قرائـن وشـواهد ومؤيـدات عـلى اعتبـار مرويـات الرجـل منهـا:

الشاهد الأول:

كون الرجل من مشايخ الإجازة، وهذا واضح جداً، فقد روى عنه جمع، منهم ولده علي بن إبراهيم وغيره، وشيخوخة الإجازة بحسب المختار وإن كانت بنفسها ليست أمارة على الوثاقة، ولكنّها قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة تساعد في عملية بناء الاطمئنان؛ باعتبار مرويات شيخ الإجازة إذا وُجِد للرجل أو للراوي قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى تحمل قيماً احتمالية معينة يمكن أن تندمج في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي.

الشاهد الثاني:

عدم الطعن فيه من قبل أحد بالمقدار الذي بحثنا فيه، مع كثرة رواياته وانتشارها في كتب الحديث والرواية والاستدلال والمصنفات المتنوعة، وهذا شاهد على عدم الخدش في الرجل من باب الحديث واعتبار مروياته، فلو كان مطعوناً عليه لشاع وانتشر من باب كثرة الاستناد إلى مروياته في الكتب والمصنفات، وقد تقدم أنّ مروياته زادت على الستة آلاف رواية، ولم يقترب من هذا العدد أي راوٍ آخر.

الشاهد الثالث:

ما ذكره السيّد ابن طاووس (قدس سره) في فلاح السائل من اتفاق

الأصحاب على وثاقة إبراهيم بن هاشم [١].

والسيّد ابن طاووس (قدس سره) لم يكن شخصية ثانوية، بل كان من أعلام مرحلته الزمانية، وكان يتوفر لديه جملة كبيرة من كتب أصحابنا المتقدمين، وبعض من هذه الكتب ينفرد بها، فلم تقع بيد غيره حتّى من المتقدمين عليه كالشيخ الطوسي والنجاشي، فلعلّه اطلع على توثيق له، ولعلّ نسخة فهرست الشيخ الطوسي أو فهرست النجاشي التي كانت بيده كانت تضم توثيقاً صريحاً لم يصل إلينا، ولكن طبعاً هذا يبقى على مستوى الاحتمال، لكنّ المهم بأنّ كلماته تحمل قيمة احتمالية معينة وإن كانت ضعيفة جداً، لكنّها يمكن أن تندمج وتجتمع مع القرائن الأخرى في مقام عملية بناء الاطمئنان بحال الراوي (وثاقة أو اعتبار مرويات إبراهيم بن هاشم).

الشاهد الرابع:

أنّ الرجل -كما نصّ الأعلام على ذلك- أول من نشر حديث الكوفيين في قم، وهذه واحدة من النقاط المهمة لإثبات اعتبار مروياته؛ والوجه في ذلك:

أنّ مدرسة قم الحديثية كانت مدرسة متشددة في الحديث، والشواهد على ذلك كثيرة جداً، منها: موقفها مع أحمد بن محمد بن

(١) ينظر: ابن طاووس، فلاح السائل: ص ١٥٨.

خالد البرقي وسهل بن زياد وغيرهم، وسِمَةُ التشدد والاحتياط الكثير في الحديث كان سِمَةً بارزة في مدرسة قم الحديثية، وكان للمدرسة رؤساء يهتمون بشؤونها من هذا الجانب، وتقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على بقاء هذه السمة فيها، ومع ذلك ومع كثرة أحاديث إبراهيم بن هاشم القمّي التي حدّث بها في قم، والتي زادت على الستة آلاف ونشر حديث الكوفيين فيها، فلم يصدر منهم موقف عملي ضد مروياته ولا ضده شخصياً، مع صدور مثل هذه المواقف مع غيره، سواء على مستوى الحديث أو على المستوى الشخصي، وهذا مؤشر واضح على صحة واعتبار وقوة مروياته، وإلّا لو كانت مروياته غير مقبولة كما إذا كان يروي عن الضعفاء، أو يعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ كبعض الرواة في قم، لكانوا قد منعوا عن تدوين حديثه واعتماده، بل ولعلّهم كانوا يتخذون موقفاً عملياً كالإخراج من قم مثلاً، كما فعلوه مع غيره ممن اعتمد المراسيل، وروى عمّن لم يكن نقي الحديث، ولا يبالي عمّن يأخذ.

الشاهد الخامس:

روايته عن أصحاب الكتب من الثقات كإبراهيم بن رجاء الجحدري، كما أشار إلى ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي

الشـيعة[١].

وهـذا مـؤشّرٌ عـلى متانـة منهـج إبراهيـم بـن هاشـم؛ والوجـه في ذلك أنّ المتتبـع والناظـر في أحـوال الرجـال كثـيراً يستشـعر مـا نقلـوه مـن أنّ تتبـع الـرواة الضعفـاء يكشـف بوضـوح عـن منهجهـم في اعتبـار روايـات غيرهـم مـن الضعفـاء، ودخولهـم في دائـرة الضعفـاء والروايـات المنكـرة والمسـتغربة ونحـو ذلـك، ومـن يتتبـع الـرواة الثقـات يجـد بعـد فـترة أنّ هنـاك دائـرة مـن الكتـب المعتـبرة والـرواة الثقـات والروايـات الواضحـة الصريحـة الصحيحـة المتينـة ينتمـي إليهـا هـذا الـراوي، وهـذا الأمـر يحصـل بكثـرة المطالعـة والاطـلاع عـلى أحـوال الـرواة والرجـال والمصنفـات.

وبنـاءً عـلى ذلـك، فالمطالـع لحـال إبراهيـم بـن هاشـم القمّـي يجـد أنّه يدخـل في دائـرة الثقـات مـن خـلال روايتـه عـن جمـع منهـم ومـن يُعتمـد عـلى مروياتهـم، وهـذا مـؤشر عـلى حسـن حـال الرجـل، كـما هـو واضـح.

الشاهد السادس:

كثـرة مروياتـه، بحيـث لم يدانيـه في عددهـا شـخص آخـر؛ ولذلـك وضعنـاه في أول القائمـة حينـما بحثنـا دلالـة كثـرة الروايـة بالأرقـام، وهـذه ظاهـرة ملفتـة للنظـر في الرجـل، وقـد فصّلنـا الإشـارة إلى ذلـك في مباحثنـا

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦ الرقم ١٦.

الرجالية بحلقتها الثانية فراجع [١].

ولم يقترب منه إلّا محمد بن يحيى في حوالي (٥٩٥٨) مورداً، والحسين بن سعيد في (٥٠٢٦) مورداً، ومن بعدهم ينزل العدد كثيراً ليصل إلى (٢٢٧٥) مورداً في أبي بصير، ومن ثمّ سهل بن زياد في (٢٣٠٤) موارد، ومن ثمّ أحمد بن محمد بن عيسى في (٢٢٩٠) مورداً، ومن ثمّ محمد بن مسلم في (٢٢٧٦) مورداً، ومن ثمّ زرارة في (٢٠٩٤) مورداً، ومن ثمّ الحسن بن محبوب في (١٥١٨) مورداً، ومن ثمّ صفوان بن يحيى في (١١٨١) مورداً، ومن ثمّ عبد الله بن سنان في (١٨٤٦) مورداً، ومن ثمّ سعد بن عبد الله في (١١٤٢) مورداً، ومن ثمّ علي بن محبوب في (١١١٨) مورداً، ومن ثمّ حماد بن عيسى في (١٠٣٦) مورداً، وهكذا الأقل فالأقل.

فبالتالي، مع هذه الكثرة في الرواية فيبعد أن يكون غير معتبر الحديث؛ لأنّه لو كان كذلك لشاع وانتشر، خصوصاً مع اعتماد الأعلام من المتقدمين على مروياته، ولا يمكن أن يغفل الأصحاب عن ضعفه مع كثرة رواياته؛ لأنّهم لو غفلوا عن حاله في مورد ذكّرتهم الموارد الأخرى والأخرى إلى أكثر من ستة آلاف مورد، فهذا شاهد قوي على اعتبار مروياته، منضماً إلى غيره من الشواهد.

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٢.

الشاهد السابع:

رواية الصفار في البصائر، عن إبراهيم بن هاشم، عن عمر بن عثمان، عنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) حديثاً شريفاً في مجيء إلهام إلى النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) [١]، وهذا مؤشر على اعتبار مرويات الرجل.

الشاهد الثامن:

رواية الحِميري، عن إبراهيم بن هاشم [٢]، وهذا مؤشر آخر على اعتبار مروياته.

الشاهد التاسع:

وقوع الرجل في أسناد تفسير القمي في غير مورد منها، على سبيل المثال: ما ورد في سورة آل عمران من تفسير قوله تعالى: ((وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ)) وغيرها من الآيات الكريمة [٣].

فإنّنا وإن اخترنا -كما هو الصحيح- عدم تطابق ما بأيدينا من التفسير مع التفسير الأصلي للقمّي، وبالتالي عدم دلالة الوقوع في أسناد تفسير القمي بنفسه على وثاقة الراوي خلافاً لسيّد مشايخنا المحقق

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٦/ ٢٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٢٩.
(٣) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ١/ ١٠٥.

الخوئي (قدس سره)، ولكن مع ذلك يبقى الوقوع في أسناد تفسير القمّي قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة، يمكن لها أن تندرج مع غيرها من القرائن والشواهد والمؤيدات، وتندمج وتتداخل بما تحمله من قيمة احتمالية في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي.

الشاهد العاشر:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات [1]، فإنّنا وإن اخترنا عدم دلالة نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات على وثاقة الراوي، لكن الوقوع يبقى قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة، يمكن أن تساهم في بناء الاطمئنان بحال الراوي، بمعية الانضمام إلى غيرها من القرائن والشواهد والمؤيدات.

الشاهد الحادي عشر:

قبول روايته من قبل العلامة الحلّي (قدس سره) كما هو صريح كلامه في خلاصة الأقوال [2]، وعدّه في القسم الأول من كتابه المخصص لمن يعتمد عليهم في الرواية، ووجه قرينية ذلك على اعتبار مرويات إبراهيم بن هاشم هو:

أنّ محطة السادة من آل طاووس (رحمهم الله) (المتوفين سنة

(١) ينظر: محمد الجواهري، المفيد من معجم رجال الحديث: ص٢٠.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٤٩ الرقم ٩.

٦٦٤ و ٦٧٣ للهجرة)، والعلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) ومعاصريهم لم تكن مرحلة عادية ومحطة زمنية كغيرها من المحطات، بل امتازت بجملة ميزات جعلت منها محطة مهمة في إعادة كتابة جملة من الكتب والمصنّفات، وإعادة النظر في أحوال جملة من الرواة، وذلك بمعية ما توفّر لهم في تلك المرحلة ولأعلامها من جملة من النسخ من الكتب والمصنّفات التي لم تتوفر لمن قبلهم، ولا حتّى في الأعم الأغلب لمن بعدهم من المصنفين، حيث كانت للسيّد علي بن طاووس (قدس سره) (المتوفى ٦٦٤ للهجرة) مكتبة كبيرة لمؤلفات أصحابنا في الحلّة، وكذلك كانت لدى العلامة الحلّي (قدس سره) جملة من كتب الرجال والمصادر من أصحابنا المتقدمين ككتاب ابن عقدة وغيره، وكانت خارج دائرة الأصول الرجالية الخمسة المعروفة.

ومن الطبيعي أن يشكل هذا الأمر محطة مهمة في رفد العلّامة والسّادة من آل طاووس بمعطيات ومعلومات رجالية مهمة غير متوفّرةٍ لدى من قبلهم ولا معاصيهم بل انفردوا فيها، والشاهد على ذلك -خصوصاً عند العلامة الحلّي (قدس سره) - أنّ من يتابع ويكثر النظر في كتبه ككتاب خلاصة الأقوال - كما لاحظناه- أنّه يقوم بتقديم معلومات في أحوال الرواة والرجال لم يتعرض لها من قبل أصحاب الأصول الرجالية المعروفة، وهذا شاهد واضح على امتلاكه مصادر أخرى في أحوال الرجال وغيرها، كما هو يصرح في جملة من الموارد، حيث ينقل

عن ابن عُقدة وغيره مباشرةً في غير المنقولات المتعارفة في الأصول الرجالية.

ولم يكن هناك ما يوجب على المصنّفين التعرض الدقيق لذكر مصادرهم مفصلاً، فلذلك آراء هؤلاء الأعلام في أحوال الرواة وغيرها تعتبر بنفسها مؤشّراً موثوقاً به لحال الراوي، وإن كانت إشارةً أولية تحتاج إلى ما يعضدها ويكملها، وهذا يختلف من مورد لآخر.

والمهم في المقام الانتهاء إلى أنّ كلماتهم تحمل قيمة احتمالية لا بأس بها في تقييم أحوال الرواة، ولها القدرة بنفسها ومُنضَمّة إلى غيرها للانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، وهذا يشكل قرينة مهمة في المقام تحمل قيمة احتمالية معينة تساعد على بناء الاطمئنان بحُسن حال إبراهيم بن هاشم القمّي واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ إبراهيم بن هاشم القمّي معتبر الرواية.

السادس: محمد بن عبد الجبّار، وهو محمد بن أبي الصهبان، واسم أبي الصهبان هو عبد الجبّار، فيكون الرجل إمّا محمد بن أبي الصهبان، أو محمد بن عبد الجبّار.

ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في غير مورد، فقد ذكره في عِداد أصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((قمّي،

ثقة)) [١].

وترجم له ثانياً في (من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام))، وذكره بالقول: ((روى عنه سعد وغيره)) [٢].

وترجم له ثالثاً في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((محمد بن أبي الصهبان، واسم أبي الصهبان عبد الجبّار، له روايات أخبرنا بها بن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس عنه)) [٣].

وقد وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات، حيث روى محمد بن أبي الصهبان، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، وروى عنه سعد بن عبد الله في الباب الثالث والعشرين في قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في قتل الإمام الحسين (عليه السلام)، الحديث الرابع في كامل الزيارات.

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الرواية.

السابع: محمد بن أبي عُمير، والكلام منّا في محمد بن أبي عُمير ليس لإثبات وثاقته في الحديث واعتبار مروياته ونحو ذلك؛ لأنّ هذا الأمر مفروغ منه فيه وفي أمثاله، وإنّما الكلام من باب تسليط الضوء

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٨٧.
(٢) المصدر نفسه: ص ٤٤٨ الرقم ٦٣٦٦.
(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٥ الرقم ٦٣٠.

على هذه الشخصية الفريدة من نوعها، والتي -كما هو الصحيح لدينا والمختار- لم ترِو ولم تُرسِل إلّا عن ثقةٍ، وهذه مرتبة قلّما وصل إليها راوٍ في الشيعة من بعض الآلاف من الرواة، فلك أن تتصور ما كان عليه الرجل من الوثاقة والمنزلة.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أبي عُمير زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي من موالي المهلب بن أبي صفرة، وقيل: مولى بني أمية، والأول أصح، بغدادي الأصل والمقام، لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث، سمّاه في بعضها فقال: يا أبا أحمد، وروى عن الرضا (عليه السلام)، جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.

والجاحظ يحكي عنه في كتبه وقد ذكره في المفاخرة بين العدنانية والقحطانية، وقال في البيان والتبيين: حدّثني إبراهيم بن داحة عن ابن أبي عُمير وكان وجهاً من وجوه الرافضة، وكان حُبِس في أيام الرشيد فقيل: ليلي القضاء، وقيل: إنّه وُلِّيَ بعد ذلك، وقيل: بل ليدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام)، وروي أنّه ضُرِب أسواطاً بلغت منه فكاد أن يُقِرُّ لعظم الألم، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول: إتّقِ الله يا محمد بن أبي عُمير، فصبر ففرج الله، وروي أنّه حبسه المأمون حتّى ولّاه قضاء بعض البلاد، وقيل: إنّ

أخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه وممّا كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله وقد صنّف كتباً كثيرة، إلى أن قال: مات محمد بن أبي عُمير سنة سبعة عشر ومائتين))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((كان أوثق الناس في الحديث عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نُسكاً، وأورعهم، وأعبدهم، وذكره الجاحظ في كتابه في فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التي وصفناها، وذُكِر أنّه كان أوحد أهل زمانه في الأشياء كلّها، وأدرك من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثاً: أبا إبراهيم موسى (عليه السلام) ولم يروِعنه، وأدرك الرضا (عليه السلام) والجواد (عليه السلام)، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مائة رجل من أصحاب ورجال الصادق (عليه السلام) وله مصنّفاتٌ كثيرة)) [2].

الثامن: صفوان بن يحيى، ثقةٌ، عالي المنزلة، تقدّم في الطريق الأول.

فالنتيجة: أنّ جميع رواة الطريق من الثقات المعتبرة مروياتهم، فلا

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ الرقم ٨٨٧.
(٢) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٨ الرقم ٦١٧.

خدش فيهم من هذه الناحية.

وأمّا الكلام في نفس أبان بن عثمان الأحمر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أبان بن عثمان الأحمر البجلي، مولاهم، أصله كوفي، كان يسكنها تارةً والبصرة تارةً، وقد أخذ عنه أهلها، أبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو عبد الله محمد بن سلام وأكثروا الحكاية عنه في أخبار شعراء والنسب والأيام، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازي والوفاة والردة ثمّ ذكر طرقه إليه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بما يقرب من كلام النجاشي بحقّه ثمّ ذكر طرقه إليه وهي كثيرة [٢].

وكذلك ذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٣].

والملاحظ أنّ في جميع ما تقدّم من الموارد لم يشيروا صراحة إلى وثاقته في الحديث، ولكن مع ذلك فهناك جملة من الوجوه التي يمكن الاستناد إليها في مقام إثبات تلك الوثاقة في الحديث واعتبار مرويات الرجل، منها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣ الرقم ٨.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٩ ـ ٦١ الرقم ٦٢.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص١٦٤ الرقم ١٨٨٦.

الوجه الأول:

أنّ الرجل ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وعن مجموعة من الرواة، كما نصّ على ذلك الكشي حيث قال العلامة:

((قال الكشي رحمه الله: قال محمد بن مسعود: حدّثني علي بن الحسن بن فضّال قال: كان أبان بن عثمان من الناووسية، وكان مولىً لبُجَيلة، وكان يسكن الكوفة، ثمّ قال أبو عمرو الكشي: إنّ العِصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان والإقرار له بالفقه))[1].

وذكر ابن داود الحلّي في رجاله:

((أنّ أبان بن عثمان الأحمر في الكشي من الستة الذين أجمعت العصابة على تصديقهم، وهم: جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بُكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، وجميل بن درّاج أفقههم، وقد ذكر أصحابنا أنّه كان ناووسياً فهو بالضعفاء أجدر، لكن ذكرته هنا لثناء الكشي عليه، وإحالته على الإجماع المذكور)) [2].

ومن الواضح أنّه لا خَدش في وثاقة الرجل، بل الخدش في عقيدته، وهو غير مانع من الاستناد إلى مروياته واعتبارها، كما هو

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٧٤ الرقم ١٢١.

(٢) ابن داود، الرجال: ص ٣٠ الرقم ٦.

المختار.

ولكن الصحيح أنّ الناووسية في المقام تصحيفٌ والصحيح هو القادسية، والشاهد على ذلك روايته عن أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام)؛ وذلك لأنّ من أصول الناووسية الوقوف على الإمام الصادق (عليه السلام)، والقول بأنّه هو الإمام الموعود، فبالتالي مقتضى ذلك عدم اعترافهم بما بعده من الأئمة (عليهم السلام) ومنهم الإمام الكاظم (عليه السلام)، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن هناك وجهٌ لروايته عن الإمام الكاظم (عليه السلام) كما هو واضح، فالصحيح التصحيف.

ويُقرّب ذلك أنّ القادسية من النواحي القريبة من الكوفة، وقد وردت في جملة من الروايات ذكر لها.

الوجه الثاني:

وقوعه في أسناد ما يسمّى بتفسير القمّي قبل الشروع بتفسير الفاتحة بأسطر، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) [1].

فإنّنا وإن اخترنا عدم اعتبار ما بأيدينا من التفسير؛ لعدم الاطمئنان بتطابقه مع نسخة الأصل للقمّي خلافاً له (قدس سره)، ولكن مع ذلك فالوقوع في أسناده يبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً تُعين بمعية الغير والتعاضد مع الغير على بناء الاطمئنان باعتبار الرواية

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ١٢٧.

ووثاقة الراوي.

وفي المقام يكفي كون الرجل ممن أجمعت الطائفة على تصحيح ما يصح عنه وانقادوا له بالفقه، وهذا وجه إضافي.

الوجه الثالث:

رواية ابن أبي عُمير عنه، كما في الجزء الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه للصدوق في باب النوادر، وهو آخر أبواب الكتاب الحديث (٨٣)، وبناءً على المختار من أنّ الصحيح تمامية ما قيل من أنّ ابن أبي عُمير لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، فيكون هذا الوجه بنفسه كافياً لإثبات وثاقة الرجل في الحديث.

الوجه الرابع:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في باب أنّ الحسين (عليه السلام) قتيل العَبرَة لا يذكره مؤمن إلّا بكى، الحديث السادس، الباب السادس والعشرون، روى عن محمد بن الحسين الخزاز، وروى عنه محمد بن خالد البرقي [1].

فإنّه وإن بنينا على عدم تمامية دعوى كفاية الوقوع- بنفسه- في أسناد كامل الزيارات كوجه للقول بوثاقة الراوي، لكن الوقوع في

(١) ينظر: المصدر السابق.

تلك الأسانيد تبقى قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة، يمكن أن تساهم في بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وفي المقام هو شيء إضافي بعد ثبوت أصل وثاقة أبان بن عثمان الأحمر من جهة كونه من أصحاب الإجماع.

فالنتيجة:

أنّ أبان بن عثمان الأحمر ثقة، من أصحاب الإجماع، وطريق الصدوق إليه معتبر.

الطريق الثالث

طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي البلاد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي البلاد، فقد رويته عن أبي (رحمه الله)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن إبراهيم بن أبي البلاد، ويكنى أبا إسماعيل)) [1].

يقع الحديث في أحوال رجال الطريق:

الأول: والده وهو علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقةٌ، تقدم الحديث عنه، في الطريق الأول.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحِميري، وقد حقّقنا حال الرجل في ضمن مشايخ الكليني بالرقم (١٩)، والرجل ثقةٌ، عظيم المنزلة، وجه، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أبو جعفر الزيّات الهمداني،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٠.

واسم أبي الخطّاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقةٌ، عينٌ، حسن التصانيف، مسكونٌ إلى روايته، له كتاب التوحيد، وكتاب المعرفة والبداء، وكتاب الردّ على أهل القدر، وكتاب الإمامة، وكتاب اللؤلؤة، وكتاب وصايا الأئمة (عليهم السلام)، وكتاب النوادر، أخبرنا علي بن أحمد عن محمد بن الحسن الصفّار قال: حدّثنا محمد بن الحسين بسائر كتبه، ومات محمد بن الحسين سنة اثنين وستين ومائتين)) [١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((كوفي، ثقة، له كتاب اللؤلؤة وكتاب النوادر أخبرنا بهما ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفّار عنه)) [٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الرواية.

الرابع: إبراهيم بن أبي البلاد نفسه، فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((إبراهيم بن أبي البلاد، واسم أبي البلاد يحيى بن سليم، مولى بني عبد الله بن غطفان، يُكنّى أبا يحيى، كان ثقة، قارئاً، أديباً، وكان أبو

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٤ الرقم ٨٩٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٥ الرقم ٦٠٧.

البلاد ضريراً، وكان راوية للشعر، وله يقول الفرزدق: يا لهف نفسي على عينيك من رجل، وروى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ولإبراهيم محمد ويحيى رويا الحديث، وروى إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وعن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وعن الرضا (عليه السلام)، وعَمَّر دهراً، وكان للرضا (عليه السلام) إليه رسالة وأثنى عليه، له كتاب يرويه عنه جماعةٌ، أخبرنا علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عبد الجبار قال: حدّثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن محمد بن سهيل بن السبع عنه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له أصل))[٢] وذكر طريقه إلى أصله.

وعَدّه في رجاله تارةً في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٣].

وعَدّه ثانياً في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: ((وكان أبو البلاد، يُكنّى أيضاً أبا إسماعيل، له كتاب)) [٤].

وثالثاً عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ووثقه، حيث

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢ الرقم ٣٢.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٣ الرقم ٢٢.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٥٦ الرقم ١٧٥٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٢٦.

قـال:

((كوفي، ثقة)) [1].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة معتبر الحديث.

وعليـه، فطريـق الشـيخ الصـدوق إلى إبراهيـم بـن أبي البـلاد معتـبر، صحيـح، والرجـل ثقـة، معتـبر الحديـث.

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٥٢ الرقم ٥٢١٢.

الطريق الرابع

طريق الصدوق إلى أبي بكر بن أبي سمّاك (السمّال)

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي بكر بن أبي سمّاك، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضّالة، عن عثيم، عن أبي بكر بن أبي سمّاك)) [١].

يقع الحديث في رجال الأسناد:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، وهو شيخ الصدوق، وقد تقدمت وثاقته.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، فقد ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وترجم له بالقول:

((الحسين بن الحسن بن أبان، أدركه (عليه السلام) ولم أعلم أنّه روى عنه، ذكر ابن قولويه أنّه قرابةُ الصفّار وسعد بن عبد الله، وهو أقدم منهما؛ لأنّه روى عن الحسين بن سعيد وهما لم يرويا عنه)) [٢].

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ الرقم ٥٨٤٣.

وذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة الحسن والحسين بن سعيد ما نصّه:

((وأمّا الحسين بن الحسن بن أبان القمّي، فقد حدّثنا محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدّثنا ابن بُطة عن الحسين بن الحسن بن أبان، وأنّه أخرج إليهم بخط الحسين بن سعيد، وأنّه كان ضيف أبيه، وأنّه مات بقم فسمعه منه قبل موته)) [١].

وقد كان الرجل من رواة كتب الحسين بن سعيد، وقد ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله كذلك في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلّها، روى عنه ابن الوليد))[٢].

وعليه، فلم يرد توثيق صريح بوثاقة الرجل.

نعم، ذكر ابن داود الحلّي في رجاله في ترجمة محمد بن أورمة: ((محمد بن أورمة بضم الهمزة وسكون الواو قبل الراء المضمومة، أبو جعفر القمّي، ضعيفٌ، روى عنه الحسين بن حسن بن أبان، وهو ثقةٌ، في رواياته تخليط، وطُعِن عليه بالغلو)) [٣].

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٩ ـ ٦٠ الرقم ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١٠٩.
(٣) ابن داود، الرجال: ص ٢٧٠ الرقم ٤٣١.

ومن الواضح نسبة ابن داود توثيقه للمتقدمين، ولكن الظاهر عدم إمكان الأخذ بما ذكره ابن داود؛ وذلك لما هو المعروف -وأشرنا إليه في غير مورد- من كثرة أخطاء الرجل واشتباهاته في رجاله، خصوصاً في دائرة نقله عن المتقدمين، والخلط، وعدم التمييز في كثير من الموارد الواردة في الكتاب، وانفراده بهذا النقل.

مضافاً إلى عدم وروده ولا في نسخة، مضافاً إلى عدم تأكيده في التحقيقات الأخيرة على الكتب والمصنّفات.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه يمكن حمل العبارة على إرادة الإشارة إلى أنّ المشار إليه هو محمد بن أورمة، وأنّ الحسين بن الحسن بن أبان روى عنه في مرحلة كان فيها ثقة، ولكن أصل الاعتماد على عبارة ابن داود مشكل؛ فلذلك تترك ولا يعتنى بها.

إلا أنّه مع ذلك فقد قيل بوثاقته واعتبار مروياته، لوجوه:

الوجه الأول:

كون الرجل شيخ إجازة.

والجواب عن ذلك:

أنّ شيخوخة الإجازة بنفسها -كما هو الصحيح والمختار- لا

تـدلّ عـلى وثاقـة شـيخ الإجـازة واعتبـار مروياتـه، وإن كانـت تُمثّـل بـل تختـزن وتسـتبطن مـؤشراً يحمـل قيمـة احتماليـة معينـة يمكـن أن يسـاهم في عمليـة بنـاء الاطمئنـان بحـال شـيخ الإجـازة، إلّا أنّهـا لا تكفـي بنفسـها، بـل تحتـاج إلى قرائـن وشـواهد ومؤيـدات أخـرى تسـتطيع أن تندمـج وتتداخـل معهـا في عمليـة بنـاء الاطمئنـان.

الوجه الثاني:

تصحيح العلاّمة الحلّي (قدس سره) لروايات وقع فيها الرجل.

والجواب عن ذلك واضح:

فـإنّ تصحيـح الروايـات أعـم مـن وثاقـة الـراوي؛ لأنّـه قـد يكـون نابعـاً مـن وثاقـة الـراوي، وقـد يكـون نابعـاً ـ أي التصحيـح ـ مـن جملـة مـن الشـواهد والمؤيّـدات والقرائـن وهـي كثـيرة أهتـم بهـا المحدّثـون، وخصوصاً العلاّمـة الحـرّ العاملـي (قدس سره) في خاتمـة كتابـه وسـائل الشـيعة، فراجـع.

وعليه، فيكون هذا الوجه أعم من المدّعى.

الوجه الثالث:

أنّ الرجـل مـن مشـايخ محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد، وابـن الوليـد ثقـة، جليـل القـدر.

والجـواب عنـه بـات واضحـاً كـما تقـدم مـن أنّ شـيخوخة الـراوي

لابن الوليد وغيره وإن كانت بنفسها تحمل قيمة احتمالية معينة صغيرة في الغالب لإثبات الوثاقة في الحديث، ولكن من الواضح أنّها بنفسها لا تكفي لذلك.

الوجه الرابع:

وقوع الرجل في أسناد كتاب ابن قولويه (رحمه الله) المسمى بكامل الزيارات، وتحديداً في الباب الثاني، حيث روى عن أبيه، عنه، عن الحسين بن سعيد، وتحديداً في الحديث الثامن عشر في ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

والجواب عن ذلك:

إنّ هذا الوجه وإن قال بإيراثه للدلالة على وثاقة الراوي سيّدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت بركاته)، بصورة عامة سواء انتهى السند إلى المعصومين أو غيرهم، وخصّه شيخنا الأستاذ الفياض (مُدَّ ظلّه) بخصوص المشايخ المباشرين تبعاً لسيّده الأستاذ الخوئي (قدس سره) في آخر مختار له، إلّا أنّ المختار لنا في المقام أنّ عبارة ابن قولويه (قدس سره) لم يكن المراد منها الإشارة إلى دائرة معينة من رواة كتابه كامل الزيارات، بل الإشارة إلى قوة ومتانة الكتاب وكونه مأخوذاً عن المشايخ الثقات، أعم من مشايخه المباشرين وغير المباشرين، وكانت هذه العبائر وهذا النمط من المقدمات شائعاً في الاستعمال في فترة المتقدمين، وخصوصاً

في فترة صاحب كامل الزيارات وكذا في فترة علي بن إبراهيم القمّي والشيخ الصدوق وما قارب من زمنهم، وقد فصلنا الحديث في ذلك- أي في كتاب كامل الزيارات- في مبحث التوثيقات العامة من مختاراتنا الرجالية فراجع[1].

الوجه الخامس:

رواية جمع من الثقات عنه، والجواب عن ذلك:

أنّ نفس رواية هؤلاء الثقات عنه لا تدلّ على وثاقته؛ وذلك لأنّ هؤلاء الثقات لم يلتزموا بعدم الرواية إلّا عن ثقة كما التزم على سبيل المثال ابن أبي عُمير وأضرابه من مشايخ الثقات.

فتحصّل مما تقدم: أنّ هذه الوجوه بأجمعها لا تورث لدينا الاطمئنان بوثاقة الرجل في الحديث ولا اعتبار مروياته.

الثالث: الحسين بن سعيد، وهو الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي؛ لأنّ الحسين بن حسن بن أبان يروي كتب الحسين بن سعيد الأهوازي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة مع أخيه الحسن بن سعيد، وقام بسرد كتبهم، وقال عنها:

((كتب حسنة، معمولٌ عليها وهي ثلاثون كتاباً، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج،

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٢٥٢.

كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، كتاب الإيمان والنذور، كتاب التجارات والإجارات، كتاب الخمس، كتاب الشهادات، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المكاسب، كتاب الأشربة، كتاب الزيارات، كتاب التقية، كتاب الرد على الغُلاة، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب الزهد، كتاب المروءة، كتاب حقوق المؤمنين وفضلهم، كتاب تفسير القرآن، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، ثمّ قام بسرد طرقه إلى تلك الكتب))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، حيث قال عنه: ((الحسين بن سعيد بن حمّاد، مولى علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله)، صاحب المصنفات، الأهوازي، ثقة)) [2].

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، حيث قال: ((الحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان، من أصحاب الرضا (عليه السلام) [3].

المورد الثالث: في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، حيث

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٨ الرقم ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٢) الطوسي، الرجال: ص٣٥٥ الرقم ٥٢٥٧.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٤ الرقم ٥٥٣٨.

قـال:

((الحسـين بـن سـعيد، كـوفي، أهـوازي، مـولى عـلي بـن الحسـين (عليه السلام)))[١].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((مـن مـوالي عـلي بـن الحسـين (عليه السلام)، ثقـة، روى عـن الرضـا (عليه السلام)، وأبي جعفـر الثـاني (عليه السلام)، وأبي الحسـن الثالـث (عليه السلام)، وأصلـه كـوفي، وانتقـل مـع أخيـه الحسـن (رضي الله عنـه) إلى الأهـواز، ثـمّ تحـوّل إلى قـم فنـزل عـلى الحسـن بـن أبـان، وتُـوفّي بقـم ولـه ثلاثـون كتابـاً))، ثـمّ شرع بـسرد عناويـن كتبـه، وأعقبهـا بالحديـث عـن طرقـه إلى تلـك الكتـب[٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة في الحديث، معتبرة رواياته.

الرابـع: فضالـة، وفضالـة الـوارد في هـذا الطريـق هـو فضالـة بـن أيـوب الأسـدي، والوجـه في ذلـك:

أنّـه هـو الـذي يـروي عنـه الحسـين بـن سـعيد، كـما أشـار إلى ذلـك النجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة[٣]، وقـد ترجـم لـه بالقـول:

((فضالـة بـن أيـوب الأسـدي، عـربي صميـم، سـكن الأهـواز، روى

(١) المصدر السابق: ص ٣٨٥ الرقم ٥٦٦٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٢ الرقم ٢٣٠.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١١ الرقم ٨٥٠.

عن موسى بن جعفر (عليه السلام)، وكان ثقة في حديثه، مستقيماً في دينه، له كتاب الصلاة)) [١]، ثمّ ذكر طريقه إليه.

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أصول الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب أخبرنا به جماعة عن أبي المفضّل، عن ابن بُطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه)) [٢].

وترجم له كذلك في الرجال في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، حيث قال:

((فضالة بن أيوب الأسدي ثقة)) [٣].

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، حيث قال:

((فضالة بن أيوب، عربي، أسدي)) [٤].

المورد الثالث: في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، حيث قال: ((فضالة بن أيوب، روى عنه الحسين بن سعيد)) [٥].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣١٠ ـ ٣١١ الرقم ٨٥٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠١ الرقم ٥٧١.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٢.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٦٣ الرقم ٥٣٥٣.
(٥) المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٣٧.

ومن الواضح أنّ هذا الكلام من الشيخ الطوسي من جملة الموارد التي أخطأ فيها؛ لأنّه قد تقدم كونه من أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، فكيف يكون في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)؟!

وكنّا قد ناقشنا منشأ هذا الأمر مفصلاً، حينما تكلمنا عن كتاب الرجال للشيخ الطوسي، وذكرنا ما ملخصه أنّه يمكن أن يُعزى ذلك في هذا الخطأ وغيره وما شابه إلى أنّ ما وصل إلينا من كتاب رجال الشيخ الطوسي إنّما كان بصيغة المسوّدة غير النهائية، لم تتح الفرصة للشيخ الطوسي (قدس سره) أن يكملها ويراجعها ويخرجها بصيغة نهائية فراجع البحث في محله[1].

ثمّ أنّ الكشي قال في باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم (عليه السلام) وأبي الحسن الرضا (عليه السلام):

((أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر آخر دون ستة النفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري، ومحمد بن أبي عُمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضال

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال الطوسي، دراسة وتحليل: ص ٣٨.

بـن أيـوب، وقـال بعضهـم: مـكان ابـن فضـال عثـمان بـن عيسـى وأفقـه هـؤلاء يونـس بـن عبـد الرحمـن وصفـوان بـن يحيـى)) [١].

فتحصـل ممـا تقـدم: أنّ وثاقـة بـل جلالـة قـدر فضالـة بـن أيـوب الأسـدي واضحـة لا غبـار عليهـا.

الخامـس: عيثـم، وبعـد تتبـع كتـب الرجـال وجدنـا أنّ مـن سُـمِّي بعيثـم أكثـر مـن واحـد، منهـم:

١ ـ عيثـم بـن رسـم، الـذي روى عـن أبي عبـد الله (عليه السلام) فضلـه وفضـل الشـيعة وذم المخالـف [٢].

٢ ـ عيثـم بـن أشـيم، روى محمـد بـن سـليمان عنـه عـن معاويـة بـن عـمار [٣].

٣ ـ عيثـم بـن سـليمان، روى عـن معاويـة بـن عـمار وعنـه عبـد الملـك بـن بشـير.

فالنتيجـة: أنّ عيثـم الـوارد في طريـق الشـيخ الصـدوق إلى أبي بكـر بـن أبي سـمّاك مهمـل.

السـادس: أبـو بكـر بـن أبي سـمّاك (السـمّال)، ترجـم لـه النجـاشي في

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٨٣٠- ٨٣١ الرقم ١٠٥٠.
(٢) ينظر: الطوسي، الأمالي: ٢/ ٣٣٣.
(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ٤٩.

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إبراهيم بن أبي بكر محمد بن الربيع، يُكّنى بأبي بكر، ابن أبي السمّال، سمعان بن هبيرة بن مساحق بن نيجر بن عمير بن أسامة بن نصر بن قعّين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة، ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السمّال، رويا عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وكان من الواقفة.

وذكر الكشي عنهما في كتاب الرجال حديثاً شكي وقفاً عن القول بالوقف، وله كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن علي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن حسان به)) [1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في الفهرست بالقول:

((إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمّال، في بعض النسخ: إبراهيم بن أبي بكر بن سمّال، له كتاب أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر)) [2].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة.

فتحصل ممّا تقدّم: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢١ الرقم ٣٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٤ الرقم ٢٤.

يحضره الفقيه إلى أبي بكر بن أبي سمّاك (سمّال) غير معتبر؛ وذلك لورود عيثم فيه، وهو مهمل في كتب الرجال.

الطريق الخامس

طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن أبي زياد الكرخي

فقد ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنّه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عُمير، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي)) [1].

ورجال الطريق هم:

الأول: والد الصدوق، وهو علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم ذكره.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري، قد تقدم الحديث عنه في ضمن مشايخ الكليني، وانتهينا إلى أنّ الرجل ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح، هو أيوب بن نوح بن درّاج، ثقة، عظيمُ المنزلة، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عُمير، وهو زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي، أوثق النّاس في الحديث، لا يروي ولا يُرسِل إلّا عن ثقة، تقدم.

---

(١) الصدوق: مشيخة الفقيه: ص ٦٣.

الخامس: إبراهيم بن أبي زياد الكرخي، فالرجل وإن لم يصرح المتقدمين من الأعلام بوثاقته بالتعبيرات المتعارفة في التوثيق، إلّا أنّه مع ذلك يمكن استفادة وثاقته من عدّة قرائن:

القرينة الأولى:

رواية ابن أبي عُمير عنه كما تقدم في الطريق، وابن أبي عمير كما هو المختار والصحيح لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يُرسِل إلّا عن ثقة، وقد فصلنا الحديث في تقريب ذلك مفصلاً بمعية الاستناد إلى نظرية الاحتمالات فراجع.

القرينة الثانية:

رواية صفوان بن يحيى عنه، والرجل -بناءً على المختار وهو الصحيح- من الرجال الذين لا يروون إلّا عن ثقة، وحاله من هذه الجهة كحال ابن أبي عُمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ورواية صفوان عنه كانت في الكافي في باب القول على العقيقة [1]، وهذه - أي رواية صفوان بن يحيى عنه ـ بنفسها كافية للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٣٠ ح ١.

القرينة الثالثة:

رواية جمع من الأصحاب الأجلّاء وممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، منهم من تقدم ومنهم الحسن بن محبوب، كما في جملة من الموارد كما في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب المضارَبة[١].

وفي كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (قدس سره) في باب الأحداث وباب الهدية [٢].

وفي كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (قدس سره) في باب الأحداث الموجبة للطهارة [٣].

وكذا في الكافي في باب أصول الكفر وأركانه [٤].

وكذا رواية أبان بن عثمان عنه في كتاب تهذيب الأحكام، باب الصلاة في السفر من أبواب الزيادات [٥].

وقد عرفت أنّ في القرينة الأولى الكفاية، والباقي من باب التأكيد والتعضيد لا أكثر.

فالنتيجة: أنّ إبراهيم بن أبي زياد الكرخي ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ١٤٥ح ١١، ٣/ ١٤٦ ح ١٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٩١ ح ٣.
(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٠ ح ٤٩.
(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٢٢١ ح ١٢.
(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٢٩ ح ٥٨٦.

فالمتحصل: أنّ طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) إلى إبراهيم بن أبي زياد في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر.

الطريق السادس

طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن أبي محمود

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي محمود، فقد رويته عن محمد بن ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود، ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود، ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله ومحمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود))[1].

وهذه طرق ثلاثة.

أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: محمد بن ماجيلويه، وهو محمد بن علي ماجيلويه، ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((محمد بن علي ماجيلويه القمّي، روى عنه محمد بن علي بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٦.

الحسين بن بابويه)) [١].

ولا بدّ من الوقوف عند الاسم، فقد ذكره الشيخ الصدوق في مشيخته بعنوان (محمد بن ماجيلويه)، وذكره الشيخ الطوسي بعنوان (محمد بن علي ماجيلويه)، وحدّده بكونه الذي روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، ويقصد بذلك الشيخ الصدوق (قدس سره)، وكذلك النجاشي في بيان طريقه إلى محمد بن أبي القاسم، حيث قال:

((له كتب، منها المشارب ..... أخبرنا أبو علي بن أحمد قال: حدّثنا محمد بن علي بن الحسين قال: حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه، قال: حدّثنا أبو علي بن محمد عن أبيه محمد بن أبي القاسم)) [٢]، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فالسؤال الأساسي: هل أنّ ماجيلويه لقب لمحمد أو لعلي؟

والجواب:

الظاهر أنّه لقب لمحمد لا لعلي؛ والوجه في ذلك ما هو ظاهرٌ من تتبع موارد ورد علي بن محمد في الروايات، فلم يكن يقيد بماجيلويه، كما ورد في تهذيب الأحكام في باب تلقين المحتضرين وتوجيههم عند

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧.

الوفاة [١].

وكذلك في كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار في باب أنّ الرجل يموت وهو جنب [٢].

عن علي بن محمد، عن أبي القاسم سعيد بن محمد، حيث أنّ المقصود بعلي بن محمد هو علي بن محمد بن أبي القاسم.

ثمّ أنّ محمداً هذا شيخ الصدوق في المشيخة هو محمد بن علي، الذي هو ابن بنت البرقي ابن محمد، الذي هو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي بن أبي القاسم، ومحمد بن أبي القاسم هذا ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في باب أنّ له كتب، منها (كتاب المشارب) قصد فيه أن يعرف حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكتاب الطب، وكتاب تفسير حماسة أبي تمام، وترجم لحاله بالقول:

سيّدٌ من أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عالمٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته، وابنه علي بن محمد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب.

ثمّ ذكر طريقه إليه بالقول: أخبرنا أبي علي بن أحمد (رحمه الله) حدّثنا محمد بن علي بن الحسين ـ يعني الشيخ الصدوق (قدس سره) ـ قال: حدّثنا

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٢٩٠ ح ٨٤٤.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/ ١٩٤ ب: الرجل يموت وهو جنب ح ٦٨٣.

محمد بن علي ماجيلويه قال: حدّثنا أبي علي بن محمد، عن أبيه محمد بن أبي القاسم [١].

نعم، يمكن أن يكون ماجيلويه صفة لعلي في بعض الأسانيد، وهذا موكول إلى محله، وظاهر كلمات النجاشي أنّ محمد بن أبي القاسم هذا الذي هو جد محمد ماجيلويه شيخ الصدوق، كذلك يلقب بماجيلويه [٢].

ثمّ أنّه لا بدّ من الالتفات إلى أنّه قد أكثر الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه الرواية عن محمد بن علي ماجيلويه، فهنا:

أولاً: يكون المقصود به محمد بن علي بن أبي القاسم لو كان محمد بن علي راوياً عن عمّه محمد بن أبي القاسم، كما وقع في روايات كثيرة، سواء قيل: محمد بن علي، قال: حدّثنا أبي، أو قيل: محمد بن علي عن أبيه، أو قيل: محمد بن علي عن محمد بن أبي القاسم.

ثانياً: يكون المقصود به محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم، لو كان محمد بن علي راوياً عن أبيه، كما في طريق النجاشي إلى محمد بن أبي القاسم وغيره من أسانيد مذكورة في المجالس والعلل والخصال، ولو كان محمد بن علي راوياً عن غير أبيه وعمه، فهو مردد بين محمد

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤ الرقم ٩٤٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.

بـن عـلي بـن أبي القاسـم ومحمـد بـن عـلي بـن أبي القاسـم [١].

ومـن الواضـح أنّـه لم يـرد تصريـح بوثاقـة الرجـل إلّا أنّـه مـع ذلـك فقـد ذُكِـرت وجـوه للقـول بوثاقتـه، منهـا:

الوجه الأول:

تـرضّي الشـيخ الصـدوق (قدس سره) عليـه كـما هـو الحـال في المشـيخة، وهذا وجـه كافٍ للتوثيـق واعتبـار المرويـات عنـد مـن يـرى دلالـة الـترضي عـلى الوثاقـة مطلقـاً، بـل عـلى أكثـر مـن الوثاقـة في الحديـث كـما ذهـب إليـه البعـض.

ولكـن تقـدّم منّـا الحديـث مفصـلاً في ألفـاظ التوثيـق، وقلنـا بأنّنـا وإن اسـتظهرنا دلالـة الـتَرضّي عـلى الوثاقـة في الحديـث، إلّا أنّنـا نـرى أنّـه في هـذا التعبـير بالخصـوص لا بـدّ مـن ملاحظـة مـن يصـدر عنـه الـتَرضّي -أي المُـترضي- لا أن ينظـر فقـط إلى المُـترضَى عليـه والتعبـير بالـتَرضّي.

والوجه في ذلك:

أنّ الـتَرضّي مـن الألفـاظ القريبـة عـلى إظهـار كـون المُـترضَى عليـه مـورد عنايـة واحـترام وتقديـر المُـترضّي، كـما هـو الحـال في الترحّـم، ولكـن مـن الواضـح بأنّـه بصـورة أعـلى وأكـبر وأكثـر بكثـير؛ ولذلـك لا بـدّ مـن

(١) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٣٥٨.

عدم إغفال المُترضّي ومن يصدر عنه التَرضّي؛ لأنّ دلالته تختلف باختلاف المستعمل للتَرضّي، ونرى أنّ الصحيح التفصيل، خلافاً لشيخنا الأستاذ الفياض (مُدَّ ظلّه) ولغيره ممن اختاروا عدم دلالة على الوثاقة مطلقاً، وبين غيرهم ممن ذهب إلى دلالته على الوثاقة مطلقاً، ومختارنا في المقام هو التفصيل بحسب الأشخاص الذين يصدر عنهم التَرضّي.

وبالتالي، فلا نقبل دلالة التَرضّي في كلمات الشيخ الصدوق (قدس سره) على وثاقة المُترضَى عليه في الحديث؛ وذلك لأنّنا استقرأنا كلماته بصورة واسعة في كتبه المختلفة، -كما أشرنا إليه وسردنا نتائج الاستقراء في مبحث ألفاظ التوثيق- في خصوص التعبير أو لفظ التَرضّي، فوجدنا أنّه تَرضّى على المئات من الأشخاص ممن ليسوا بالموقع المتميز، وكذا كان حال الشيخ المفيد (قدس سره).

وفي مقابل ذلك، نقبل دلالة التَرضّي بنفسه على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات إذا صدر عن مثل النجاشي أو الشيخ الطوسي (قدس سرهما)؛ لأنّنا كذلك استقرأنا ترضّيهم في كتبهم المختلفة بالأعداد، وسردنا نتائج الاستقراء في مبحث دلالة التَرضّي على الوثاقة -كما تقدم-، فوجدناه قليلاً جداً، ولم يخرج المُترضَى عنهم عن دائرة الامتياز والجلالة وعلو المرتبة، وتفصيل ذلك كلّه تقدم في مباحثنا الرجالية فراجع[1].

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

ونوّد الإشارة في هذه المناسبة إلى مسألة مهمة وهي:

أنّ ما دفعنا إلى التأمل والتفصيل في المقام عِظَم دلالة التَرضّي على الجلالة والوثاقة، وفي مقابل ذلك وجدنا أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) مثلاً وكذا الشيخ المفيد طاب ثراه قد تَرضّوا على أشخاص لم يكن لهم ولا المرتبة الأولى من الوثاقة، ولا حتّى من الترجمة والمعروفية، فضلاً عن المشهورية والجلالة.

وبالتالي، فإنّ هذه الموارد شكلّت في ذهننا المنبه الأول للقول بالتفصيل بين دلالة التَرضّي على الوثاقة مطلقاً، والاتجاه باتجاه اختيار دلالة التَرضّي أيضاً بلحاظ المُترضّي وطبيعة اختياراته وتَرضّيه على الأشخاص، والفارق الكبير بين ما هو المدعى من دلالة الترضي من المنزلة والشأن، وبين ما هو الواقع في ترجمة المترضى عليهم حتى أنهم في بعض الموارد أقرب الى المهملين إذا جردوا من الترضي، فكيف يمكن الجمع بين هاتين المرتبتين؟! وكلّ ذلك تقدم فراجع.

نعم، يبقى تَرضّي الصدوق (قدس سره) قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة، يمكن أن تدخل في عملية بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي، ولكنها تحتاج إلى متمم ومساعد يعضدها للانتهاء إلى الوثاقة واعتبار المرويات.

الوجه الثاني:

تصحيح العلامة الحلّي (قدس سره) لجملة من الطرق كان محمد بن علي ماجيلويه واقعاً فيها.

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ صحة الطّرق والصدور أعم من وثاقة الراوي، فإنّ الصحة قد تكون مقتضى القرائن والشواهد والمؤيدات وغير ذلك، ولكن يبقى لهذا التصحيح قيمة احتمالية تساعد في بناء الاعتبار والوثاقة.

الوجه الثالث:

كون الرجل شيخ إجازة، ولكن ذكرنا أنّ المختار عدم دلالة شيخوخة الإجازة بنفسها على وثاقة شيخ الإجازة واعتبار مروياته، ولكنّها تبقى تحمل قيمة احتمالية يمكن أن تدخل في عملية بناء الاطمئنان باعتبار المرويات.

فالنتيجة النهائية: اعتبار مرويات محمد بن علي ماجيلويه لمجموع هذه القرائن.

الثاني: علي بن إبراهيم القمّي، وهو صاحب تفسير القمّي، والرجل من مشايخ الكليني، روى عنه الكثير، وهو يروي عن أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي، ترجم له النجاشي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، ثقة في الحديث، ثبتٌ، معتمدٌ، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتباً، وأضّر في وسط عمره، وله كتاب التفسير، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، قرب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد والشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب المغازي، كتاب الأنبياء، رسالة في معنى هشام ويونس، جواب مسائل سأل عنها محمد بن بلال كتاب يُعرف بالمُنذر، والله أعلم أنّه مضاف إليه.

أخبرنا محمد بن محمد وغيره عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله، قال: كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وسرد كتبه، وأشار إلى زيادة ابن النديم لكتاب المناقب وكتاب اختيار القرآن ورواياته، ومن ثمّ قام بسرد طرقه إلى كتبه ومصنفاته[2].

فتحصل مما تقدم: أنّ الرجل ثقةٌ، ثبتٌ، معتمدٌ.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، تقدم الحديث عنه وانتهينا إلى اعتبار مروياته.

الرابع: إبراهيم بن أبي محمود، وهو إبراهيم بن أبي محمود

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨٠.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ الرقم ٣٨٠.

الخراساني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((ثقة، روى عن الرضا (عليه السلام)، له كتاب يرويه أحمد بن محمد بن عيسى، أخبرنا محمد بن علي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا ابن إدريس وأخبرنا علي بن أحمد قال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود به)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في غير مورد وكتاب، فقد ذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، أنّ له مسائل أخبرنا بها عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود [٢].

وأمّا في رجاله فقد تعرّض له في موردين:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وذكر أنّ له مسائل [٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب أبي الحسن الثاني الإمام

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥ الرقم ٤٣.
(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٩ الرقم ١٥.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٢ الرقم ٤٩٤١.

الرضا (عليه السلام)، وذكر أنّه ثقة مولى [١].

ثمّ أنّ الكشي قد أفرد له باباً خاصاً عنونه بما روي في إبراهيم بن أبي محمود، وذكر فيه:

((قال ناصر بن الصّباح: إبراهيم بن أبي محمود، كان مكفوفاً، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى مسائل موسى (عليه السلام)، قدر خمس وعشرين ورقة، وعاش بعد الرضا (عليه السلام).

١٠٧٣ - حمدويه، قال: حدّثنا الحسن بن موسى الخشّاب، قال: حدّثنا إبراهيم بن أبي محمود، قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) ومعي كتاب إليه من أبيه، وجعل يقرأها ويضع كتاباً كبيراً على عينيه، ويقول: خط أبي والله، ويبكي حتّى سالت دموعه على خديه، فقلت له: جُعلت فداك، قد كان أبوك ربّما، قال لي في المجلس الواحد مرّات: أسكنك الله الجنّة، أدخلك الله الجنّة، قال: فقال: وأنا أقول: أدخلك الله الجنّة، فقلت: جُعلت فداك، تَضمَنُ لي عن ربّك أن تدخلني الجنّة؟ قال: نعم، فأخذت رجله فقبلتها))[٢].

فالمتحصل مما تقدّم: أنّ الرجل ثقة، معتمد الحديث.

فالنتيجة: أنّ هذا الطريق تامٌ لاعتبار مرويات محمد بن علي

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٥١ الرقم ٥٢٠٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٨٣٨ الرقم ١٠٧٢، ١٠٧٣.

ماجيلويه.

وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني فهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، وقد ذكرنا فيما تقدَّم أنّه ثقةٌ.

الثاني: الحسن بن أحمد المالكي، ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في سلسلة طريقه إلى كتاب الديّات، المعروف عند أصحابنا بكتاب عبد الله بن أبجر لعبد الله بن سعيد بن حيان بن أبجر الكناني، شيخ أصحابنا، ثقة، وقد عَمَّر الرجل إلى سنة أربعين ومائتين، وذكره في طريقه إلى كتابه.

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد الأنباري، قال: حدّثنا الحسن بن أحمد المالكي، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبجر [1].

وذكره في اختيار معرفة الرجال حينما تحدث عن محمد بن فرات، حيث قال: ((وجدت في كتابي محمد بن الحسن بن بندار القمّي بخطه، حدّثني الحسن بن أحمد المالكي عن جعفر بن فُضيل قال: قلت لمحمد بن فرات: لقيت الأصبغ؟ قال: نعم، لقيته مع أبيه

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٥.

فرأيته شيخاً أبيض الرأس واللحية))[١].

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) من دون توثيق كما ذكره النجاشي والكشي [٢].

وذكره الشيخ الطوسي كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في طريقه إلى مسائل إبراهيم بن أبي محمود الخراساني [٣].

ولم يرد في حقّه توثيقٌ صريحٌ، ولكن مع ذلك ذهب جمع إلى كونه ممدوحاً، وما يقع فيه من أسانيد فهي قوية، وقرّبوا مقالتهم بالقول:

إنّه قد ذكره الشيخ الطوسي في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) وفيه مدحٌ، مضافاً إلى رواية مثل علي بن الحسين بن بابويه -يعني والد الصدوق- وهو الجليل عنه، فهذا يوجب قوة السند ومدحه [٤].

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٧ الرقم ٣٩٦.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤٠.
(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٢ الرقم ١٥.
(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ١٢، النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٢/ ٢٤٦.

ولنا في المقام كلام حاصله:

إنّ هذا الكلام ضعيف، وضعف هذين الوجهين واضح، أمّا عده في أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، واستفادة المدح في ذلك، فهو مبني على الخلط بين إرادة الصحبة والخصوصية والرفقة من عده في الأصحاب لإمام معين، وبين ما هو الصحيح من إرادة الإشارة إلى طبقته والمقطع الزماني الذي عاش فيه الراوي بلحاظ الأئمة (عليهم السلام)، باعتبارهم هم النموذج الأتم والأمثل في كلّ طبقة وروايتهم عنهم.

ولا علاقة لتصنيف ذلك بالوثاقة في الحديث، فهو أقرب إلى بيان الطبقة، بل هو لبيان الطبقة دون الأكثر من ذلك.

وأمّا رواية والد الصدوق (قدس سره) عنه، فلا إشعار فيها على وثاقة الرجل ولا مدحه؛ وذلك لأنّه لم يُعلَم أنّ والد الصدوق ممن لا يروي إلّا عن الثقات أو الممدوحين، بل حاله في الرواية حال بقية الرواة -إلا ما اُستثني كابن أبي عُمير وأضرابه - من الرواية عن الثقة والممدوح والضعيف والمجهول والمهمل ونحو ذلك.

فلذلك أنّ هذه الوجوه لا تصلح للدلالة على حسن حال الرجل وقوة أسناد رواياته.

فالنتيجة: أنّ الحسن بن أحمد المالكي مهمل، لم يثبت له توثيق.

الثالث: والد الحسن بن أحمد المالكي، فبالمقدار الذي بحثنا فيه

لم نعثر على ترجمة واضحة للرّجل، فضلاً عن مدحه أو حسنه أو وثاقته في الحديث، وبالتالي فالرّجل مهملٌ في كتب الرّجال.

نعم، وقع الرجل في جملة من روايات الشيخ الصدوق (قدس سره) في أكثر من كتاب له، وعادةً ما يروي عنه بتوسط والد الصدوق والحسن بن أحمد المالكي عن أبيه [1].

وروى عن إبراهيم بن أبي محمود وروى عنه ابنه الحسن كما تقدم، ولكن لا بيان لحاله عموماً ولا لحاله في خصوص جهة الوثاقة في الحديث، فبالتالي هو مهملٌ.

فالنتيجة: أنّ هذا الطريق غير تامٍ؛ لعدم ثبوت توثيق للحسن بن أحمد المالكي ولوالده كذلك أحمد المالكي.

الطريق الثالث ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، وهو شيخ الصدوق، تقدمت الإشارة إلى أنّ الرجل ثقة، وجه، فقيه.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري، وهو من مشايخ الكليني، تعرّضنا للحديث عن حاله مفصلاً في مشايخ الكليني، والرجل ثقة، جليل القدر، تقدم.

(١) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ١٠٢ ح ٦، الأمالي: ص ٣٨٠.

الثالث: محمد بن الحسن الصفار، تقدم أنّ الرجل ثقةٌ، وجهٌ.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى، وهو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، لَقِي الإمام الرضا (عليه السلام)، وأبا جعفر الثاني الجواد (عليه السلام)، وكذلك أبا الحسن العسكري (عليه السلام)، ولم يكن الرجل شخصية ذات بعد علمي فقط، بل كان شخصيةً اجتماعيةً سياسيةً ووجهاً، وكان يلقى السلطان، وله واجبات مجتمعية وإدارية كثيرة.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري، من بني ذُخران بن عوف بن الجماهير بن الأشعر، يُكنّى أبا جعفر، وأول من سكن قم من آبائه سعد بن مالك بن الأحوص، وكان السائب بن مالك وفد إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وأسلم وهاجر إلى الكوفة وأقام بها، وذكر بعض أصحاب النسب أنّ في أنساب الأشاعرة أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر بن أبي عامر الأشعري، واسمه عبيد وأبو عامر له صحبة.

وقد روى أنّه لمّا هُزِم هوازن يوم حُنين عَقَدَ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأبي عامر الأشعري على خيل، فقُتِل، فدعى له فقال: اللهمّ أعطِ عبيداً أبا عامر واجعله في الأكبرين يوم القيامة.

قال الكشي عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب من أجل أنّ أصحابنا يتهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي، ثمّ تاب ورجع عن هذا القول.

قال ابن نوح: وما روى أحمد عن ابن المغيرة ولا عن الحسن بن خرزاد، وأبو جعفر (رحمه الله) شيخ القمّيين ووجههم وفقيههم غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان بها، ولَقِيَ الرضا (عليه السلام)، وله كتب ولَقِيَ أبا جعفر الثاني (عليه السلام)، وأبا الحسن العسكري (عليه السلام)، فمنها كتاب التوحيد، كتاب فضل النبي (صلى الله عليه وآله)، كتاب المُتعة، كتاب النوادر ـ وكان غير مبوب فبوّبه داود بن كورة ـ، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب الأضلة، كتاب المسوخ، كتاب فضائل العرب، قال ابن نوح: ورأيت له عند الدبيلي كتاب في الحج.

أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبو عبد الله بن شاذان، قالا: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عنه بها، وقال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا بها أبو الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى، وعلي بن موسى بن جعفر، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى بكتبه)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨١ ـ ٨٣ الرقم ١٩٨.

بترجمة لم تبتعد كثيراً عمّا ترجم به النجاشي له، وأضاف عليها بيان طرقه إلى كتبه وقال:

((أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عِدّةٌ من أصحابنا منهم الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، وسعد بن عبد الله عنه.

وأخبرنا عِدّةٌ من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، وروى ابن الوليد المبوبة عن محمد بن يحيى والحسن بن محمد بن إسماعيل عن أحمد بن محمد)) [١].

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ووصفه بأنّه ثقةٌ، له كتب [٢].

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الثاني الجواد (عليه السلام) [٣].

المورد الثالث: في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث علي

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٩ الرقم ٧٥.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٥١ الرقم ٥١٩٧.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥١٩.

الهـادي (عليه السلام) [١].

وقد أثنى عليه الأعلام المتقدمون كثيراً من بعدُ.

فالنتيجـة: أنّ أحمـد بـن محمـد بـن عيسـى الأشـعري القمّـي ثقـة، جليـل.

فتحصـل ممـا تقـدم: أنّ الطريـق الثالـث صحيـحٌ معتـبرٌ؛ لوثاقـة جميـع رجاله.

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٣٢.

الطريق السابع

الكلام في طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي يحيى المدائني

قال الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ظريف بن ناصح، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدائني)) [1].

والحديث في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، تقدّمت الإشارة إلى أنّه ثقةٌ، فقيهٌ.

الثاني: محمد بن الحسن الصفّار، كذلك تقدّمت الإشارة إلى وثاقته، وأنّه ثقة.

الثالث: محمد بن عبد الجبّار، ويسمى كذلك محمد بن أبي الصهبان، القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضّال، وهو من الشخصيات الروائية

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٩٧.

المهمة، جليل القدر، ثقة في الحديث، عظيم المنزلة والزهد والورع، ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((الحسن بن علي بن فضال، كان فطحياً يقول بإمامة عبد الله بن جعفر[1]، ثمّ رجع إلى إمامة أبي الحسن (عليه السلام) عند موته، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين، وهو ابن التَيملي بن ربيعة بن بكر مولى تيم الله بن ثعلبة، روى عن الرضا (عليه السلام) وكان خصيصاً به، كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً، ورعاً، ثقة في الحديث وفي رواياته، له كتب منها: كتاب الصلاة، كتاب الديات، وزاد ابن النديم كتاب التفسير، كتاب الابتداء والمبتدأ، كتاب الطب، ذكر محمد بن الحسن بن الوليد كتاب البشارات، كتاب الرد على الغالية.

أخبرنا بكتبه ورواياته عِدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحِميري، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن علي بن فضّال))[2].

---

(١) وهو عبد الله الأفطح ابن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام).

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٨ الرقم ١٦٤.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن فضال، كوفي، يُكّنى أبا محمد، ابن عمر ابن أيمن، مولى تيم الله، لم يذكره أبو عمر الكشي في رجال أبي الحسن الأول، قال أبو عمرو: قال الفضل بن شاذان: كنت في قطيعة الربيع في مسجد الربيع أقرأ على مقرئ يقال له إسماعيل بن عبادة، فرأيت قوماً يتناجون، فقال أحدهم: بالجبل رجل يقال له ابن فضال أعبد من رأينا أو سمعنا به، قال: فإنّه ليخرج إلى الصحراء فيسجد السجدة فيجيء الطير فيقع عليه فما يظن إلّا أنّه ثوب أو خرقة، وأنّ الوحش لترعى حوله فما تنفر منه لما قد آنست به، وإنّ عسكر الصَعِاليك لَيَجيؤُون يريدون الغارة أو مثال قوم، فإذا رأوا شخصه طاروا في الدنيا فذهبوا.

فقال أبو محمد: فظَننتُ أنّ هذا رجل كان في الزمان الأوّل، فبينما أنا بعد ذلك قاعد في قطيعة الربيع مع أبي (رحمه الله) إذ جاء شيخ حُلوُ الوجه، حَسُنَ الشمائل، عليه قميص نَرسي، ورداء نَرسي، وفي رجله نعل مُخَصّر، فسلّم على أبي، فقام إليه أبي فرحّب به وبَجَّلُه، فلمّا مضى يريد ابن أبي عُمير، قلت: من هذا الشيخ؟ فقال: هذا الحسن بن علي بن فضّال، قلت: هذا ذاك العابد الفاضل؟ قال: هو ذاك، قلت: ليس هو ذاك، ذاك بالجبل؟! قال: هو ذاك كان يكون بالجبل، قال: ما أغفل عقلك من غلام، فأخبرته بما سمعت من القوم فيه قال: هو ذاك.

فكان بعد ذلك يختلف إلى أبي، ثمّ خرجت إليه بعد إلى الكوفة

فسمعت منه كتاب ابن بُكير وغيره من الأحاديث، وكان يحمل كتابه ويجيء إلى الحجرة فيقرأه عليَّ، فلمّا حجّ خَتن طاهر بن الحسين وعظّمه الناس لقدره وما له من مكانة من السلطان وقد كان وُصِف له فلم يجيء إليه الحسن، فأرسل إليه: أُحِبّ أن تصير إليّ فإنّه لا يمكنني المصير إليك، فأبى وكلّمه أصحابنا في ذلك فقال: مالي ولطاهر؟ لا أقربهم، ليس بيني وبينهم عمل.

فعلمت بعد هذا أنّ مجيئه إليّ كان لدينه، وكان مصلاه بالكوفة في الجامع عند الأسطوانة التي يقال لها: السابعة، ويقال لها: أسطوانة إبراهيم (عليه السلام)، وكان يجتمع هو وأبو محمد الحجال وعلي بن أسباط، وكان الحجال يدعي الكلام، وكان من أجدل الناس، فكان ابن فضال يغري بيني وبينه في الكلام في المعرفة، وكان يجيبني جواباً سديداً، وكان الحسن عمره كلّه فطحياً مشهوراً بذلك حتّى حضره الموت، فمات وقد قال بالحق (رضي الله عنه).

أخبرنا محمد بن محمد قال: حدّثنا أبو الحسن بن داود، قال: حدّثنا أبي عن محمد بن جعفر المؤدب، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن الزيان أو الريان، عن محمد بن عبد الله بن زرارة بن أعين، قال: كنّا في جنازة الحسن، فالتفت إليّ وإلى محمد بن هيثم التميمي، فقال لنا: إلّا أُبشِّركما؟ فقلت له: وما ذاك؟ فقال: حضرت الحسن بن علي قبل وفاته وهو في تلك الغَمَرات وعنده محمد بن الحسن بن الجهم،

فسمعته يقول له: يا أبا محمد، تشهّد، قال: فتشهّد الحسن، فعبر عبد الله وجاء إلى أبي الحسن (عليه السلام)، فقال له محمد بن الحسن: وابن عبد الله؟ فسكت، ثمّ قال: وقال له: تشهّد، فتشهّد وصار إلى أبي الحسن (عليه السلام)، فقال له: وابن عبد الله يردد ذلك عليه ثلاث مرّات، فقال الحسن: قد نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً.

قال أبو عمرو الكشي: كان الحسن بن علي فطحياً، يقول بإمامة عبد الله بن جعفر فرجع، قال ابن داود في تمام الحديث: فدخل علي بن أسباط فأخبره محمد بن الحسن بن الجَهم الخبر، قال: فأقبل عليَّ علي بن أسباط يلومه، قال: فأخبرت أحمد بن الحسن بن علي بن فضال يقول محمد بن عبد الله، فقال: حرّف محمد بن عبد الله على أبي، قال: وكان والله محمد بن عبد الله أصدق عندي لهجةً من أحمد بن الحسن، فإنّه رجل فاضل دين وذكره أبو عمرو في أصحاب الرضا (عليه السلام) خاصة.

قال: الحسن بن علي بن فضّال، مولى بني تيّم الله بن ثعلبة، كوفيٌ، وله كتاب الزيارات، البشارات، النوادر، الرد على الغالية، الشواهد من كتاب الله، المُتعة، الناسخ والمنسوخ، الملاحم، الصلاة، كان يرويه القمّيون خاصة عن الرضا (عليه السلام) فيه نظر.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن بنّان، عن الحسن بكتابه

الزهد، وأخبرنا بن شاذان عن علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه بكتابه المُتعة وكتاب الرجال، مات الحسن سنة أربع وعشرين ومائتين))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وقال بحقّه: ((مولى التيّم الرباب، كوفي، ثقة)) [٢].

فتحصل مما تقدم: وثاقة الرجل، وجلالة قدره، وزهده وورعه وتقواه.

الخامس: ظريف بن ناصح، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ظريف بن ناصح، أصله كوفي، نشأ ببغداد وكان ثقة في حديثه، صدوقاً، له كتب، منها: كتاب الديات رواه عدة من أصحابنا، أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبي غالب أحمد بن محمد، قال: قُرِء على عبد الله بن جعفر وأنا أسمع، قال: حدّثنا الحسن بن ظريف عن أبيه به، وكتابه الحدود، أخبرنا عدة من أصحابنا عن جعفر بن محمد قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني، قال: حدّثنا أبي عن أبيه علي بن إبراهيم عن ظريف.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥ ـ ٣٦ الرقم ٧٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص٣٥٤ الرقم ٥٢٤١.

وكتابه النوادر، أخبرنا جماعة عن أصحابنا عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا الحِميري عن الحسن بن ظريف عن أبيه به، وكتابه الجامع في سائر أبواب الحلال والحرام أخبرنا به عِدّة من أصحابنا عن العطار عن الحميري عن الحسن بن ظريف عن أبيه به)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب الديات، أخبرنا به الشيخ المفيد أبو عبد الله (رحمه الله)، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضّال عنه)) [٢].

وذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام محمد بن علي بن الحسين (عليهما السلام) [٣].

السادس: إبراهيم بن أبي يحيى المدائني أو المداييني أو المدني، وكذلك هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدائني أو المدني، أمّا كونه المداييني أو المدني، فلما ذكر في التراجم هذا من جانب.

وأمّا كونه هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني أو المدائني؛

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٩ الرقم ٥٥٣.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٠ الرقم ٣٧٣.
(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص١٣٨ الرقم ١٤٦٥.

فالوجه في ذلك عدم تعرض الأعلام في كتب الرجال إلى إبراهيم بن أبي يحيى مع وروده في الروايات، في قبال ذلك تعرّضوا لذكر إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، مع أنّه لم تذكر له بهذا العنوان ولا رواية واحدة، وهذا مؤشر واضح على اتحاد العنوانين في معنون واحد.

ثمّ أنّه يقع الكلام في بيان حال وأحوال الرجل، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبو إسحاق، مولى بني أسلم، هذلي، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وكان خصيصاً والعامة لهذه العلة تُضعّفه، وحكى بعض أصحابنا عن بعض المخالفين أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي كتب إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى نقلها الواقدي وادعاها، وذكر بعض أصحابنا أنّ له كتاباً مبوباً في الحلال والحرام عن أبي عبد الله (عليه السلام).

أخبرنا أبو الحسن النحوي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا المُنذر بن محمد القابوسي، قال: حدّثنا الحسين بن محمد الأزدي، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بكتابه)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤ ـ ١٥ الرقم ١٢.

((أبو إسحاق، مولى أسلم بن قُصَي، مدنيٌ، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وكان خاصاً بحديثنا والعامة تضعّفه لذلك، ذكر يعقوب بن سفيان في تاريخه في أسباب تضعيفه عن بعض الناس أنّه سمعه ينال من الأولين، وذكر بعض ثقات العامة أنّ كتب الواقدي سائرها إنّما هي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى نقلها الواقدي وادّعاها، ولم نعرف منها بشيء منسوباً إلى إبراهيم، وله كتاب مبوب في الحلال والحرام عن جعفر بن محمد (صلى الله عليه وآله)).

أخبرنا أحمد بن محمد بن موسى المعروف بأبي السلط الأهوازي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، قال: حدّثنا المُنذر بن محمد القابوسي، قال: حدّثنا الحسين بن محمد بن علي الأزدي، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى)) [1].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله فعَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال: ((إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني، أُسنِد عنه)) [2].

ثمّ أنّه لا بدّ من تتبع إشارات كلّ من الشيخ الطوسي والنجاشي في ترجمة الرجل والمتعلقة بالعامة وتضعيفهم للرجل وعلاقته بالواقدي، فقد تتبعنا حال الرّجل في كتب العامة من الرجال والترجمة والسيرة

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٤ الرقم ١.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٥٦ الرقم ١٧٢٠.

والفهارس فظهر لنا أنّ أبا يحيى الأسلمي من أجِلّة التابعين، وابن ابنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى تالِفُ الروايات [١].

وأنّ الرّجل من العامّة كذلك يسمّى إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، كما أشار إلى ذلك الصنعاني (المتوفي ٢١١ للهجرة) [٢].

وقد أشار إلى أنّ الرجل اُتّهم بالتشيع؛ لتفضيله أمير المؤمنين (عليه السلام) على من تقدم عليه في الخلافة، وهو نفس السبب الذي أشار إليه الشيخ الطوسي والنجاشي، وكان سبب تضعيفه عند بعض العامة، إلّا أنّه مع ذلك فقد أشار العظيم آبادي (المتوفى ١٣٢٩ للهجرة) أنّه وثّقه جمع، منهم: الشافعي، والأصفهاني، وابن عَدي، وابن عُقدة، وآخرون، قال شمس الدين بن القيم في جلاء الأفهام [٣].

وقد روت العامّة عنه في غير مورد، وذكر ابن حبان أنّ لهم صحبة مع الشافعي هو ووالده [٤].

وكان الرجل ينفرد بجملة من الروايات في بعض الأبواب عند العامّة، كما في باب ما يُرجى للمبطون من الأمان من عذاب القبر [٥].

(١) ينظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان: ١/ ٥٥٢.

(٢) ينظر: الصنعاني، المصنف: ١/ ٧ الهامش.

(٣) ينظر: العظيم آبادي، عون المعبود: ٨/ ٣٥٠ ب: الدعاء للميت مسألة قراءة الفاتحة في التكبيرة الأولى على الجنازة.

(٤) ينظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان: ١٢/ ٤٥٩.

(٥) ينظر: البيهقي، معرفة السنن والآثار: ١/ ١٣٩.

ثمّ أنّ الخطيب البغدادي أشار إلى علاقة الواقدي به بالقول:

((روى عنه محمد بن عمر الواقدي أحاديث كثيرة، قال في بعضها: حدّثنا أبو إسحاق بن محمد، وقال في موضع آخر: حدّثنا أبو إسحاق الأسلمي، وفي موضع آخر: أبو إسحاق بن أبي عبد الله، وروى عنه عبد الرزّاق بن همام))[١].

وقد أشار الشيخ الطوسي والنجاشي إلى أنّه أبو إسحاق وأنّه مولى أسلم، وذكر الخزرجي الأنصاري اليمني أنّه مات سنة أربع وثمانين ومائة [٢].

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث واعتبار مروياته، فنقول:

لم يرد في حقّ الرجل تصريح بالتوثيق في الحديث، ولكن مع ذلك لم تخلُ ترجمته من جملة من القرائن والشواهد والمؤيدات على اعتبار مروياته، منها:

أولاً: ما ذكره الشيخ الطوسي والنجاشي في ترجمته من أنّه كان خاصاً بحديثنا أو خصيصاً، فهذه بنفسها قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً لبناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرجل، ولكن لا بدّ من

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص٤٠٦.

(٢) ينظر: الخزرجي، خلاصة تهذيب الكمال: ص ٢١.

الاعتراف بأنّها قرينة ناقصة تحتاج إلى المزيد لإتمامها.

ثانياً: أنّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات في باب ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، الباب الثاني الحديث الحادي عشر، حيث روى عن صفوان بن سليم، وروى عنه الفضل بن مالك النخعي[1].

وهذه وإن كانت لا تكفي بنفسها في اعتبار مرويات الرجل، لكنّها تحمل قيمةً احتماليةً تساعد في بناء الاعتبار.

ثالثاً: توثيقه من قبل جمع من العامة، منهم: الشافعي والأصفهاني وابن عدي وابن عقدة، وهذه قرينة مهمة وقوية لإثبات وثاقة الرجل في الحديث، بعد ما هو المعلوم من أنّ العامة لا توثق الشيعي أو من تُشَمّ فيه رائحة التشيع إلّا أن يكون في درجة عالية من الوثاقة في الحديث.

رابعاً: الظاهر أنّ مصنفاته كانت ذات قيمة مهمة، وإلاّ لما قيل بأنّ الواقدي ادّعاها كما هو واضحٌ، خصوصاً أنّ كتابه في الحلال والحرام كان مبوباً، وهذا يدلُ على تقدّم الرجل خطوة عن معاصريه؛ لأنّه عادة لم تكن الكتب الفقهية مبوبة، وهذا مؤشر على أنّ الرجل ضليع ومطلع على الفقه وأبوابه.

فتحصل مما تقدّم: أنّ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني معتبر

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ١٨٢.

الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن محمد بن يحيى المدني أو المدائني أو السَلمي صحيح، معتبر.

الطريق الثامن

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن سفيان

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) طريقه إلى إبراهيم بن سفيان في مشيخة من لا يحضره الفقيه بالقول:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن سفيان، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن إبراهيم بن سفيان)) [1].

ثمّ أنّه يقع الحديث في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، وهو شيخ الصدوق، وانتهينا إلى اعتبار مروياته كما تقدم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم، وهو محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي البرقي، أبو عبد الله الملقب ماجيلويه، وأبو القاسم يلقب بندار، سيّد من أصحاب من القمّيين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته، وابنه علي بن محمد منها،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٦.

وكان أخذ عنه العلم والأدب.

له كتب منها كتاب المشارب، قال أبو العباس: هذا كتاب قصد فيه أن يعرف حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكتاب الطب، وكتاب تفسير حماسة أبي تمّام.

أخبرنا أبي علي بن أحمد (رحمه الله) قال: حدّثنا محمد بن علي بن الحسين قال: حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه قال: حدّثنا أبي علي بن محمد عن أبيه محمّد بن أبي القاسم)) [1].

وعليه، فوثاقة الرجل، بل جلالة قدره واضحة لا لَبس فيها.

الثالث: محمد بن علي الكوفي، ورد في الطريق بهذا العنوان، وإن كان هذا العنوان يشير إلى أكثر من معنون، ولكنّ الظاهر أنّ المراد به محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى الصيرفي، الملقب بأبي سمينة، بتقريب:

أنّ محمد بن أبي القاسم ماجيلويه هو الذي يروي كتاب أبي سمينة المعروف بكتاب الدلائل، وكذلك تسميته الأخرى ككتاب تفسير عمّ يتساءلون، وكتاب الآداب وغيرها، كما نصّ على ذلك النجاشي [2].

مضافاً إلى ذلك، فإنّه يعضده ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ الرقم ٨٩٤.

فهرست كتب الشيعة وأصولهم من أنّ كتب أبي سمينة وصلته عن طريق جماعة، عن الشيخ الصدوق، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عن أبي سمينة [١].

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد ترجم النجاشي لأبي سمينة في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى، أبو جعفر القرشي، مولاهم، صيرفي، ابن أخت خلّاد المُقرِئ وهو خلّاد بن عيسى، وكان يُلقّب محمد بن علي أبا سمينة، ضعيف جداً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء، وكان ورد قم، وقد اشتهر بالكذب بالكوفة، ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة، ثمّ تشهر بالغلو فجُفِيَ وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، وله قصةٌ.

له من الكتب: كتاب الدلائل، كتاب الوصايا، كتاب العتق، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد قال: حدّثنا أحمد بن الحسن قال: حدّثنا محمد بن القاسم ماجيلويه عنه بكتابه ـ أي بكتاب الدلائل ـ وأخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي عنه بكتبه وكتاب تفسير عم يتساءلون، وكتاب الآداب.

(١) ينظر: المصدر السابق: ص٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا محمد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((محمد بن علي الصيرفي، يكنى أبا سمينة، له كتب، وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد، أخبرنا بذلك جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم عنه إلّا ما كان فيه من تخليط أو غُلُو أو تدليس أو ينفرد به، ولا يعرف من غير طريقه))[٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل كذّاب، غالٍ.

الرابع: محمد بن سنان، ويُعتبر محمد بن سنان من الشخصيات الجدلية التي اُختِلف واختلفت فيه الآراء سلباً وإيجاباً، وحيث أنّ البحث في الرّجل طويلُ الذّيل، فقد أحلناه إلى موضع آخر مستقل، فقد بحثنا بحمد الله شخصية محمد بن سنان بحثاً مستقلاً وطبع[٣]، ولكن نشير هنا إلى خلاصة المختار في حال الرجل، فنقول:

إنّه لم يثبت لدينا وثاقة محمد بن سنان، ونذكر فقط جملة من

(١) المصدر نفسه: ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ الرقم ٨٩٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

(٣) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان دراسة تحليلية.

الأقوال في القدح والخدش فيه، منها:

أولاً: ما ورد في اختيار معرفة الرجال، من أنّه حكى الكشي في أحد تراجم محمد بن سنان، قال: محمد بن مسعود، قال: عبد الله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان، يقول: لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان [١].

وكذلك ما ذكره الفضل في بعض كتبه أنّه من الكاذبين، أو الكذّابين المشهورين ابن سنان وليس بعبد الله [٢].

وكذلك ما ذكره في ترجمة أبي سمينة، حيث روى في حقّه كلاماً عن علي بن محمد بن قُتيبة النيشابوري، عن الفضل بن شاذان، ثمّ قال: وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذابون المشهورون: أبو الخطّاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم [٣].

ثانياً: ما ذكره أيوب بن نوح بحق محمد بن سنان، كما فيما حكاه الكشي حيث قال: قال حمدويه: كتب أحاديث محمد بن سنان عن أيوب بن نوح وقال: لا أستحل أن أرويَ أحاديث محمد بن

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٨٢٣.

سنان[١].

وكذلك ما حكاه الكشي قائلاً:

ذكر حمدويه بن نصير أنّ أيوب بن نوح دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمّد بن سنان، ولكن لا أروي لكم أنا عنه شيئاً، فإنّه قال قبل موته: كلّما حدثتكم به لم يكن لي سمع ولا رواية وإنّما وجدته[٢].

ثالثاً: ما ذكره ابن عُقدة فيما يتعلق بحال محمد بن سنان، حيث ذكر النجاشي في ترجمة ابن سنان، وقال: ((أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد أنّه ـ أي محمد بن سنان ـ روى عن الرضا (عليه السلام) قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً لا يُعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به.

وقد ذكر أبو عمرو في رجاله، قال: أبو الحسن علي بن محمد بن قُتيبة النيشابوري قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أُحِلّ أن تروا أحاديث محمد بن سنان)) [٣].

رابعاً: ما ذكره الكشي، فقد عد محمد بن سنان في عِداد الغُلاة

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢/ : ٦٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٩٥.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢٨.

في كلام لـه بشـأن رجـال بعـض الأسـانيد [١].

واتهمـه كذلـك بالغُلـو جمـع، منهـم: الشـيخ المفيـد (قدس سره) [٢]، وابـن الغضائـري[٣]، ومـا يظهـر مـن الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في الفهرسـت [٤].

خامسـاً: مـا ذكـره الشـيخ المفيـد (قدس سره) في رسـالته في جـواب أهـل الموصـل:

((محمـد بـن سـنان، مطعـونٌ فيـه، لا تختلـف العصابـة في تهمتـه وضعفـه، ومـا كان هـذا سـبيله لم يُعمـل عليـه في الديـن)) [٥].

وزاد عـلى ذلـك في المسـائل السرويـة بالقـول: ((مـن جملـة كتـب الأشـباح كتـاب سـمّوه كتـاب الأشـباح والأضلّـة، ونسـبوا تأليفـه إلى محمـد بـن سـنان ولسـنا نعلـم صحـة مـا ذكـروه في هـذا البـاب عنـه، فـإن كان صحيحـاً فـإنّ ابـن سـنان قـد طُعِـن عليـه وهـو متهـم بالغُلـو، فـإن صدقـوا في إضافـة هـذا الكتـاب إليـه فهـو ضـالٌّ بضلالـه عـن الحـق، وإن كذبـوا فقـد تحمّلـوا أوزار ذلـك)) [٦].

---

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٣.
(٢) ينظر: المفيد، المسائل السروية: ص ٣٨.
(٣) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٢.
(٤) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٤٣.
(٥) المفيد، جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ص ٢٠.
(٦) المفيد، المسائل السروية: ص ٣٧ ـ ٣٨.

سادساً: ما ذكره أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري في ترجمة محمد بن سنان، حيث قال كما حكاه ابن طاووس في كتابه حل الإشكال على ما انتزعه منه المولى التُستري (قدس سره): ((ضعيفٌ، غالٍ، يضع الحديث، لا يلتفت إليه))[1].

مضافاً إلى جملة من الكلمات في ضمن الأقوال والتراجم تخدش في محمد بن سنان.

فالنتيجة: أنّ محمد بن سنان لم يثبت له توثيق، ولا يمكن اعتبار مروياته حتّى وإن ذكر بعض الأعلام أنّه يروي مروياته إلّا ما كان فيها من تخليط وغلو، فهو لا ينفع في اعتبار المرويات؛ من جهة كون هذا ـ أي أنّه يروي مروياته إلّا ما كان فيها من تخليط وغلو ـ من الصيغ المعروفة بين أهل المصنّفات للإشعار بالرغبة بعدم نقل روايات الغُلو والتخليط، وحال هذه التعبيرات حال تعبيرات المتقدمين بكون مصنفاتهم منقولة عن الكتب المشهورة والمعتبرة والمتفق عليها ومن المشايخ الثقات، ونحو ذلك من التعبيرات التي يراد منها إضافة قوة ومتانة لما ورد في مصنفاتهم، كما هو واضح.

فالنتيجة النهائية: أنّ محمد بن سنان غير معتبر الرواية، ونحيل القارئ الكريم للتعرف على مناقشة ما ورد في محمد بن سنان إلى بحثنا

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٢.

المستقل في كتابنا محمد بن سنان بحث رجالي فراجع[1].

الخامس: إبراهيم بن سفيان، بالمقدار الذي تتبعنا فيه كتب الرجال لم نجد للرجل ترجمة عند المتقدمين ولا المتأخرين مما يمكن أن تكون ترجمة وافية بحاله، معرّفة على موضعه وموقعه في الحديث، مع أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) ذكر طريقه إليه في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وهذا شاهد واضح على ما ذهبنا إليه من أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) لم يأخذ رواياته من كتب من ابتدأ بذكرهم في أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه، وإلّا لو كان الأمر كذلك فكيف لا يُترجم لإبراهيم بن سفيان كلّ من النجاشي في كتابه المعروف (فهرست أسماء مصنفي الشيعة)، وكذلك الشيخ الطوسي في كتابه المشهور (فهرست كتب الشيعة وأصولهم)؟ وكلاهما مُعدّ لسرد أسماء المصنفين من أصحابهم وجعلوا المناط في إيراد الراوي كونه صاحب كتاب من أصحابنا.

بل أكثر من ذلك:

كيف لا يذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) إبراهيم بن سفيان في كتاب الرّجال، الذي عَدّه لذكر آلاف من الرّواة عن الأئمة (عليهم السلام)؟ فقد تعدّى تعداد الرجال فيه أكثر من ستة آلاف راوٍ، ومنهم من أصحاب الكتب وغيرهم، علماً أنّ الرجل روى في غير مورد عن أبي الحسن (عليه السلام) تارة، ومقيداً بالرضا تارة أخرى.

(١) ينظر: عادل هاشم، محمد بن سنان دراسة تحليلية.

وهذا تطبيق واضح المعالم لمنهج الشيخ الصدوق (قدس سره) في أنّه إنّما يذكر طُرَقه إلى بعض الأشخاص في المشيخة ولا يريد الإشارة إلى أنّه يأخذ الروايات من كتبهم، وهناك شواهد كثيرة على ذلك، مثل ما ذكره في طريقه عن جمع، منهم إسماعيل بن عيسى وأنس بن محمد وغيرهم، مع أنّ لا ذكر لهم في فهارس أسماء مصنفي الشيعة، ولا في فهارس كتب الشيعة وأصولهم، بل أنّ بعض من ذكر الصدوق طريقه إليهم في مشيخة من لا يحضره الفقيه يبعد جداً أن يكون لهم كتاب أو أصل، فضلاً عن كونه مشهوراً معتبراً معتمداً كأسماء بنت عميس.

ويعضُد هذا الكلام:

أنّ الشيخ الصدوق ذكر طرقه إلى بعض الرواة في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ومع ذلك لم يروِ عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه إلّا رواية واحدة، فكيف يُعقَل أن يكون لديه كتاب شخص وهو معتبر عنده ومشهور ويدّعي بأنّه من مصادره ولا ينقل منه إلّا رواية واحدة؟

وهذا المنهج يختلف عن منهج الشيخ الطوسي (قدس سره) الذي ذكره في مشيخته، من أنّه يذكر في بداية السند مَن أخذ من كتابه أو عن كتابه الروايات، وهذا مضافاً إلى تصريح الشيخ الطوسي بذلك هو السِّمة العامّة في أغلب إن لم يكن الأعم الأغلب من كتاب تهذيب الأحكام والاستبصار كذلك.

ولكن مع ذلك فقد ذهب البعض إلى استظهار وثاقة الرجل؛

من جهة كونه من أصحاب الأصول التي حكم الشيخ الصدوق (قدس سره) بصحتها، وكون كتابه من الكتب التي عليها المعوّل وإليها المرجع، مضافاً إلى روايته عن مولانا أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كما في رواية الصدوق في الفقيه، عنه أنّه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام): المُحرِم يغسل يديه بأشنان فيه الأذخُر؟ فكتب (عليه السلام): لا أحبه لك[1]، واستظهار أنّ في كلام الإمام (عليه السلام) في الرواية نحو عناية بإبراهيم بن سفيان، مضافاً إلى صحة ما رواه في صفحة (٣٩٩) في باب من اختصر شوطاً عن الحسين بن سعيد عنه قال: كتبتُ إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام) [2].

ولكن في جميع ما تقدّم نظر بل خدش؛ فاعتماد الشيخ الصدوق على كتابٍ شيءٌ، ووثاقة صاحبه عندنا شيء آخر، فقد كان الاعتبار عند المتقدمين غير محصور في وثاقة صاحب الكتاب، بل في بعض الأحيان يعتمدون على الكتاب بمعية القرائن والشواهد والمؤيدان على صحة صدور، هذا من جانب، ومن جانب آخر فاستظهار نحو العناية بالرجل من كلام الرواية، فهذا معلق على وثاقة الراوي أو صحة صدور الرواية، ولا يمكن جعل صحة الصدور دليل على وثاقته، مع أنّه لم يثبت أولاً صدور للرواية.

نعم، تتبعنا إبراهيم بن سفيان عند العامة، فوجدنا أنّ هناك

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٥١ ب: ما يجوز للمحرم إتيانه.
(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ١٥٢.

راوياً كان ممن روى عن مسلم صاحب الصحيح (المتوفى ٢٦١ للهجرة)، وقد كثرت روايته عن مسلم [١].

وذكروا تارة كتب تحت عنوان إبراهيم بن سفيان، وأخرى تحت عنوان إبراهيم بن سفيان الرازي، وثالثة إبراهيم بن سفيان القيسراني، حدّث سنة (٢٧٥) للهجرة بمدينة قيسارية [٢].

والظاهر أنّه غير إبراهيم بن سفيان الذي وقع في طريق الصدوق، خصوصاً بعد رواية الرجل ـ كما ذُكِر ـ عن أبي الحسن (عليه السلام) المحمول على الإمام الكاظم (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٨٣ للهجرة)، فيَبعُد جداً بقاؤه، بحيث بقاؤه يحدّث قرابة قرن من الزمان لغاية (٢٧٥) للهجرة.

فالنتيجة في نهاية المطاف: أنّ إبراهيم بن سفيان مهملٌ في كتب الرجال، فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إبراهيم بن سفيان غير معتبر؛ لضعف أبي سمينة ومحمد بن سنان من جهة، وجهالة حال إبراهيم بن سفيان نفسه.

---

(١) ينظر: ابن حجر، فتح الباري: ١/ ١٣٤، ٦/ ٢١٠، النووي، شرح صحيح مسلم: ١٨/ ٧٣ وغيرها.

(٢) ينظر: الطبراني، المعجم الصغير: ١/ ٧٧.

الطريق التاسع

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

أنّ ما كان فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد، فقد رويته:

١ ـ محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي.

٢ ـ ورويته أيضاً عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد [1].

فللصدوق إلى إبراهيم طريقان: أمّا الطريق الأول فالحديث في رجاله:

الأول: محمد بن الحسن وهو ابن الوليد، شيخ الصدوق (قدس سره)، وهو ثقة كما تقدم، بل وجه، فقيه.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، فقد تقدم أنّه ثقةٌ، وجهٌ، من مشايخ الكليني.

الثالث: العباس بن معروف، وترجم له النجاشي في فهرست

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٦ ـ ٥٧.

أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((العباس بن معروف، أبو الفضل، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري، قمّيٌ، ثقةٌ، له كتاب الآداب، وله نوادر، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمد بن جعفر بن بُطّة، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد، عن العباس بجميع حديثه ومصنفاته)) [١].

وكذلك ذكره في معرض حديثه في طريقه لكتاب مسائل الإمام الرضا (عليه السلام) لزكريا ابن آدم [٢].

وأمّا الشيخ الطوسي، فقد تعرّض له في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وذكر بحقّه: ((قمّيٌ، ثقةٌ، صحيحٌ، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري))[٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام) [٤].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨١ الرقم ٧٤٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص١٧٤ الرقم ٤٥٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٨٩ الرقم ٥٧٣٣.

وتعرّض له كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، فترجم له بالقول: ((له كتب عدة أخبرنا بها جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))[1].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة صحيح.

الرابع: سعدان بن مسلم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سعدان بن مسلم، واسمه عبد الرحمن بن مسلم، أبو الحسن العامري، مولى أبي العلاء كرزين حفيد العامري من عامر ربيعة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وعَمَّر عمراً طويلاً، وقد اُختلف في عشيرته، فقال أستاذنا عثمان بن حاتم بن المنساب التغلبي قال: محمد بن عبده سعد بن مسلم الزهري، من زهرة بني كلاب، عربي أعقَرَ والله أعلم، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا ابن شاذان قال: حدّثنا علي بن حاتم قال: حدّثنا محمد بن جعفر قال: حدّثنا خالي علي بن محمد حدّثنا محمد بن عيسى بن عبيد عن سعدان))[2].

وذكره مرةً أخرى في ترجمة جُهَيم بن أبي جَهم من جهة رواية سعدان عنه، حيث قال: ((جُهَيم بن أبي جَهم، ويقال ابن أبي جُهمة، روى عنه سعدان بن مسلم نوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا محمد

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٠ الرقم ٥٢٩.
(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٢ ـ ١٩٣ الرقم ٥١٥.

بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم عنه))[١].

وأمّا الشيخ الطوسي فقد ذكره في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وذكر بحقّه أنّه سعدان بن مسلم الكوفي [٢] فقط لا أكثر، وتعرّض في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وترجم له بالقول: ((سعدان بن مسلم العامري، واسمه عبد الرحمن وسعدان لقبه، له أصل أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن عذافر عنه وصفوان بن يحيى عنه.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف، وأبي طالب عبد الله بن الصلت القمّي، وأحمد بن إسحاق، كلّهم عنه)) [٣].

ثمّ أنّ الرجل لم يرد بحقّه توثيقٌ صريحٌ بالألفاظ المتعارفة في التوثيقات، إلّا أنّه مع ذلك فقد ذُكِرت عِدةُ وجوهٍ لإثبات وثاقته واعتبار مروياته، منها:

الوجه الأول: أنّ الرجل من أصحاب الأصول، كما أشار إلى

(١) المصدر السابق: ص ١٣١ الرقم ٣٣٨.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢١٥ الرقم ٢٨٢٦.
(٣) الطوسي، كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٠ ـ ١٤١ الرقم ٣٣٦.

ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم كما تقدم، وأصحاب الأصول من الثقات المعتبرة رواياتهم.

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ مسألة أصل اعتبار كلّ الأصول غير تامة، فبعض الأصول معتبرة بلا شبهة، وأمّا البعض الآخر فهو غير معتبر؛ فلذلك ذكر الشيخ الطوسي بحق بعض أصحاب الأصول أنّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنّ هذا القيد قيد احترازيٌّ لمنع دخول جميع الأصول في دائرة الاعتبار.

الوجه الثاني: وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في باب زيارات الحسين بن علي (صلى الله عليه وآله)، الباب التاسع والسبعين، الحديث الثالث عشر: ((سعدان بن مسلم، قائد أبي بصير، روى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه أحمد بن إسحاق بن سعد))[1].

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ واسعٌ:

فإنّنا ذكرنا فيما تقدم في مختاراتنا الرجالية أنّ نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات سواء بصورة عامة في الأسانيد التي تنتهي إلى المعصومين أو غير المعصومين، أو في خصوص موقع المشيخة المباشرة لابن قولويه (قدس سره) (المتوفى ٣٦٨ للهجرة) لا تكون بنفسها وجهاً للقول بوثاقة الراوي واعتماد مروياته، خلافاً في العموم لسيّدنا الأستاذ محمد

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٩/ ١٠٣.

سعيد الحكيم (دامت إفاداته)، وفي الخصوص خلافاً لشيخنا الأستاذ الفياض (دامت إفاداته).

نعم، يبقى الوقوع في أسانيد كامل الزيارات بنفسه قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة تساعد على بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، ولكنها من الطبيعي تحتاج إلى قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى تعضُد هذه القيمة الاحتمالية، وتعينها في بناء الاطمئنان من خلال دخولها في محور ذلك البناء.

الوجه الثالث: وقوع الرجل في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمي، حيث روى عنه إبراهيم بن هاشم في تفسير سورة الفاتحة في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [١] [٢].

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ المختار -كما هو الصحيح- عدم مطابقة ما بأيدينا من التفسير المنسوب إلى القمّي مع نسخة الأصل، وهذه النتيجة وصلنا إليها بعد تحقيق كتاب ما يسمّى بتفسير القمّي في بحث مستقل طبع في كتاب مستقل فراجع[٣]، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليه بوجه.

ولكن مع ذلك تبقى أصل مسألة وقوع الراوي في أسناد

(١) سورة الفاتحة: الآية ٦.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٩/ ١٠٣.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمّي.

التفسير قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً وإن كانت صغيرة جداً، بل لعلها في بعض الأحيان معدومة، لكن يمكن أن تجتمع مع القرائن الأخرى لإثبات وثاقة الراوي واعتبار مروياته.

الوجه الرابع: وهو أهم الوجوه لدينا وأقواها، وهو رواية من ثبت أنّه لا يروي إلّا عن ثقة عن سعدان، ومنهم ابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى [١]، وهذا الوجه بنفسه كافٍ لإثبات وثاقة سعدان، واعتبار مروياته في الحديث، كما هو المختار والصحيح من عدم رواية ابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر إلّا عن ثقة، بل لا يرسلون إلّا عن ثقة.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك، وقوع الرجل في أسناد وكتاب نوادر الحكمة، وعدم استثنائه من قبل ابن الوليد [٢].

فالنتيجة: أنّ سَعدان بن مسلم ثقةٌ، معتبر الحديث.

الخامس: إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي، فقد ورد الرجل في جملة من الروايات وفي مختلف الأبواب، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٩/ ١٠٣، الطوسي، كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٠ ـ ١٤١ الرقم ٣٣٦، الكليني، الكافي: ١/ ١٧٨: كتاب الحجة ب: أنّ الأرض لا تخلو من حجة ح ١٤.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ٢٠٦ ب: الصيد والذكاة ح ٢٠.

((إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولاهم، كوفي، أنماطي، وهو أخو محمد بن عبد الله بن زرارة لأمّه، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأخواه الصباح وإسماعيل ابنا عبد الحميد، له كتاب نوادر يرويه عنه جماعة.

أخبرنا محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي قال: حدّثنا محمد بن أبي عُمير عن إبراهيم به)) (١).

كما أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد تعرض لترجمته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((إبراهيم بن عبد الحميد، ثقة، له أصل أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وإبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عُمير، وصفوان عن إبراهيم بن عبد الحميد، وله كتاب النوادر رواه حُمَيد بن زياد عن عوانة بن الحسين البزاز عن إبراهيم))(٢).

وتعرّض لذكره كذلك في رجاله في غير مورد منها:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠ الرقم ٢٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٠ ـ ٤١ الرقم ١٢.

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) فقال: ((إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، مولاهم، البزاز، الكوفي)) [١].

المورد الثاني: حينما ذكره في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) وذكر أنّ له كتاباً [٢].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وذكر أنّه واقفيٌ [٣]، ويحتمل أنّه غيره.

المورد الرابع: حينما عَدّه في عِداد من أدرك الإمام الرضا (عليه السلام) ووضّح صورة وقفه، وقال بحقّه: ((من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، أدرك الرضا (عليه السلام) ولم يسمع منه على قول سعد بن عبد الله، واقفي، له كتاب)) [٤]، ويحتمل أنّه غيره.

هذه بصورة عامة فكرة عامة عن حال الرجل وطبقته، ومع ذلك نجد تصريحاً واضحاً بوثاقته في الحديث من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره)، ومع ذلك يضاف وجوه أخرى لاعتبار مروياته في حال ما لم يصرح بوثاقته الشيخ الطوسي (قدس سره) ومنها:

الوجه الأول: ما يظهر من كلمات ابن داود الحلّي في رجاله، من

---

(١) الطوسي، الرجال: ص١٥٩ الرقم ١٧٧٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٢٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٢ الرقم ٤٩٤٧.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٥١ الرقم ٥١٩٥.

أنّ الرجل ثقة؛ لكونه من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وممّن روى عنه [١].

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم موسّعاً نقد هذا الوجه، وذكرنا أنّه مبني على فهم المصاحبة والخليلية من الصحبة المذكورة في كتب الرجال كرجال الطوسي، ولكنَّ هذا غير صحيح، فإنّ المراد بالصحبة أو الرواية عن الإمام المعصوم (عليه السلام) في هذه الكتب هو الإشارة إلى طبقة الراوي لا أكثر.

وبالتالي، فلا يصلح أن يكون وجهاً أو أمارة على الوثاقة في الحديث بوجه؛ لأنّه لا يستبطن أي التفات إلى الوثاقة في الحديث أصلاً، وقد فصلنا الحديث في ذلك في كتابنا طبقات الرواة دراسة وتحليل فراجع [٢].

الوجه الثاني: وهو أهم الوجوه وأقواها، وهو رواية ابن أبي عُمير وكذلك صفوان بن يحيى بحسب ما تقدم في ترجمة النجاشي والشيخ الطوسي للرجل عن إبراهيم بن عبد الحميد، وهؤلاء ممن ثبت أنّهم لا يروون، بل ولا يرسلون إلّا عن ثقة، كما تعرضنا لذلك

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٢٢٦ الرقم ١٠.

(٢) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة، دراسة وتحليل: ص ١٤.

مفصلاً في مختاراتنا الرجالية في التوثيقات العامة فراجع.

وهذا الوجه كافٍ للقول بوثاقته في الحديث واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ إبراهيم بن عبد الحميد ثقة بتصريح الشيخ الطوسي، ويعضده رواية من لا يروي إلّا عن ثقة، كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى .

وعليه، فالطريق الأوّل للصدوق إلى إبراهيم بن عبد الحميد صحيح مع وثاقة إبراهيم نفسه.

وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني:

فالأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه (رحمه الله)، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمّي، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: ابن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، تقدم.

الخامس: إبراهيم بن عبد الحميد، ثقة، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للصدوق إلى إبراهيم بن عبد الحميد صحيح، معتبر، ونفس إبراهيم ثقة، معتبر الرواية.

الطريق العاشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن عثمان الخزّاز المعروف بأبي أيوب الخزّاز

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخته في كتابه من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي أيوب الخزاز، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز، ويقال: إنّه إبراهيم بن عيسى)) [١].

ثمّ أنّه يقع الكلام في أحوال رجال الطريق، فنقول بعد التوكل على الله:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، تعرّض الشيخ الطوسي لذكره في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) وذكر في حقّه أنّه روى عن عبد الله بن جعفر الحِميري، وروى عنه ابن بابويه[٢].

وتعرّض له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة يحيى بن

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٠.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٣.

عبد الحميد الحَماني، حينما قال: ((له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن موسى بن أبي موسى الكوفي، عن محمّد بن أيوب بن يحيى ضريس، والحسن بن علي بن زياد عنه)) [1].

ولم يرد في حقّه توثيق صريح بالمتعارف من ألفاظ التوثيق، ولكن مع ذلك ذُكِرت في المقام عدة وجوه لإثبات وثاقته، منها:

الوجه الأول: تَرضّي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه كما تقدّم في المشيخة وغيرها، والترضي - كما قيل - آية الجلالة عند المتقدمين، ولكن قد تقدّم الحديث منا مفصلاً في دلالة الترضّي على الوثاقة، وذكرنا أنّنا لا ننكر أصل دلالة الترضّي بما هو على الجلالة والوثاقة، ولكن اشترطنا في تمامية الصورة الدلالية أن يُلحظ مضافاً إلى دلالة لفظ الترضّي شخص المُترضّي نفسه، وهل أنّه ممن يسرع ويستعجل ويكثر من الترضي كالشيخ الصدوق (قدس سره)؟ كما ظهر لنا بالاستقراء والتتبع كما تقدم مفصلاً.

فهنا لا نطمئن بجعل تَرضّيه بنفسه أمارة على الوثاقة في الحديث بنفسه، بخلاف تَرضّي آخرين مثل الشيخ الطوسي والنجاشي، فتَرضّي مثل هؤلاء يمكن أن نجعله بنفسه كافياً للدلالة على الوثاقة في الحديث، وعمدة محل إشكالنا في المقام على الدلالة مطلقاً: هو أنّنا بعد

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٦١ الرقم ٧٩١.

التتبع وجدنا أنّ هناك جملة كبيرة من مشايخ ومن وقع في طرق الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه لم يكن هناك وجه ولا ذكر له، ولا تعرّض لحاله إلّا من خلال تَرضّي الشيخ الصدوق (ﷺ) عليه.

وحيث أنّ التَرضّي يضع الراوي في مكانة عالية جداً؛ فلذلك لا يمكن الحمل في مثل هكذا موارد على دلالة التَرضّي؛ لأنّ لازم الحمل على دلالة الترضي في مثل هكذا موارد أي في الأشخاص شُبه المجهولين إلّا من جهة التَرضّي من قبل الشيخ الصدوق، فهنا لا نطمئن بأنّه كان على الموازين؛ وذلك لأنّه لو كان الأمر كذلك وكان قد وُضِع في هذه المرتبة العالية بعد الترضي عليه، فلماذا خَفِي حاله عن الآخرين كالشيخ الطوسي والنجاشي ومن قبلهم ومن بعدهم وأبي غالب الزراري وغيرهم؟!

فبالتالي، هذا يكشف أي تَرضّي الصدوق فقط بأنّ الرجل لم يكن بهذه السعة وهذا الوضوح من الحال، وتفصيل الكلام تقدّم.

ولكن مع ذلك كلّه يبقى تَرضّي الشيخ الصدوق قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة تساعد في بناء الاطمئنان بوثاقة المُترضَّى عليه واعتبار مروياته فيما إذا وجدنا قرينةً أو شاهداً أو مؤيداً آخر على الاعتبار والوثاقة.

الوجه الثاني: ما ذكره السيّد ابن طاووس (ﷺ)، في وصف سند يشتمل على محمد بن موسى بن المتوكل كما جاء في فلاح السائل،

حيث قال في وصف ذلك السند:

((وجميع رواته ثقات اتفاقاً)) [١].

ومن الواضح أنّ هذا مؤشرٌ واضح على توثيق الرجل من قبل بعض المتقدّمين، ممن لم تصل إلينا كتبهم.

وعليه، فهذه قرينة قوية على وثاقة الرجل، واعتبار مروياته.

الوجه الثالث: توثيق العلّامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الأقوال [٢].

وقد أورده في القسم الأول من كتابه، وهو المخصّص لمن يعتمد على رواياته، ولتوثيق العلامة خصوصية عن توثيق أقرانه ومعاصريه، وهذه الخصوصية متمثلةٌ بأنّه كان يمتلك جملة من كتب الرجال من أصحابنا المتقدمين من الرجال ككتاب ابن عُقدة وغيره، والمتتبع لكلامه (قدس سره) في خلاصة الأقوال في وصف أحوال الرجال يستشعر بوضوح أنّ لديه معلومات كثيرة عن الرواة لم تكن مُدرَجة حتّى في الأصول الرجالية الخمسة المعروفة، وهذا من الطبيعي أن يتوفر لديه خصوصاً مع ما ذكرناه في غير مورد من أنّ عصر أساتذته من آل طاووس قد شهد وجود مكتبةٍ كبيرةٍ لكتب أصحابنا من المتقدمين وكانت تضم

(١) ابن طاووس، فلاح السائل: ص ١٧٥.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٥١ الرقم ٨٥٧.

نفائس الكتب، ومن الطبيعي أن تكون متضمنة لكتب رجالية من المتقدمين ممن لم تقع في يد غيره ونقل منها ولم يصرح بأسمائها، وهذه قرينة أو شاهد قوي يحمل قيمة احتمالية معينة تُعين في بناء الاطمئنان بوثاقة ابن المتوكل.

فتحصّل مما تقدم: أنّ محمد بن موسى بن المتوكل ثقة، معتبر الحديث، بمعية هذه الوجوه الثلاثة مجتمعةً.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحِميري، والرجل من مشايخ الكليني، وقد تقدم أنّه ثقةٌ، وجهٌ.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطّاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقةٌ، عينٌ، حَسن التصانيف، مسكون إلى روايته، له كتاب التوحيد، كتاب المعرفة والبداء، كتاب الرد على أهل القدر، كتاب الإمامة، كتاب اللؤلؤة، كتاب وصايا الأئمة (عليهم السلام)، كتاب النوادر.

أخبرنا علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن الصفّار، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بسائر كتبه، ومات محمد بن الحسين سنة اثنين

وستين ومائتين))[١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((كوفي، ثقة، له كتاب اللؤلؤة وكتاب النوادر، أخبرنا بهما ابن أبي جيد، عن ابن الوليد عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عبد الحميد عنه)) [٢].

وتعرّض لذكره في رجاله في ثلاث موارد:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد بن علي الثاني الجواد (عليه السلام)، وقال عنه: ((كوفيٌ، ثقةٌ)) [٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام) وقال عنه: ((الزيات، الكوفي، ثقةٌ، من أصحاب أبي جعفر الثاني (عليه السلام)) [٤].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((كوفيٌ، زَيّات)) [٥].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٤ الرقم ٨٩٧.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١٥ الرقم ٦٠٧.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٩ الرقم ٥٦١٥.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٧١.
(٥) المصدر نفسه: ص٤٠٢ الرقم ٥٨٩٠.

فتحصّل مما تقدم: أنّ محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ثقة، جليل القدر.

الرابع: الحسن بن محبوب، وكذلك يُسمّى السراد، أو الزراد، ويعتبر الرجل من الشخصيات المهمة والجليلة، وقد تَرجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((الحسن بن محبوب السراد، ويقال له: الزراد، ويُكّنى أبا علي، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وروى عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان جليل القدر، ويُعّد في الأركان الأربعة في عصره، وله كتب كثيرة، منها: كتاب المشيخة، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الفرائض، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب النوادر نحو ألف ورقة، وزاد ابن النديم: كتاب التفسير كتاب العتق رواهما أحمد بن محمد بن عيسى وغير ذلك.

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عِدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق، ومعاوية بن حكيم وأحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد ومعاوية بن الحكيم والهيثم ابن أبي مسروق كلّهم عن الحسن بن محبوب، وأخبرنا أحمد بن محمد بن موسى بن الصلت، عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقدة، عن

جعفر بن عبيد الله، عن الحسن بن محبوب، وأخبرنا بكتاب المشيخة قراءةً عليه أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأَودِي[١]، عن الحسن بن محبوب، وله كتاب المَراحِ[٢] أخبرنا به ابن عبدون عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن يونس بن علي العطّار، عن الحسن بن محبوب))[٣].

وتعرّض كذلك لذكره في غير مورد في رجاله منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: ((الحسن بن محبوب السراد ويقال الزراد، مولى، ثقة)) [٤].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) فذكره بالقول: ((مولى لِبُجَيلة، كوفي، ثقة)) [٥].

وأمّا النجاشي فقد تعرض للحسن بن محبوب بحسب ما استقرأناه وتتبعناه في كلّ كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة في أكثر من أربعين مورداً [٦].

(١) في نسخة خ و ل الأسدي.
(٢) في نسخة خ ول المزاحي.
(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٩٦ ـ ٩٧ الرقم ١٦٢.
(٤) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٨.
(٥) المصدر نفسه: ص٣٥٤ الرقم ٥٢٥١.
(٦) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠، ٤٦، ٤٦، ٤٧، ٤٧،

ثمّ أنّ صريح كلمات النجاشي في كتابه أنّه كان يرى الحسن بن محبوب من أجلّة أصحابنا، كما صرح بذلك في ترجمة جعفر بن عبد الله رأس المَذَري، حيث قال: ((وروى جعفر عن أجلّة أصحابنا مثل الحسن بن محبوب، ومحمد بن أبي عُمير، والحسن بن علي بن فضال، وعُبَيس بن هشام، وصفوان، وابن جِبّلة)) [١].

فالمتحصل مما تقدم: أنّ الحسن بن محبوب السراد ثقة، جليل القدر.

الخامس: إبراهيم بن عثمان الخزّاز، أو إبراهيم بن عيسى، أو أبو أيوب الخزّاز، وقد اختلف الأعلام في أصل اسمه، فقد ذهب النجاشي إلى أنّه إبراهيم بن عيسى، وقيل: إنّه إبراهيم بن عثمان [٢].

بينما ذهب الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى أنّ الرجل إبراهيم بن عثمان الخزّاز، وقيل: إنّه إبراهيم بن عيسى كما تقدم في المشيخة.

وذهب الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم إلى أنّه

١١٦، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٠، ١٩٩، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٨٢، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٦١.

(١) المصدر نفسه: ص١٢٠ الرقم ٣٠٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٠ الرقم ٢٥.

إبراهيم بن عثمان، ويُكّنى أبو أيوب الخزّاز [١]، بينما ذكره في رجاله من أنّ أصل اسمه إبراهيم بن عيسى، ويقال: ابن عثمان [٢].

وعلى أي حال، فالرجل أبو أيوب الخزّاز، تَرجَم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكر ذلك أبو العباس في كتابه، ثقة، كبير المنزلة، له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه، أخبرنا محمد بن علي، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به)) [٣].

وتَرجَم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((كوفي، ثقة، له أصل أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، وأخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن محمد بن أبي عُمير، وصفوان بن يحيى، عن أبي أيوب

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤١ الرقم ١٣.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٧ الرقم ١٩٣٥.
(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠ الرقم ٢٥.

الخـزّاز)) [١].

ومـن الملاحـظ أنّـه قـد روى هنـا بحسـب كلام الشـيخ الطـوسي (قدس سره) عـن ابـن أبي عُمـير وصفـوان بـن يحيـى عـن أبي أيـوب الخَـزّاز، وهـذا بنفسـه أمـارة عـلى وثاقتـه؛ لأنّهـم لا يـروون ولا يرسـلون إلّا عـن ثقـة، كـما هـو المختـار والصحيـح.

وترجـم لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في رجالـه بالقـول: ((كـوفي خَـزّاز، ويقـال: ابـن عثـمان))[٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، كبير المنزلة.

وعليـه، فطريـق الشـيخ الصـدوق في كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه إلى أبي أيـوب الخـزّاز صحيـح، معتـبر، كـما أنّ نفـس أبي أيـوب الخـزّاز ثقـة، كبـير المنزلـة.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤١ الرقم ١٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٦٧.

الطريق الحادي عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إبراهيم بن عمر اليماني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه عن إبراهيم بن عمر، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني))[1].

ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق وإبراهيم بن عمر اليماني نفسه:

الأول: والد الصدوق، وهو علي بن الحسين بن بابويه القمي، تقدم أنّه ثقة، جليل.

الثاني: سعد بن عبد الله، هو سعد بن أبي عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، شيخ الكليني، وقد تقدم أنّه ثقةٌ، جليل القدر.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري، تقدم أنّ الرجل ثقة، صدوق.

الرابع: حمّاد بن عيسى الجهني، لم تكن شخصية حماد بن عيسى

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص٩٩.

الجهني أو الجُهيني شخصية محصورة في نِطاق مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وما كان له من دور مهم، فالرجل ثقةٌ في الحديث، صدوقٌ، بل كان محط اهتمام الآخرين من العامة، فقد تَعرّضوا له بالترجمة والنقد والتحليل والرواية عنه وغير ذلك، كما هو الملاحظ لمن تتبع سيرة الرجل عندهم، وإن كانوا يضعفونه وهذا متوقع؛ لأنّه -مع الأسف- أنّ المتتبع لمنهجهم الرجالي يجد أنّهم يجعلون انتحال مذهب أهل البيت (عليهم السلام) بصورة خاصة، بل حتّى التشيّع بصورة عامة من أسباب التضعيف لديهم.

وهذه ليست الغاية من التعرّض لترجمة الرجل لديهم، بل نريد أن نعرف دائرة تأثيره في الفكر الإسلامي بصورة عامة، فقد تَرجَم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حمّاد بن عيسى، أبو محمد الجُهيني، مولىً، وقيل: عربي، أصله الكوفة وسكن البصرة، وقيل: إنّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) عشرين حديثاً، وأبي الحسن (عليه السلام)، والرضا (عليه السلام)، ومات في حياة أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، ولم يحفظ له رواية عن الرضا (عليه السلام) ولا عن أبي جعفر (عليه السلام)، وكان ثقة في حديثه صدوقاً، قال: سمعت من أبي عبد الله (عليه السلام) سبعين حديثاً، فلم أزل أُدخِل الشك على نفسي حتّى اقتصرت على هذه العشرين، وله حديث مع أبي الحسن موسى (عليه السلام) في دعائه بالحج، وبلغ من صدقه أنّه روى عن جعفر بن محمد، وروى عن عبد الله بن

المغيرة وعبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب الزكاة أكثره عن حريز ويسير عن الرجال، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا حُمَيد بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل الزعفراني عن حمّاد به، وكتاب الصلاة له أخبرنا محمد بن جعفر، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضّال، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، قال: الحسن بن فضّال هو رجل يقرأ عليه كتاب حمّاد في الصلاة، قال أحمد بن الحسين (رحمه الله): رأيت كتاباً فيه عِبَرٌ ومواعظ وتنبيهات على منافع الأعضاء من الإنسان والحيوان، وفصول من الكلام في التوحيد، وترجمته مسائل التلميذ، وتصنيفه عن جعفر بن محمد بن علي وتحت الترجمة بخط الحسين بن أحمد بن شيبان القزويني التلميذ حمّاد بن عيسى، وهذا الكتاب له وهذه المسائل سأل عنها جعفراً (عليه السلام) وأجابه.

وذكر ابن شيبان أنّ علي بن حاتم أخبره بذلك عن أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبّار، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الطائي رفعه إلى حمّاد، وهذا القول ليس بثابت، والأول مِن سِماعهِ من جعفر بن محمد أثبت، ومات حمّاد بن عيسى غريقاً بوادي قناة، وهو وادٍ بسيل من الشجرة إلى المدينة، وهو غريق الجُحفة في سنة تسع

ومائتين، وقيل: سنة ثمان ومائتين، وله نيّف وتسعون سنة (رحمه الله)))[١].

بينما تَرجَم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((غريق الجُحفة، ثقةٌ، له كتاب النوادر، وله كتاب الزكاة، وكتاب الصلاة، أخبرنا بها عدة من أصحابنا عن أبي المفضّل، عن ابن بُطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن حمّاد، ورواه ابن بُطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعلي بن حديد عن حمّاد بن عيسى، وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان، عن أبي القاسم الكوفي، عن إسماعيل بن سهل، عن حمّاد)) [٢].

وقد تعرّض لذكره الشيخ الطوسي كذلك في رجاله في غير مورد:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، حيث قال عنه: ((حماد بن عيسى الجُهني البصري، أصله كوفي، بقي إلى زمن الرضا (عليه السلام)، ذهب به السيل في طريق مكة بالجُحفة)) [٣].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٢ ـ ١٤٣ الرقم ٣٧٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١١٥ ـ ١١٦ الرقم ٢٤١.
(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٨٧ الرقم ٢٢٩٤.

حيث قال عنه: ((حمّاد بن عيسى الجُهني البصري، له كتب، ثقة))[١].

وموقعية الرجل عند الخاصة والعامّة واضحة، وأمّا العامّة فقد ذكروه في غير مورد كما في ضعفاء العقيلي [٢]، وكذلك ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، حيث ترجم له بالقول: ((حمّاد بن عيسى الجُهني الواسطي، روى عن جعفر بن محمد وحنظلة وابن جريج والثوري، روى عنه محمد بن بكار، أبو عبد الله البصري)) [٣].

وكذلك تعرّض له في كتابه بيان خطأ البخاري [٤]، كما ذكره ابن حبان في المجروحين ولم يقبل روايته[٥]، وكذا الدارقُطني في علل الدارقطني[٦]، وكذلك أبو نعيم الأصفهاني في الضعفاء، وأشار إلى أنّه يسمى بغريق الجُحفة، ووصف رواياته عن جعفر بن محمد بالمناكير[٧].

نعم، ترجم له ابن عساكر في غير مورد في تاريخ مدينة دمشق، واستعرض جملة من مروياته عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)

(١) المصدر السابق: ص٣٣٤ الرقم ٤٩٧٠.
(٢) ينظر: العقيلي، الضعفاء: ٤/ ١٧٧.
(٣) الرازي، الجرح والتعديل: ٣/ ١٤٥.
(٤) ينظر: الرازي، بيان خطأ البخاري: ص٢٤.
(٥) ينظر: ابن حبان، المجروحين: ١/ ٢٥٣.
(٦) ينظر: الدارقطني، العلل: ٣/ ٢٠٨.
(٧) ينظر: الأصفهاني، الضعفاء: ص ٧٤.

عن جابر بن عبد الله [١].

وقد تقدم الحديث وقلنا: إنّه -مع الأسف- فإنّ العامّة عادة ما تضعف الراوي لا لشيء سوى لانتحاله مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، ويخدشون بالراوي بالقول بأنّه متشيّع، أو فيه رائحة تشيّع ونحو ذلك.

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقةٌ، صدوقٌ.

الخامس: إبراهيم بن عمر اليماني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ذكر ذلك أبو العباس وغيره، له كتاب يرويه عنه حماد بن عيسى وغيره.

أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمد، قال: حدّثنا عبيد الله أحمد بن نهيك، قال: حدّثنا ابن أبي عُمير، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر به))[٢].

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له أصل، أخبرنا به عِدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن

---

(١) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ١٤/ ١٦٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٠ الرقم ٢٦.

الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى عنه، وأخبرنا ابن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حُميد بن زياد، عن ابن نَهيَك، والقاسم بن إسماعيل القرشي جميعاً عنه)) [١].

وتعرض لذكره في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، وذكر أنّ له أصولاً رواها عنه حمّاد بن عيسى [٢].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٣].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الكاظم (عليه السلام)، وذكر أنّ له كتاباً، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام).

نعم، ضعّفه ابن الغضائري في رجاله [٤]، ولكن مع ذلك فالأقرب اعتبار مروياته وإن كان هناك شك فيه، ولعّل الضعف من جهة أخرى غير الحديث، بمعية عدم تقييد ضعفه في الحديث، ولعله شخص آخر

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٤٣ الرقم ٢٠.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٢٣ الرقم ١٢٣٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٥٧ الرقم ١٧٥٤.
(٤) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٣٦ الرقم ٢.

بمعية أنّ ابن الغضائري في رجاله تفرد بكُنيته بأبي إسحاق، وهذا ما لم يذكره بحقّه غيره من الأعلام كالشيخ الطوسي والنجاشي.

ويعضُد ما ذهبنا إليه ما ذكره العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، حيث تعرض لذكر توثيق المتقدمين لإبراهيم بن عمر، وكونه شيخاً من أصحابنا، وتعرّض لذكر تضعيف ابن الغضائري له، ومع ذلك عقّب على كلام ابن الغضائري بالقول: ((والأرجح عندي قبول روايته وإن حصل بعض الشك بالطعن فيه))[1].

ولعلّ العلامة الحلّي (قدس سره) فهم من تضعيف ابن الغضائري له أنّه طعن في العقيدة والمُعتقد لا في الحديث، وعادةً ما يستخدم مصطلح الطعن ويراد به جهة العقيدة، وإن كان كذلك يُستعمل في الإشارة إلى الحديث والرواية.

فتحصل مما تقدم: أنّ إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني معتبر الرواية لدينا.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (قدس سره) إلى إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، وأنّ نفس إبراهيم بن عمر الصنعاني معتبر الحديث.

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٥١ الرقم ١٥.

الطريق الثاني عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) إلى إبراهيم بن محمد الثقفي

في الحقيقة أنّ للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إبراهيم بن محمد الثقفي طريقين:

الطريق الأول ذكره بقوله: وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الثقفي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن الحسين المؤدب، عن أحمد بن علي الأصبهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي.

الطريق الثاني ذكره بقوله: ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن أحمد بن علوية الأصبهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي[1].

وبناءً على ذلك فللشيخ الصدوق طريقان إلى إبراهيم بن محمد الثقفي.

أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، وهو علي بن الحسين بن بابويه (رحمه الله)، ثقةٌ، تقدمت الإشارة إليه.

الثاني: عبد الله بن الحسين المؤدِّب، لم يرد للرجل ذكر في التراجم سوى ما تقدم من وقوعه في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريق

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص١٣٠.

الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن محمد الثقفي، مضافاً إلى روايته عنه في مواردٍ محدودةٍ جداً، كما ورد كذلك بعنوان عبد الله بن الحسن المؤدِّب، وعلى كلا التقديرين فلم يرد بحق الرجل ترجمة لحاله فضلاً عن توثيق صريح أو ليس بصريح.

وعليه، فالرجل مهمل من ناحية الوثاقة في الحديث، فلا تعتبر مروياته لدينا.

الثالث: أحمد بن علي الأصبهاني، وبالمقدار الذي تتبعنا فيه الرجل وجدنا رواية الصدوق عنه في جملة من كتبه، كالمعاني [1] والأمالي وغيرها، عن والد الصدوق، عن عبد الله بن الحسين المؤدِّب، عنه عن إبراهيم بن محمد الثقفي، مضافاً إلى وروده في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريقه إلى إبراهيم بن محمد الثقفي.

وأمّا من ناحية وثاقته في الحديث وترجمته، فلم نجد شيئاً معتداً به؛ فلذلك يكون الرجل مهملاً من هذه الناحية، وعليه فلا اعتبار بمروياته لدينا.

الرابع: إبراهيم بن محمد الثقفي، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد

(١) ينظر: الصدوق، معاني الأخبار: ص١١٣.

بن مسعود الثقفي، أصله كوفي، وسعد بن مسعود أخي أبي عبيد بن مسعود عم المختار، ولّاه أمير المؤمنين (عليه السلام) المدائن، وهو الّذي لجأ إليه الحسن (عليه السلام) يوم ساباط، وانتقل أبو إسحاق هذا إلى أصفهان وأقام بها، وكان زيدياً أولاً ثمّ انتقل إلينا، ويقال: إنّ جماعة من القمّيين كأحمد بن محمد بن خالد وفدوا إليه وسألوه الانتقال إلى قم فأبى، وكان سبب خروجه من الكوفة أنّه عَمِل كتاب المعرفة وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيون وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فقال: أي البلاد أبعد إلى الشيعة؟ فقالوا: أصفهان، فحلف، لا أروي هذا الكتاب إلّا بها، فانتقل إليها ورواه بها ثقة منه بصحة ما رواه فيه.

وله مصنّفات كثيرة، انتهى إلينا منها: كتاب المبتدأ، كتاب السيرة، كتاب معرفة فضل الأفضل، كتاب أخبار المختار، كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الردّة، كتاب مقتل عثمان، كتاب الشورى، كتاب بيعة علي (عليه السلام)، كتاب الجمل، كتاب صفين، كتاب الحكمين، كتاب النهر، كتاب الغارات، كتاب مقتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، كتاب التوّابين، كتاب فدك، كتاب الحجة في فضل المكرّمين، كتاب السرائر، كتاب المودّة في ذوي القربى، كتاب المعرفة، كتاب الحوض والشفاعة، كتاب الجامع الكبير في الفقه، كتاب الجامع الصغير، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين (عليه السلام)،

كتاب فضل الكوفة ومن نزلها من الصحابة، كتاب في الإمامة كبير، كتاب في الإمامة صغير، كتاب المتعين، كتاب الجنائز، كتاب الوصية، كتاب الدلائل.

أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدّثنا جعفر بن محمد قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم، قال: حدّثنا عباس بن السرّي عن إبراهيم بكتبه.

وأخبرنا الحسين عن محمد بن علي بن تمام، قال: حدّثنا علي بن محمد بن يعقوب الكسائي، قال: حدّثنا محمد بن زيد الرَطّاب عن إبراهيم بكتبه.

وأخبرنا علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن محمد بن عامر، عن أحمد بن علوي الأصفهاني الكاتب المعروف بأبي الأسود عنه بكتبه.

وأخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن محمد القرشي، عن عبد الرحمن بن إبراهيم المستملي عن إبراهيم بالمبتدأ، والمغازي، والرحمة، وأخبار عمر، وأخبار عثمان، وكتاب الدار، وكتاب الأحداث، والغارات، والسيرة، وأخبار يزيد، ومقتل الحسين (عليه السلام)، والتوّابين، والمختار، وابن الزبير، والمعرفة، وجامع الفقه، والأحكام، والتفسير، وفضل المكرّمين، والتاريخ، والرؤية، والسرائر، وكتاب الأشربة صغير وكبير، وأخبار زيد، وأخبار محمد وإبراهيم، وأخبار من قُتِل من آل أبي

طالب، وكتاب الخُطة السائدة والخُطب المعرّبات، وكتاب الإمامة الكبير والصغير، وكتاب فضل الكوفة، ومات محمد بن إبراهيم الثقفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفي (رضي الله عنه)، أصله كوفي، وسعد بن مسعود أخو أبي عبيدة بن مسعود عم المختار، ولّاه علي (عليه السلام) على المدائن، وهو الّذي لجأ إليه الحسن (عليه السلام) يوم ساباط.

وانتقل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد إلى أصفهان وأقام بها، وكان زيدياً أولاً ثمّ انتقل إلى القول بالإمامة، ويقال: إنّ جماعة من القمّيين كأحمد بن محمد بن خالد وغيره وفدوا عليه أصفهان وسألوه الانتقال إلى قم فأبى، وله مصنّفات كثيرة منها: كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الردة، كتاب مقتل عثمان، كتاب الشورى، كتاب بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب الجمل، كتاب صفين، كتاب الحكمين، كتاب النهر، كتاب الغارات، كتاب مقتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب رسائل أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخباره وحروبه غير ما تقدم، كتاب قيام الحسن بن علي (عليه السلام)، كتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، كتاب التوّابين وعين الوردة، كتاب أخبار المختار، كتاب فدك، كتاب الحجّة في فضل

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٦ ـ ١٨ الرقم ١٩.

المكرمين، كتاب السرائر، كتاب المودّة في ذوي القربى، كتاب المعرفة، كتاب الحوض والشفاعة، كتاب الجامع الكبير في الفقه، كتاب الجامع الصغير، كتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب فضل الكوفة ومن نزلها من الصحابة، كتاب الإمامة كبير، كتاب الإمامة صغير، كتاب المتعتين، كتاب الجنائز، كتاب الوصية.

وزاد أحمد بن عبدون: كتاب المبدأ، كتاب أخبار عمر، كتاب أخبار عثمان، كتاب الدهر، كتاب الأحداث، كتاب الحروراء، كتاب الاستنفار [1] والغارات، كتاب السيرة، كتاب أخبار يزيد، كتاب ابن الزبير، كتاب التفسير، كتاب التاريخ، كتاب الرؤية، كتاب الأشربة الكبير والصغير، كتاب زيد وأخباره، كتاب محمد وإبراهيم، كتاب من قُتِل من آل محمد (عليهم السلام)، كتاب الخطب المعربات.

أخبرنا بجميع هذه الكتب أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن عبد الرحمن بن إبراهيم المستملي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي.

وأخبرنا بكتاب المعرفة ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أحمد بن علوي الأصفهاني المعروف بابن الأسود [2]، عن إبراهيم بن محمد الثقفي.

---

(١) في نسخة ح و ل الأسفار.

(٢) ذكر في بعض الموارد (أبي الأسود).

وأخبرنا به الأجل المرتضى علي بن الحسين الموسوي (دام الله تأييده)، والشيخ أبو عبد الله، ومحمد بن محمد النعمان المفيد (رضي الله عنهم جميعاً)، عن علي بن حبشي الكاتب، عن الحسن بن علي بن عبد الكريم الزعفراني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد، ومات إبراهيم بن محمد سنة ثلاث وثمانين ومائتين)) [1].

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أنّنا حينما نقوم بسرد ترجمة بعض الرواة كاملة ومن أكثر من واحد من الأعلام المتقدمين، فإنّ له دواعي، والدواعي لذلك كثيرة، ولا يتوهم أنّ المراد سرد المعلومة بما هي معلومة ومعطى، بل إنّنا عادة ما نراعي هذا السرد الموّسع لعدة أسباب، منها:

أولاً: إعطاء معطيات وشواهد ومعلومات أكثر عن الشخصية المبحوث عنها، ومن كلّ الجوانب النسبية والعلمية والثقافية والاجتماعية والجغرافية، وهذا نافع جداً في رسم صورة أو ملامح عامة للشخصية المبحوث عنها.

ثانياً: عادة ما نلجأ إلى هذه التوسعة في السرد في الشخصيات التي لم تتضح وثاقتها من خلال الألفاظ المتعارفة؛ فلذلك نوّسع من دائرة النقل عن القدماء، لما لهذا النقل من قدرة على إبراز قرائن وشواهد ومؤيدات ومعطيات نافعة للوصول إلى الاطمئنان بوثاقة أو

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٣٦ ـ ٣٨ الرقم ٧.

اعتبار مروياته.

ثالثاً: الإشارة إلى الاختلاف في القدرات العلمية الاستقصائية للأعلام المتقدمين، خصوصاً مع تركيز البعض منهم على جوانب في الشخصيات الروائية تختلف عمّا يُركّز عليه العلم الآخر، وهذا التنوع يعطي معطيات رجالية متنوعة يمكن الاستفادة منها في بناء الاطمئنان بحال الراوي توثيقاً أو تضعيفاً، جرحاً أو تعديلاً.

رابعاً: استيضاح جملة من الجهات المهمة في علم الرجال، كاختصاص البعض ببعض الشيوخ، أو بعض الكتب والمصنّفات دون البعض الآخر، وهذا له أهمية في تجميع القرائن وإعطائها القِيَم الاحتمالية التي تستحقها في عملية بناء الاطمئنان.

خامساً: الاطلاع على اهتمامات الراوي من خلال مصنفاته، فقد تجده مهتماً بالفقه أو الرجال أو التاريخ أو العقائد ونحو ذلك، وهذا له أثر كبير في رسم صورة أوّلية ابتدائية عن طبيعة شخصيته العلمية ومجالات اهتماماته، وغيرها من الأسباب والدواعي المهمة.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ذكر الرجل في رجاله فيما عده في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، حيث قال: ((إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، كوفي، له كتب ذكرناها في الفهرست)) [1].

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤١٤ الرقم ٥٩٩٢.

وقد ظهر مما تقدم عدم نصّ الأعلام على وثاقته بالألفاظ المتعارفة في التوثيق، ولكن مع ذلك يمكن القول باعتبار مروياته من خلال جملة وجوه:

الوجه الأول:

ما تقدم من ترضّي الشيخ الطوسي (قدس سره) عليه في كتاب الفهرست، فإنّه وإن كان يحتمل أن يكون الترضّي على سعد بن مسعود الثقفي، ولكن الأقرب حمل الترضّي على من يُترجم له وهو الأصل في الكلام، وأمّا من يُترجم له ثانياً وبالعرض في ضمن الترجمة الأصلية، فالحمل على إرادته ببعض التعبيرات بحاجة إلى قرينة أو شاهد أو مؤيد.

نعم، تقدم الحديث مفصلاً بأنّ مبنانا في دلالة الترضّي على الوثاقة في الحديث قائم على النظر إلى المُترضّي، مضافاً إلى ما ينظر إليه الأعلام في الترضّي من دلالة نفس الترضّي؛ ومن أجل ذلك قبلنا بكفاية ترضّي مثل الشيخ الطوسي (قدس سره) أو النجاشي، وقلنا بدلالته على الوثاقة في الحديث بنفسه من دون الحاجة إلى شيء آخر، وفي قبال ذلك لم نقبل بدلالة الترضّي عن مثل الشيخ الصدوق بنفسها على الوثاقة في الحديث، وحتّى كذلك عممناه إلى الشيخ المفيد (قدس سره)، بل قلنا بأنّ تَرضّيهم يبقى قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة تحتاج إلى ما يقويها ويؤيدها ويعضُدها من قرائن وشواهد ومؤيَّدات.

الوجه الثاني:

ما ذكره السيّد علي بن طاووس في الباب الرابع والأربعين في كتابه الموسوم باليقين فيما نذكره من تسمية مولانا علي بأمير المؤمنين (عليه السلام) سمّاه به سيّد المرسلين (صلوات الله عليهم أجمعين)، روينا ذلك من كتاب المعرفة تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي من الجزء الأول منه.

وقد أثنى عليه محمد بن إسحاق بن النديم في كتاب الفهرست في الرابع، فقال ما هذا لفظه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأصفهاني، من ثقات العلماء المصنفين [١].

الوجه الثالث:

ما وقع بأيدينا بعد التتبع من إدراج ابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤ للهجرة)، والذي هو قريب العهد من إبراهيم بن محمد الثقفي (المتوفى ٢٨٣ للهجرة)، بل لعله لم يفصله عنه سوى ٢٠ أو ٤٠ عاماً للثقفي في كتابه الثقات [٢].

---

(١) ينظر: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٩٧، بن طاووس، اليقين: ص٣٨.

(٢) ينظر: ابن حبان، الثقات: ٦/ ١٠.

الوجه الرابع:

وهو من الشواهد المؤكّدة، رواية الأجلاء كالصفار [١] وسعد بن عبد الله[٢]، مضافاً إلى ما تقدم من سعة دائرة كتبه ومصنفاته وتنوع أبوابها، واهتمام الشيخ الطوسي والنجاشي بالتعرّض لها وسردها، وذكر طُرقهم المتنوعة إليها، وهذه شواهد مقوية لاعتبار مرويات الرجل ووثاقته، وإلّا فالأصل في الاعتبار ما تقدم من الوجوه.

فالنتيجة: أنّ الطريق الأول للشيخ الصدوق إلى روايات إبراهيم بن محمد الثقفي غير صحيح؛ لعدم ثبوت وثاقة كلّ من:

١ ـ عبد الله بن الحسين المؤدِّب.

٢ ـ أحمد بن علي الأصبهاني، على الرغم من وثاقة واعتبار مرويات نفس إبراهيم بن محمد الثقفي كما تقدم.

وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: أحمد بن علوية الأصبهاني أو الأصفهاني، ترجم له النجاشي بالقول:

---

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٣١٥ الرقم ١١٧٤.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٧٢.

((أحمد بن علوية الأصفهاني، أخبرنا بن نوح، قال: حدّثنا محمد بن علي بن أحمد بن هشام أبو جعفر القمّي، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن محمد بن بشر بن البَطّاط بن بشر الرحّال، قال: وسمّي الرحال لأنّه رحل خمسين رحلةً من حج إلى غزو، وقال: حدّثنا أحمد بن علوية بكتابه الاعتقاد في الأدعية)) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((أحمد بن علوية الأصفهاني، المعروف بابن الأسود الكاتب، روى عن إبراهيم بن محمد الثقفي كتبه كلّها، روى عنه الحسين بن محمد بن عامر، وله دعاء الاعتقاد تصنيفه)) (٢).

مضافاً إلى ما تقدّم من ذكر الرجل في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي من جهة وقوعه في طرقه إلى كتب إبراهيم بن محمد الثقفي نفسه.

وترجم له ابن شهر آشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة) في معالم العلماء بالقول:

((له كتب، منها كتاب دعاء، وله النونية المسماة بالألفية

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٨ الرقم ٢١٤.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤١٢ ـ ٤١٣ الرقم ٥٩٧٥.

والمُحيّرة، وهي ثمانمائة ونيّف وثلاثون بيتاً، وقد عُرِضت على أبي حاتم السجستاني، فقال: يا أهل البصرة عليكم والله فما المرء أصفهان بهذه القصيدة بأحكامها وكثرة قوافيها)) [1].

ومن هنا يأتي الكلام في ملاحظة مجمل مصنفاته وأعمال الراوي العلمية مضافاً إلى ما قيل فيه من كلمات، وعليه فلا نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته في الحديث واعتبار مروياته، بل الظاهر أنّ الرجل لا علاقة له بالفقه والحديث وتحمّل الرواية، بل كان شاعراً مهتماً بنظم الشعر وسرد بعض الأدعية دون الأكثر من ذلك، وسيرته لا تقارن بسيرة إبراهيم بن محمد الثقفي، فإنّه وإن لم يُوثَّق كذلك صريحاً بألفاظ التوثيق، لكن دائرة اهتمامه ومصنفاته الكثيرة والتي منها كتاب الجامع في الفقه الكبير، وكذلك الصغير وكتبه الأخرى التي تُعّد بالعشرات وبموضوعاتها المختلفة واهتمام الأعلام، كالشيخ الطوسي والنجاشي بها وتحصيلهم لطرق متنوعة إليها يجب أن لا يُهمَل ويساوى بالعدم، بل لا بدّ من التحقيق فيه لإمكانية أن يكون قرينة على وثاقة الراوي في الحديث، أو لا أقل قرينة مساعدة في ذلك إذا ما وُجِدت قرينة أخرى تدل على اعتبار مروياته فلاحظ.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن علوية الأصفهاني لم يثبت توثيقه ولا اعتبار مروياته.

---

(١) ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ص ٥٩ ب: الألف.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى مرويات إبراهيم بن محمد الثقفي في كتاب من لا يحضره الفقيه غير صحيح، وغير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أو اعتبار مرويات أحمد بن علوية الأصفهاني.

الطريق الثالث عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إبراهيم بن محمد الهمداني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الهمداني فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الهمداني)) [1].

وأمّا الحديث في أحوال رجال الطريق، فهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، فقد ترجم له الشيخ الصدوق طاب ثراه) في كمال الدين وتمام النعمة بعد أن أورد حديثاً عن الإمام الصادق (عليه السلام): ((عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، قال: سألت سيّده موسى بن جعفر (عليه السلام) عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[2]، فقال (عليه السلام): النعمةُ الظاهرةُ الإمام الظاهر والباطنةُ الإمام الغائب، فقلت

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٣.

(٢) سورة لقمان: الآية ٢٠.

لـه: ويكـون في الأئمـة مـن يغيـب؟ قـال:

نعـم، يغيـب عـن أبصـار النـاس شـخصه ولا يغيـب عـن قلـوب المؤمنـين ذكـره وهـو الثـاني عـشر منّـا، يسـهل الله لـه كلّ عسـير، ويذلّـل لـه كلّ صعـب، ويظهـر لـه كنـوز الأرض، ويقـرّب لـه كلّ بعيـد، ويبـير بـه كلّ جبـار عنيـد، ويهلـك عـلى يديـه كلّ شـيطان مريـد، ذلـك ابـن سـيّدة الإمـاء الـذي تخفـى عـلى النـاس ولادتـه ولا يحـل لهـم تسـميته حتّـى يظهـره الله عـزّ وجـلّ فيملـئ الأرض قسـطاً وعـدلاً كـما مُلئـت جـوراً وظلـماً.

قال مصنف هذا الكتاب (رضي الله عنه):

لم أسـمع هـذا الحديـث إلّا مـن أحمـد بـن زيـاد مـن جعفـر الهمـداني (رضي الله عنـه) بهمـدان عنـد منـصرفي مـن حـج بيـت الله الحـرام، وكان رجـل ثقـةً، ديّنـاً، فاضـلاً، رحمـة الله عليـه ورضوانـه)) [1].

تنبيـه: واحـدة مـن الأسـباب التـي دعتنـا إلى عـدم اعتبـار تَـرضّي الشـيخ الصـدوق بنفسـه كأمـارة عـلى الوثاقـة في الحديـث، أنّـه يُحتَمـل دخالة النُسّـاخ في الـترضّي، بمعنـى أنّ النُسّـاخ عـادة مـا يبيحـون لأنفسـهم التدخـل في إضافـة الترحـم والـترضّي بشـكل أو بآخـر، خصوصـاً في بدايـات ونهايات الكتـب، وبالتـالي فاحتماليـة مدخليـة النُسّـاخ في إثبـات الـترضّي عـلى مـن يرد ذكرهـم في الكتـب جعلتنـا نعطـي للـترضّي قيمـة احتماليـة أقـل مـن قيمـة

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٦٨ ب: ٣٤ ح٦.

الاطمئنان باعتبار المرويات للمُترضَى عليه ووثاقته في الحديث، وفتحنا الباب أمام قرائن أخرى تساعد على الوصول إلى حالة الاطمئنان بذلك، فلاحظ.

ثمّ أنّ كلمات الشيخ الصدوق (قدس سره) صريحة في وثاقة الرجل في الحديث واعتبار مروياته، ويقوّي ذلك ترضي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه في غير مورد، منها محل الكلام، ومنها ما في مشيخته في نهاية كتاب من لا يحضره الفقيه.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ثقة، معتبر الحديث.

الثاني: علي بن إبراهيم القمّي، تقدم الحديث عن الرجل وأنّه ثقةٌ، واضحٌ.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، تقدم الحديث في أنّه معتبر الحديث.

الرابع: إبراهيم بن محمد الهمداني، تعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله لذكر الرجل في غير مورد، منها:

المورد الأول: حينما عده في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ولم يُعلّق عليه بشيء [1].

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٥٢ الرقم ٥٢١٠.

المورد الثاني: حينما عده في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام) ولم يُعلّق عليه بشيء كذلك [١].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث عليه الهادي (عليه السلام) وكذلك لم يعلق عليه بشيء [٢].

ثمّ أنّ النجاشي تعرض لذكره في ترجمة حفيده محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني حيث قال:

((محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الهمداني، روى عن أبيه عن جده عن الرضا (عليه السلام)، وروى إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمد الهمداني عن الرضا (عليه السلام)، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمد، قال: حدّثنا القاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد الذي تقدم ذكره، وكيل الناحية وأبوه وكيل الناحية، وجده علي وكيل الناحية، وجد أبيه إبراهيم بن محمد وكيل الناحية)) [٣].

وكان الرجل قد وقع في أسناد (٢٢) مورداً، وروى عن غير واحد من الأئمة (عليهم السلام)، كما روى عنه جملة من الرواة كأحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن مهزيار وآخرين.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥١٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٣٧.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٤٤ الرقم ٩٢٨.

ثـمّ أنّ الرجـل لم يُوثـق صريحـاً في كلـمات الأعـلام مـن المتقدمـين، إلّا أنّـه مـع ذلـك فقـد ذُكِـرت في تقريـب وثاقتـه في الحديـث وجـوه:

الوجه الأول:

ما تقدمت الإشارة إليه من أنّه كان وكيلاً للناحية.

ولكـن تقدمـت الإشـارة مفصـلاً إلى أنّ المختـار عـدم دلالـة الوكالـة بنفسـها بعـد ثبوتهـا عـن المعصـوم (عليه السلام) عـلى الوثاقـة في الحديـث؛ وذلـك لأنّ الوكالـة أعـم مـن الوثاقـة في الحديـث، فقـد تكـون وكالـة مـن ناحيـة ماليـة أو خدميـة أو اجتماعيـة أو دينيـة، وبالتـالي فالـذي يـدلّ عـلى الوثاقـة في الحديـث منهـا قسـم خـاص لا كلّ الأقسـام، هـذا مـن جانـب.

ومـن جانـب آخـر، فإنّـه وإن كانـت الوكالـة بنفسـها لا تـدل عـلى الوثاقـة في الحديـث، ولكنّهـا تبقـى قرينـة تحمـل قيمـةً احتماليـةً معينـةً يمكـن أن تجتمـع مـع غيرهـا مـن القرائـن والشـواهد والمؤيـدات لتـورث الاطمئنان بحـال الـراوي مـن ناحيـة اعتبـار مروياتـه.

الوجه الثاني:

أنّـه قـد وردت بحقّـه جملـة مـن الروايـات في اختيـار معرفـة الرجـال يمكـن أن يُسـتعان بهـا عـلى إثبـات وثاقتـه، منهـا:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في ترجمة أحمد بن إسحاق القمّي، وكان صالحاً وأيوب بن صالح، حيث قال: ((محمد بن مسعود قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي، قال: كنت أنا وأحمد بن عبد الله البرقي بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل [١] فقال لنا: الغائب العليل ثقة، وأيوب بن نوح ثقة، وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقات جميعاً)) [٢].

أمّا من ناحية الدلالة، فلا غبار عليها من جهة صراحتها في توثيق إبراهيم بن محمد الهمداني.

إلا أنّ الكلام -كلّ الكلام- إنّما هو في سندها، فإنّ محمد بن مسعود هو العياشي الثقة، وأمّا علي بن محمد فهو القمّي ولم يُوثق، وأمّا محمد بن محمد فهو القمي الثقة من النجاشي، وأمّا محمد بن عيسى فقد وثقه النجاشي، وأمّا أبو محمد الرازي فهو مهمل في كتب الرجال، لم تثبت وثاقته، ولم يُشر إلى حاله.

وعليه، فسند الرواية وإن كان ضعيفاً بغير واحد من رجالها، لكن مع ذلك تبقى هذه الرواية تحمل قيمة احتمالية معينة يمكن أن

(١) الرجل هو الإمام الهادي (عليه السلام) بقرينة ما قبلها وما بعدها.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣١.

تساعد في تعضيد وتدعيم حال الرجل، وإن كانت تحتاج إلى غيرها لكي تُورِث الاطمئنان باعتبار مرويات الهمداني.

الرواية الثانية:

ما ورد في اختيار معرفة الرجال في باب إبراهيم بن محمد الهمداني علي بن محمد قال: حدّثني أحمد بن محمد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) أصف له صنع السبع بي، فكتب بخطّه: عجل الله نصرتك ممن ظلمك وكفاك مؤونته، وأبشر بنصر الله عاجلاً وبالأجر آجلاً وأكثر من حمد الله)) [1].

ودلالة الرواية واضحة في الدعاء له لنصرته على من ظلمه، وفيها إشارة إلى منزلته من الإمام (عليه السلام)، ولكن يبقى علي بن محمد لم يرد بحقّه توثيق وإن كان الرجل الآخر في السند هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ممّن وثّقه الشيخ الطوسي (قدس سره)، ولكن مع ذلك فهذا لا يعني أنّ هذه الرواية لا تحمل أي قيمة احتمالية باتجاه الاطمئنان باعتبار مرويات الهمداني، بل غايته أنّها لها قيمة احتمالية صغيرة تحتاج إلى من يُكمّلها.

الرواية الثالثة:

ما ورد في اختيار معرفة الرجال من أنّه علي بن محمد قال:

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨٦٩ الرقم ١١٣٥.

((حدّثني محمد بن أحمد، عن عمر بن علي بن عمر بن يزيد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال: وكتب إليّ: قد وصل الحساب تقبل الله منك ورضي عنهم وجعلهم معنا في الدنيا والآخرة، وقد بعثت إليك من الدنانير بكذا ومن الكِسوة بكذا، فبارك الله لك فيه وفي جميع نِعَم الله عليك، وقد كتبت إلى النذر أَمرتُه أن ينتهي عنك وعن التعرّض لك وبخلافك وقد أعلمته موضعَك منّي، وكتبت إلى أيوب أمرتُه بذلك أيضاً، وكتبت إلى مواليّ بهمدان كتاب أمرتهم بطاعتك والمصير إلى أمرك وأن لا وكيل لي سواك))[1].

ودلالة تعبيرات الرواية واضحة جلية في وثاقة الهمداني، وكونه الوكيل الأوحد لهم (عليهم السلام) في همدان، وعظم منزلته وجلالة قدره، إلّا أنّه قد يُشكل عليها بأمرين:

الأول: أنّه عادة لا تُقبل وثاقة راوٍ من رواية يرويها هو لنفسه، كما في المقام.

الثاني: أنّ بعض رجال السند مثل علي بن محمد القمّي لم يثبت له توثيق، مضافاً إلى أنّ حال عمر بن علي غير معلوم، وإن كان في السند من الثقات أحمد بن محمد القمّي الذي وثقه النجاشي.

ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ هذا لا يعني أنّه لا قيمة لهذه

(١) المصدر السابق: الرقم ١١٣٦.

الرواية بمعيار القِيَم الاحتمالية، بل لها قيمة ولكن صغيرة لا تكون نافعة بنفسها في إثبات اعتبار مرويات الهمداني إلّا إذا ما وجدت من يساندها ويعضدها ويكمل ويعزز من قيمتها الاحتمالية ويرفعه إلى مرحلة الاطمئنان بالوثاقة أو اعتبار المرويات.

الرواية الرابعة:

ما رواه الشيخ الطوسي (قدس سره) بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عنه أنّه قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مع بعض أصحابنا وأتاني الجواب بخطّه: فهمت ما ذكرتَ من أمر ابنتك وزوجها، فأصلح الله ما تحب صلاحه، ..... فانظر رحمك الله .....)) [1].

وما ورد فيها من ترحم من الإمام (عليه السلام) لا يرَقى بنفسه إلى الدلالة على وثاقته ـ أي الهمداني ـ في الحديث، مضافاً إلى كون الرجل هو الراوي لها، ولكن مع ذلك تبقى لها قيمة احتمالية معينة يمكن أن تقع وتنفع في محور بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الهمداني.

فتحصل مما تقدّم: أنّ مجموع ما تقدّم من وكالة الرجل عنهم (عليهم السلام)، وما ورد بحقّه في جملة من الروايات من الإشارة إلى منزلته وموقعيته منهم (عليهم السلام) ولو مع ضعف سندها في بعض الطبقات دون

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ٥٧ ب: أحكام الطلاق ح ١٨٦، الاستبصار: ٣/ ٢٩١ ب: أنّ المطلق إذا طلّق امرأته ثلاثاً ح ١٠٢٧.

الجميع، يدلّ على اعتبار مروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى مرويات إبراهيم بن محمد الهمداني معتبر، صحيح؛ لوثاقة جميع من ورد فيه، مضافاً إلى اعتبار مرويات نفس إبراهيم بن محمد الهمداني.

الطريق الرابع عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن مهزيار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن مهزيار فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار)) [١].

والحديث يقع في رجال السند، وهم:

الأول: والد الصدوق (رحمه الله)، وقد تقدمت الإشارة إلى وثاقته.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، تقدم الحديث عنه في ضمن الحديث في مشايخ الكليني في ضمن كتابنا بحوث في الكتب الأربعة[٢]، وتقدم إلى أنّنا انتهينا إلى أنّ الرجل ثقة، وجه.

الثالث: إبراهيم بن مهزيار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((إبراهيم بن مهزيار أبو إسحاق الأهوازي، له كتاب البشارات، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبّار عن إبراهيم به)) [٣].

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص٤٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الكتب الأربعة: ص ١٤٢.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٦ الرقم ١٧.

وأمّا الشيخ الطوسي (قدس سره) فقد تعرّض لذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الثاني محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُعلّق على حاله بشيء [١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث علي الهادي (عليه السلام)، ولم يعلق عليه بشيء سوى قوله: أهوازي[٢].

ومن الواضح عدم إشارة كلا العلمين إلى ما يمكن أن يكون وجهاً أو تعبيراً للدلالة على وثاقة الرجل في الحديث، ولكن مع ذلك ذُكِرت عِدّة وجوه لإثبات وثاقته منها:

الوجه الأول:

تصحيح العلامة الحلّي (قدس سره) لطريق الشيخ الصدوق (قدس سره) إلى بحر السقا، وقد ورد فيه إبراهيم بن مهزيار [٣].

والجواب عن ذلك واضح وهو:

أنّ تصحيح الطرق عند أصحابنا أعم من الوثاقة في الحديث؛ وذلك لأنّ منشأ التصحيح قد يكون ناشئاً من وثاقة رجال الطريق،

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٧٤ الرقم ٥٥٣٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٣٩.

(٣) ينظر: التفرشي، نقد الرجال: ١/ ٩٠ وغيرها.

وقد يكون ناشئاً من مناشئ أخرى، كوجود القرائن والشواهد والمؤيدات التي تقتضي صحة الطريق وإمكانية الاعتماد عليه.

وعليه، فيكون الدليل أعم من المدعى كما هو واضح، وبالتالي فلا يمكن الركون إليه.

الوجه الثاني:

ما ذكره بعض الأعلام (قدس سره) حيث أورد رواية إبراهيم بن مهزيار وقال:

((كتب الخليل بن هاشم إلى أبي الحسن (عليه السلام): رجل سمع الوطء والنداء في شهر رمضان، فظن أنّ النداء للسحور فجامع وخرج وإذا الصبح قد أسفر، فكتب بخطّه: يقضي ذلك اليوم إن شاء الله[1].

ولا يبعد اعتبار الرواية، فإنّ إبراهيم بن مهزيار معروف لم يرد فيه قدح))[2].

ويمكن الجواب عن هذا الوجه بالقول:

إنّ الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات أمر وجودي يحتاج إلى دال يدل عليه، وبالتالي فلا يكفي في إثباته عدم القدح والمعروفية، فإنّه لم يصل إلينا كتاب يستقرئ أحوال المضعفين والمقدوح فيهم حتّى يمكن

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/ ٣١٨.

(٢) التبريزي، تنقيح مباني العروة، كتاب الصوم: ص ٦٦.

القول: إنّه من لم يكن في هذا الكتاب فهو ممدوح، وعليه فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

نعم، مثل هذه الشخصيات التي لم يرد فيها قدح تكون أقرب للوثاقة؛ لأنّه لا يتعارض فيها المدح والقدح بما يحمله من قيم احتمالية متعارضة الاتجاه، ولكن هذا مرهون ومعلق على ورود المدح والتوثيق، فلاحظ.

نعم، لا يخفى أنّ العلامة الحلّي (قدس سره) كان يمتلك جملة من كتب الرجال للمتقدمين ممن لم تقع في يد غيره كرجال ابن عُقدة وغيره، وهذا ظاهر ما كان يطرحه من وجوه ومعلومات في أبحاث وأحوال الرواة لم تكن مُدرجةً في كتب والأصول الرجالية الخمسة المعروفة، ولكن مع ذلك فإنّ الظاهر أنّه لم يمتلك معلومة ومعطى يدل على وثاقة إبراهيم بن مهزيار؛ لأنّه لم يُدرِج مثل ذلك في ترجمته له في خلاصة الأقوال، وإنّما اعتمد على رواية الكشي عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار، وسيأتي الحديث عنها بمعية كونها تدل على كونه وكيلاً له (عليه السلام)، مع اعترافه بضعفه سنداً[1].

الوجه الثالث:

ما ذكره ابن داود الحلّي في رجاله في ترجمة إبراهيم بن مهزيار،

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص٥١ الرقم ١٧.

من أنّ الرجل ممدوح [١].

والجواب عن ذلك:

أنّه لم يُذكَر ولم يذكرْ ابن داود وجه ومنشأ المدح فيه، وعليه فلا ينفع هذا الوجه في الدلالة على وثاقة الرجل؛ لأنّه لا يحتمل أنّه قد اطلع على أحوال الرواة؛ وذلك للفاصل الزمني الكبير الممتد لأكثر من خمسة قرون بينه وبين إبراهيم بن مهزيار.

الوجه الرابع:

ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن أخيه وروى عنه عبد الله بن جعفر الحميري في باب فضل الصلاة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، الباب الرابع الحديث الرابع [٢].

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم أنّ المختار في كامل الزيارات أنّ مجرد الوقوع في أسناده لا يكفي كأمارة عن الوثاقة للراوي في الحديث، وإن ذهب أساتذتنا إلى خلاف ذلك سواء بالأعم من المشايخ المباشرين وغيرهم، كما عن سيّدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (مُدَّ ظله)، أو شيخنا

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص١٣٤ الرقم ٣٩.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٢٧٨ الرقم ٣١٨.

الأستاذ الفياض (مُدَّ ظله) الذي اقتصر في التوثيق على دائرة المشايخ المباشرين، والذين لا يتعدون اثنين وثلاثين راوياً.

ولكن ما نراه أنّ نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات قرينة تحمل قيمة احتمالية، وهذه القيمة الاحتمالية تختلف، فإذا كان من خارج دائرة المشايخ المباشرين- كما هو الحال في إبراهيم بن مهزيار- فالقيمة الاحتمالية قليلة، وإذا كان في دائرة المشايخ المباشرين فالقيمة الاحتمالية أكبر، ولكن مع ذلك تفتقر إلى ما ينضم إليها للوصول إلى الاطمئنان باعتبار مرويات الراوي ووثاقته، ومن هنا لم يوثقه شيخنا الأستاذ الفياض (مُدَّ ظله) في تعاليقه المبسوطة [١].

الوجه الخامس:

وقوع الرجل في أسناد ما يسمّى بتفسير القمّي راوياً عن أخيه علي بن مهزيار في طريق علي بن إبراهيم بن هاشم [٢].

وهذا الوجه كان مستند سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) لإثبات وثاقة الرجل، كما صرح بذلك في معجم رجاله [٣].

ولكن قد تقدّم الكلام مفصلاً أنّه لا اطمئنان باعتبار ما وصل

(١) ينظر: الفياض، تعاليق مبسوطة، كتاب الصوم: ٥/ ٩٧.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٢٦٤، ٢٨٨، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٢٨٠ وغيرها.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٢٨٠.

إلينا مما يسمّى بتفسير القمّي، ولا مطابقته لما هو الأصل الذي صدر عن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، وكلّ ذلك تقدم مفصلاً في البحث المعقود من قبلنا لما يسمّى بتفسير القمّي، ولكن مع ذلك يبقى الوقوع في أسانيد التفسير الذي بأيدينا يحمل قيمة احتمالية، ولكن قليلةً جداً.

الوجه السادس:

ما ذكره جمع، من أنّ إبراهيم بن مهزيار من سفراء الصاحب (عليه السلام) والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الاثنا عشرية فيهم، قاله ابن طاووس في ربيع الشيعة، كما أشار إلى ذلك الميرزا في المنهج والوسيط وغيره.

ومن الواضح أنّ المراد من السفارة والبابية المستلزمة لدرجة الوثاقة في الحديث هي النيابة والسفارة بالمعنى الأخص، ومن الواضح أنّ مثل ذلك المنصب لم يثبت لغير السفراء الأربعة (رضوان الله عليهم)، كما نصّ على ذلك الأعلام من المتقدمين، وهذا مشهور معلوم ثابت بالأدلة والبراهين عليه، وأيدته القرائن والشواهد والمؤيدات، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإنّ كتاب ربيع الشيعة المنسوب إلى السيّد ابن طاووس ليس سوى كتاب إعلام الورى للشيخ أبي علي الفضل

بن الحسن الطبرسي، فتسمية الكتاب بربيع الشيعة ونسبته إلى ابن طاووس خطأ، وقد أوضح ذلك غير واحد، واستوفى البحث عنه المحدث النوري (رحمه الله) في مستدركه [١].

فإذاً لا بدّ من الرجوع إلى كتاب إعلام الورى وملاحظة النص الوارد فيه، وهو هكذا: ((أمّا غيبته الصغرى منهما، فهي التي كان فيها سفراؤه (عليهم السلام) موجودين وأبوابه معروفين، لا تختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي (عليهما السلام) فيهم، فمنهم أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري، ومحمد بن علي بن بلال، وأبو عمرو عثمان بن سعيد السمّان، وابنه أبو جعفر محمد بن عثمان، وعمر الأهوازي، وأحمد بن إسحاق، وأبو محمد الوجناني، وإبراهيم بن مهزيار، ومحمد بن إبراهيم في جماعة أُخر ربما يأتي ذكرهم عند الحاجة إليهم في الرواية عنهم))[٢].

والملاحظ أنّ أياً من المذكورين -عدا أبا عمرو عثمان بن سعيد وابنه أبا جعفر محمد بن عثمان- لم يكونوا من سفراء الإمام (عليه السلام) وأبوابه بالمعنى المعروف للسفير والباب في كتب أصحابنا.

نعم، بعضهم كان من الأجلّاء كأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، وأحمد بن إسحاق الأشعري القمي، وبعضهم كان مذموماً جداً منحرفاً لا يعتد به كمحمد بن علي بن بلال، وبعضهم كان مجهول

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل ٢/ ٤٤٧.

(٢) الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى: ٢/ ٢٥٩.

الحال لا يُعرَف عنه أي شيء، كعمر الأهوازي وأبي محمد الوجناني، وبعضهم وإن ذُكِر في بعض المصادر إلّا أنّه لم يرد فيه ما يبين حاله، كإبراهيم بن مهزيار المبحوث عنه وابنه محمد بن إبراهيم.

والظاهر -والله العالم- أنّ الشيخ الطبرسي أخذ هذه الأسماء من الروايات الواردة في ثلاثة أبواب من الكافي، الذي هو من مصادره الأساسية في كتاب إعلام الورى، وهي: باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار، وباب تسمية من رآه (عليه السلام)، وباب مولد الصاحب (عليه السلام)، فلاحظ هذه الأبواب تجد الأسماء المتقدمة مذكورة فيها على التوالي [1].

وعلى ذلك، فلا بدّ أن لا يكون مقصوده (قدس سره) من كون هؤلاء من سفراء الإمام (عليه السلام) وأبوابه هو كونهم جميعاً ممن نصّبهم الإمام ليكونوا وسطاء بينه وبين شيعته في عصر غيبته الصغرى، بل الأعم من ذلك ومن كونهم ممن حصل لهم شرف اللقاء بالإمام (عليه السلام) وبعض التواصل معه في عصر الغيبة، فتأمل.

وبذلك يظهر أنّه لا يصلح ما ذكره (قدس سره) دليلاً على جلالة إبراهيم بن مهزيار؛ لأنّ السفارة التي تدلّ على الجلالة هي السفارة

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٣٨ ح ٢، ١/ ٣٢٩ ح ١، ٣/ ٣٣١، ١٠/ ٥١٨ ح ٥، والمذكور في نسخة الكافي المطبوعة (عمرو الأهوازي) بدل (عمر الأهوازي)، و(أبو محمد الوجنائي) بدل (أبو محمد الوجناني)، فراجع.

بالمعنى الأخص التي ثبتت للسفراء الأربعة، فتدبّر [١].

وهذا هو الفيصل في الدلالة على الوثاقة من عدمه، فإنّ المُدّعى بالدلالة مبني على حمل الأمر في المقام على السفارة الخاصة والنيابة الخاصة الثابتة للسفراء الأربعة (رضوان الله عليهم)، ولكن القرائن والشواهد والمؤيدات المتقدمة تدلّ على الحمل على الأعم من ذلك، ومن التشرّف بلقائه (عليه السلام) أو التواصل معهم ومكاتبته، أو إيصال الحقوق الشرعية له، وهذا الأمر لم يكن مختصاً بفرد أو فردين، مضافاً إلى عدم ملازمته بنفسه للدلالة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات.

الوجه السابع:

ما ذكره الكشي في باب في حفص بن عمر المعروف بالعمري، وإبراهيم بن مهزيار وابنه محمد، قال:

((أحمد بن علي بن كلثوم السَرخَسي، وكان من القوم[٢] وكان مأموناً على الحديث، حدّثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدّثني محمد بن إبراهيم بن مهزيار، قال: إنّ أبي لمّا حضرته الوفاة دفع إليّ مالاً وأعطاني علامةً، ولم يعلم بتلك العلامة أحدٌ إلّا الله عزّ وجلّ، وقال: من أتاك بهذه العلامة فادفع إليه المال، قال: فخرجت إلى بغداد

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) الظاهر أنّ مراده من القوم الغُلاة؛ بقرينة الروايات السابقة على هذه الرواية، حيث كان يتحدث فيها عن الغُلاة، وكيف يُعرفون، وبماذا يُمتحنون.

ونزلت في خان، فلمّا كان اليوم الثاني إذ جاء شيخٌ ودقّ الباب، فقلت للغلام: اُنظر من هذا، فقال: شيخ بالباب، فقلت: ادخل، فدخل وجلس، فقال: أنا العمري، هاتِ المال الذي عندك وهو كذا وكذا ومعه العلامة، قال: فدفع إليه المال.

وحفص بن عمر كان وكيل أبي محمد (عليه السلام)، وأمّا أبو جعفر محمد بن حفص بن عمرو فهو ابن العمري، وكان وكيل الناحية وكان الأمر يدور عليه))[1].

ويمكن تقريب دلالة الرواية على الوثاقة من جهة دلالتها على أنّ إبراهيم بن مهزيار كان من وكلاء الإمام (عليه السلام)، وبالتالي كان من الطبيعي أن يجتمع عنده المال للصاحب (عليه السلام)، وهذه أمارة على الوثاقة.

ولكن يُمكن الخدش في استفادة المدعى من هذه الرواية بالقول:

أولاً: أنّ الرواية ضعيفة من ناحية السند؛ فإنّ أحمد بن علي بن كلثوم السَرخَسي كان من الغُلاة بمعية الروايات السابقة لهذه الرواية، والغريب أنّه قد ورد في معجم رجال الحديث للسيّد الخوئي (قدس سره) أنّه كان من الفقهاء بدل كان من القوم، ولعلّه اشتباه النسخ وإلّا فما أثبتناه هو مقتضى التحقيق والمقابلة مع نسخ متعددة للكتاب.

مضافاً إلى ذلك، فإنّ الرجل وإن كان مأموناً على الحديث كما قال

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٣.

الكشي، ولكن مع ذلك فقد روى هنا عن إسحاق بن محمد البصري، والظاهر أنّه هو الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرّار بن عبد الله، يُعرف بعبد الله عُقبة وعِقاب، ابن الحارث النخعي أخو الأشتر، وهو معدن التخليط، له كتاب في التخليط، وله كتاب أخبار السيّد، وكان مُجالِس لهشام، أخبرنا محمد بن محمد قال: حدّثنا محمد بن سالم الجعابي، عن الجَرمي، عن إسحاق)) (١).

فالخدش في الرجل واضح، مضافاً إلى ذلك عدم وضوح حال محمد بن إبراهيم بن مهزيار، وكلّ ذلك يدفعنا باتجاه عدم الركون إلى مؤدّى هذه الرواية.

ثانياً: أنّ الرواية وإن كانت واضحة في أنّه كان عند إبراهيم بن مهزيار مال للإمام الصاحب (عليه السلام)، ولكن لا يقتضي ذلك كونه من وكلائه (عليه السلام) حتّى يكون ثقة في الحديث؛ وذلك لأنّه لم يُعلم كَمُّ هذا المال، فلعله مبلغ بسيط، أو حتّى لو كان مبلغاً كثيراً فلعله ممّا ثبت من الحقوق الشرعية في ذمة إبراهيم بن مهزيار وأراد أن يؤديه، فبالتالي لا تدل هذه الرواية على كونه وكيلاً، فضلاً عن وثاقته في الحديث.

نعم، ورد في الكافي قول الكليني في باب مولد الصاحب (عجل الله تعالى فرجه الشريف) عن علي بن محمد، عن محمد بن حمويه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٧٣ ـ ٧٤ الرقم ١٧٧.

السويداوي، عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار القصة على وجه آخر، وفي آخرها: (فخرج إليّ قد أقمناك مقام (مكان) أبيك فاحمد الله) [١].

وقُرِبت من خلال دلالتها على وكالة إبراهيم، ولكن الإشكال السندي مانع عن التمسك بها؛ وذلك:

أولاً: لما تقدم من عدم توثيق محمد بن إبراهيم بن مهزيار.

ثانياً: إهمال محمد بن هَمَويه في كتاب الرجال، وعدم التعرض لحاله في الوثاقة والضعف، بل أكثر من ذلك فإنّه حتّى على تقدير تماميتها سنداً، ولكن ما يمكن أن تدلّ عليه كون إبراهيم بن مهزيار وكيلاً له (عليه السلام) في الأمور المالية، وهذا النَمَطُ من الوكالة لا يثبت بنفسه الوثاقة في الحديث.

نعم، لو كان الثابت الوكالة بالمعنى الأخص ـ أي السفارة ـ، فلا شبهة في دلالتها حينئذٍ على الوثاقة في الحديث، بل الجلالة، بل أكثر من ذلك؛ وذلك لأنّ هذا النمط من السفارة والوكالة الخاصة إنّما يستبطن الوثاقة في الحديث من باب أنّ موضوع الوكالة هو تبليغ الأحكام الشرعية للناس.

وبالتالي، فلا بدّ أن يكون الوكيل في هذه الجهة ثقة في الحديث واللسان، وله القدرة على فهم الأحكام الشرعية والروايات ودلالتها؛

(١) ينظر: الكليني: الكافي: ١: ٥١٨ ب: مولد الصاحب(عج) ح ٥.

حتّى يُطمأن معه لتوصيل المعنى والأحكام الشرعية بصورتها الصحيحة وعلى وجهها الأتم للآخرين، ولكن هذا النوع من السفارة لم يثبت إلّا لخصوص الأربعة (رضوان الله تعالى عليهم).

الوجه الثامن:

ما رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتابه كمال الدين وتمام النعمة، حيث قال:

((حدّثنا محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحِميري، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: قدمت مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله) فبحثت عن أخبار آل أبي محمد الحسن بن علي الأخير (صلى الله عليه وآله)، فلم أقع على شيء منها، فرحلت منها إلى مكة مستبحثاً عن ذلك، فبينما أنا بالطواف إذ ترائى لي فتىً أسمر اللون، رائع الحُسن، جميل المخيلة، يطيل التوسم فيَّ، فعدت إليه مؤملاً منه عرفان ما قصدتُ له، فلمّا قربت منه سلّمت، فأحسن الإجابة، ثمّ قال: من أي البلاد أنت؟ قلت: رجل من أهل العراق، قال: من أي العراق؟ قلت: من الأهواز، فقال: مرحباً بلقائك، هل تعرف بها جعفر بن حمدان الحُصيني؟ قلت: دُعِي فأجاب، قال: رحمة الله عليه، ما كان أطول ليله وأجزل نيله، فهل تعرف إبراهيم بن مهزيار؟ قلت: أنا إبراهيم بن مهزيار، فعانقني ملياً، ثمّ قال: مرحباً بك يا أبا إسحاق،

ما فعلت بالعلامة التي وُشِمت بينك وبين أبي محمد (عليه السلام)؟ فقلت: لعلك تريد الخاتم الذي آثر بي الله به من الطيب أبي محمد الحسن بن علي (صلى الله عليه وآله)؟ فقال: ما أردت سواه، فأخرجته إليه، فلمّا نظر إليه استعبر وقبّله، ثمّ قرأ كتابته وكانت: يا الله يا محمد يا علي، ثمّ قال: بأبي يداً طالما حُلِيت فيها وتراخى نبأ متون الأحاديث، إلى أن قال: يا أبا إسحاق، أخبرني عن عظيم ما تَوَخّيت بعد الحج، قلت: وأبيك ما توخيت إلّا ما استعلمك مكنونه، قال: سلْ عمّا شئت فإنّي شارح لك إن شاء الله، قلت: هل تعرف من أخبار آل أبي محمد الحسن (صلى الله عليه وآله) شيئاً؟ قال لي: وأيم الله، إنّي لأعرف الضوء بجبين محمد وموسى ابني الحسن بن علي (صلى الله عليه وآله)، ثمّ إنّي لرسولهما إليك قاصداً لأنبأنّك أمرهما، فإنّي أحببت لقائهما والاكتحال بالتبرّك بهما، فارتحل معي إلى الطائف وليَكن ذلك في خِفية من رجالك واكتتام.

قال إبراهيم: فشخصت معه إلى الطائف أدخل رملةً فرملة، حتّى أخذ في بعض مخارج الغُلاة، فبدت لنا خيمة شعر قد أشرفت على أكِمّة رمل تتلألأ تلك البقاع منها تلألؤاً فبادَرني إلي الإذن ودخل مسلماً عليهما وأعلمهما بمكاني، فخرجت على أحدهما وهو الأكبر سناً (م ح م د) ابن الحسن (صلى الله عليه وآله)، وهو غلام أَمرَد، ناصِع اللون، واضح الجبين، أبلج الحاجب، مسنون الخدّين، أقنى الأنف أشَمُّ أروع كأنّه غُصن بانٍ، وكأنّ صفحة غُرّته كوكب درّي، بخدّه الأيمن خال كأنّه

فتاة مِسكٍ على بياض الفِضّة، وإذا برأسه وفرَة سمحاء سبطة تطالع شَحمَة أُذنه، له سَمتُ ما رأت العيون أقصد منه ولا أعرف حُسناً وسكينة وحياءً.

فلمّا مثل إليّ أسرعتُ إلى تلقيه، فأكببت عليه ألثم كلّ جارحة منه، فقال لي: مرحباً بك يا أبا إسحاق، لقد كانت الأيام تَعِدُني وشك لقائك والمعاتب بيني وبينك على تَشاحُط الدار وتراخي المزار، فتخيّل لي صورتك حتّى أسمائها لم تُخلِي طُرفَة عين عن طيب عن محادثة وقبال المشاهدة، وأنا أحمد الله ولِيَ الحمد على ما قَيّض من اللقاء ورَفّه من وَكرَة التنازع والاستنزاف عن أحوالها متقدّمها ومتأخرها، ..... ثُمّ نسب نفسه وأخاه موسى، ..... يا أبا إسحاق، لِيَكن مجلسي هذا عندك مكتوماً إلّا عن أهل التصديق والأخوّة الصادقة في الدين، إذا بدت لك إمارات الظهور والتمكّن فلا تبطأ بإخوانك عنّا وباهر المسارَعة إلى منّا اليقين وضياء الدين تلقّى وتشهد إن شاء الله.

قال إبراهيم بن مهزيار: فمكثت عنده حيناً أقتبس ممّا أُودِي إليهم من موضّحات الإعلام ونبرات الأحكام وأوري نبات الصدور من نضّارة ما أحضره الله في طبائعه من لطائف الحكم وطرائف فواضل القسم، إلى أن قال: فلمّا أزف ارتحالي وتهيأ اعتزام نفسي غدوت عليه مودّعاً ومجدداً للعهد وعرضت عليه مالاً كان معي يزيد على خمسين ألف درهم، وسألته أن يتفضّل بالأمر بقبوله مني، فابتسم وقال: يا أبا

إسحاق، أستعن به على منصرفك، ..... ونسأل الله أن يردّك إلى أصحابك بأوفر الحظ من سلامة الأوبئة والخناق والغبطة بلين المنصرف، ولا أوعث الله لك سبيلاً ولا حيّر لك دليلاً واستودعه نفسك وديعة لا تضيع ولا تزول بمنّه ولطفه إن شاء الله))[1].

والحديث طويل أخذنا منه محل الحاجة، وقد وردت في الحديث تعابير تُصرّح بعلو مقام إبراهيم بن مهزيار عند الإمام (عجل الله تعالى فرجه) وعظيم منزلته لديه، والمدعى ملازمة ذلك لوثاقته في الحديث وهو المطلوب.

ولكن يمكن الخدش في هذه الرواية من جهات:

الأولى: أنّ الراوي لها هو إبراهيم بن مهزيار، وبالتالي فلا يمكن بشكل أو بآخر القبول بمعرفة منزلة الشخص من خلال ما يدعيه هو من منزلة، فهذا غير مقبول أساساً عند أهل الجرح والتعديل، وبالتالي فيكون التعويل عليه من أغرب الغرائب، كما هو واضح.

الثانية: أنّه قد ذكر أمراً مخالفاً لما عليه إجماع الاثنا عشرية، وهو أنّ للإمام الحجة (عجل الله فرجه الشريف) أخاً واسمه موسى، وأنّه أكد على نسبه ونسبته إلى الإمام العسكري (عليه السلام)، وهذا الأمر مقطوع البطلان بلا شبهة وخلاف ما اجتمعت عليه الإمامية أيّدهم الله، بل المشكلة الأكبر

(١) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٦ – ٤٤٨.

أنّه يدّعي رؤية موسى هذا، وهذا من أغرب الغرائب.

الثالثة: أنّ سند الرواية غير نقي؛ لعدم ثبوت وثاقة إبراهيم بن مهزيار نفسه، وأمّا إثبات وثاقته من خلال روايته فهذه مصادرة.

فالنتيجة: أنّ الرواية محل الكلام لا تدل على المدعى.

الوجه التاسع:

رواية الأجلاء عنه كما ذهب إلى ذلك المحدث النوري (قدس سره) في خاتمة مستدرك الوسائل، حيث قال:

((رواية الأجلّاء عنه كعبد الله بن جعفر في هذا الطريق[١]، وفي الكافي في باب مولد الحسن بن علي (عليه السلام)[٢]، وباب مولد فاطمة الزهراء (عليها السلام)[٣]، وفي الفهرست في ترجمة أخيه علي[٤]، وسعد بن عبد الله كما يأتي في طريق الفقيه إلى علي بن مهزيار[٥]، وفي الفهرست في ترجمة

(١) ينظر: طريق الصدوق إلى إبراهيم بن مهزيار وقد تقدم آنفاً.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٨٤ ح ٢.

(٣) لم نقف على رواية عبد الله بن جعفر في الباب المذكور، بل في باب مولد أمير المؤمنين (عليه السلام) في أصول الكافي: ١/ ٣٨٠ ح ١٠.

(٤) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٨٨ الرقم ٣٦٩.

(٥) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٠.

علي[١]، وفي الكافي في البابين المذكورين[٢]، ومحمد بن علي بن محبوب في التهذيب في أواخر باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات[٣]، وباب وصية الإنسان لعبده[٤]، وباب الزيادات في فقه الحج[٥]، وأحمد بن محمد والظاهر أنّه ابن عيسى في الكافي في مولد الحسين (عليه السلام)[٦]، ومحمد بن عبد الجبار كما في النجاشي في ترجمته[٧]، ومحمد بن أحمد بن يحيى في أواخر باب الذبح[٨]، وباب الكفارة عن خطأ المحرم[٩]، وباب الإقرار في المرض من التهذيب[١٠]، وفي الاستبصار في باب لبس الخاتم للمحرم[١١]، ومن روايته عنه يظهر الأمر[١٢].

---

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٨٨ الرقم ٣٦٩.

(٢) ينظر ويراجع الهامشين المتقدمين.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ٣٣٧ الرقم ١٣٩٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ٢٢٦ ح ٨٩٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٤٠٨ ح ١٤١٨.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٨٥ الرقم: ١.

(٧) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٦ الرقم ١٧.

(٨) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ٢٣٨ الرقم ٨٠٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٥٨ الرقم ١٣٤٥.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ١٦٢ الرقم ٦٦٧.

(١١) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٢/ ١٦٥ الرقم ٣.

(١٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٧ ـ ٢٨.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم منّا غير مرة ومَيّزنا بين نمطين من الرواة:

النمط الأول: وهم الذين لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة، كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

النمط الثاني: وهم ممن يروي عن الثقة وغيره ولم يلتزم، ولم يُعرف عنه ولا قام الإجماع على أنّه لا يروي إلّا عن ثقة، ومن ذكروا في هذا الوجه من الرواة فهم من النمط الثاني، وما يترتب على رواية النمط الأول عن راوٍ معين هو القول بوثاقته - أي وثاقة من رووا عنه واعتبار مروياته -، بينما لا يترتب مثل هذا الاعتبار والوثاقة في الحديث على الرواية من رواة النمط الثاني.

وعليه، فلا يترتب وثاقة إبراهيم بن مهزيار؛ لأنّ من رووا عنه كانوا من النمط الثاني دون النمط الأول.

الوجه العاشر:

ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، من أنّ الوجه في وثاقة إبراهيم بن مهزيار ما في تهذيبه في كتاب الوصايا عن محمد بن علي بن محبوب، عن إبراهيم بن مهزيار قال:

((كتبت إليه (عليه السلام): إنّ مولاك علي بن مهزيار أوصى أن يُحَجَّ عنه

من ضيعة حيدر، بعها إلى حَجّه في كلّ سنة إلى عشرين دينار، وأنّه قد انقطع طريق البصرة فتضاعفت المؤونة على الناس، وليس يكتفون بالعشرين، وكذلك أوصى عدة مواليك في حَجّتهم، فكتب (عليه السلام): يجعل ثلاث حجج حجتين إن شاء الله ...الخبر، وفيه إشعار بأنّه كان وصي أخيه علي))[1].

والجواب عن ذلك:

أنّه سواء أكان فيه إشعار بكونه وصي أخيه علي، أو لم يكن كذلك، فلا علاقة للوصاية بالوثاقة في الحديث بوجه، فهذا وجه بعيد جداً.

ويُضاف إلى ذلك الخدش في سند الحديث؛ من جهة عدم ثبوت وثاقة إبراهيم بن مهزيار راوي هذا الحديث، وكذلك الاستدلال برواية الرجل لإثبات وثاقته هو مصادرة كما تقدم.

ثمّ أنّنا تتبعنا ترجمة الرجل عند العامّة لعلّنا نجد ما يدلّ على وثاقته في الحديث، وقد عثرنا على ترجمة له عند ابن حجر (المتوفى ٨٥٢ للهجرة) حيث قال:

((إبراهيم بن مهزيار الأهوازي، روى عن أبي محمد العسكري، وعنه عبد الله بن جعفر الحميري، وسعد بن عبد الله القمّي، ذكره

(١) المصدر السابق: ٤/ ٢٨ ـ ٢٩.

الطوسي والنجاشي في مصنفي الشيعة)) [١].

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّه لم يتضح لنا وجه للقول بوثاقته، وأغلب ما ذُكِر ضعيف السند أو غريب المتن، مضافاً إلى وقوعه في مرويات روات من الغلات أو المتهمين بذلك، أو روايته عن نفس إبراهيم بن مهزيار، وهذا لا يُعتد به قطعاً.

والمميز لترجمة الرجل وسيرته وقوعه في الطريق والأسانيد، وهذا الأمر لا يحمل بين طياته قيمة احتمالية كبيرة، حتّى لو كانت تلك الطرق والأسانيد في كتب معروفة ذكر مصنفوها بأنّها مروية عن الثقات ونحو ذلك؛ والوجه في ذلك أنّ الطرق والأسانيد والكتب كانت في دائرة ضيقة من المصنّفين والرواة، ولم يكن أصحاب الأصول والمصنّفات في بحبوحة كبيرة من ذلك بحيث يمكن لها الاستعاضة عن بعض الروايات بما يشابهها من طرق أخرى، بل التعدد وقع في الطرق نفسها دون الروايات.

ولعلّ المصنّفين الأوائل اهتموا بالنقل أكثر من اهتمامهم بالتحقيق والتنقيح والتدقيق وخيراً فعلوا، فلعلّهم لو دققوا لم يصل إلينا هذا الكم من الروايات، مضافاً إلى خلو ترجمة الرجل عن المصنفات التي يمكن أن يُستكشف من خلالها منزلته ومرتبته العلمية مقارنةً بما تقدم ذكرهم من رواة ومصنفين لمختلف الكتب.

(١) ابن حجر: لسان الميزان: ١/ ١١٥.

فالنتيجة: أنّه لا اطمئنان باعتبار مرويات إبراهيم بن مهزيار وإن كانت في ترجمته إشارات إلى اعتبارها، ولكنّها لا تحملنا على الاطمئنان بذلك.

وعليه، فطريق الصدوق (قدس سره) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إبراهيم بن مهزيار صحيح معتبر، لكنّ نفس إبراهيم بن مهزيار لم يثبت لدينا وثاقته ولا اعتبار مروياته.

الطريق الخامس عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن ميمون، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن معاوية بن عمار، عن إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي مولى آل الزبير)) [1].

أمّا رجال الطريق فهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، فقد تقدمت وثاقته، بل فقاهته.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((أدركه (عليه السلام) ولم أعلم أنّه روى عنه، وذكر ابن قولويه أنّه قرابة الصفار وسعد بن عبد الله، وهو أقدم منهما لأنّه روى عن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص٦٥.

الحسين بن سعيد وهما لم يرويا عنه)) [١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وترجم له بالقول: ((روى عن الحسين بن سعيد كُتُبَه كلّها، وروى عنه ابن الوليد)) [٢].

والملاحظ من سيرة الرجل أنّه وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات تبلغ مائتين وستة وعشرين مورداً، روى في جميع ذلك عن الحسين بن سعيد، وروى عنه محمد بن الحسن بن الوليد، ولكن تارّةً بعنوان محمد، وأخرى بعنوان محمد بن الحسن، وثالثةً بعنوان محمد بن الحسن بن الوليد [٣].

وظاهر كلمات الأصحاب أنّ الحسين بن سعيد كان ضيف والده ومات عنده في داره بقم، وكان الحسين بن الحسن بن أبان سمع من الحسين بن سعيد قبل وفاته عندهم وآلت إليه كُتُبه، وقد ورد ذلك في جملة من الكتب التي حكت ترجمة الحسين بن سعيد، ومنها فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي وغيرها.

وأمّا الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث، فبعد التتبع لم نجد قولاً صريحاً بوثاقته مع تعرّض أمثال الشيخ الطوسي

(١) الطوسي، الرجال: ص٣٩٨ ـ ٣٩٩ الرقم ٥٨٤٣.
(٢) المصدر نفسه: ص٤٢٤ الرقم ٦١٠٩.
(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٢٣١.

(قدس سره) وكذا النجاشي وغيرهم لذكره في كتبهم، ولكن مع ذلك قُدِّمت جملة من الوجوه لإثبات وثاقة الرجل منها:

الوجه الأول:

أنّ الرجل من مشايخ الإجازة، كما يظهر ذلك من النجاشي[١] وغيره بمعية دلالة شيخوخة الإجازة بنفسها على وثاقة الرجل، أو شيخ الإجازة في الحديث[٢].

والجواب عن ذلك تقدم مراراً، فلا دلالة لشيخوخة الإجازة بنفسها على الوثاقة في الحديث بوجه، بل هي مؤشر ذو قيمة احتمالية صغيرة جداً، ومع ذلك فإنّها لا تساوي العدم في ميزان الاحتمال وتجميع المحتملات في بناء عملية الاطمئنان.

الوجه الثاني:

رواية الأجلّاء عنه مثل محمد بن الحسن بن الوليد في مشيخة الفقيه، وفي ترجمة محمد بن أورمة[٣]، وأبي علي الأشعري في الكافي في باب أخوة المؤمنين[٤].

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٩ الرقم ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٩.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٤٣ الرقم ٦١٠.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي:٢/ ١٣٣ ح ٧، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل:٤/ ٢٩.

ولكن من الواضح أنّ هذا الوجه ضعيف؛ وذلك لأنّ حال ابن الوليد في الرواية حال غيره ممن لم يثبت عدم روايتهم إلّا عن الثقات، فبالتالي لا دلالة لروايته عن ابن أبان على وثاقته بوجه.

الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، من أنّه ما في ترجمة الحسين بن سعيد (رحمه الله) من أنّه مات في بيته بقم، وأوصى له بكتبه مع وجود أولاده وفيهم أحمد دندان، روى عن جميع شيوخ أبيه سوى حمّاد، وفي هذه الوصية من مثله من الدلالة على علو المقام ما لا يخفى [1].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الوجه مع بُعده الواضح عن الدلالة على المُدّعى فهو غريب، فأي علاقة لموت شخص ببيت شخص آخر ووثاقة ذلك الشخص الذي كان صاحب الدار؟ وكذلك الحال في وصيته بكتبه له، فإنّ للوصية مناشئ متعددة لعلّ منها أنّه رأى أمانته، أو أوصاه بإيصالها إلى شخص معين ونحو ذلك، ولا علاقة للأمر بالوثاقة في الحديث المبني على نكات علمية دقيقة تعرّضنا لها في أبحاثنا الرجالية.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٢٩ ـ ٣٠.

الوجه الرابع:

تصحيح العلامة (قدس سره) في كتابه المختلف [١] وغيره، وكذلك جملة من الأصحاب طرق أحاديث في جملة من المجاميع الروائية كتهذيب الأحكام وغيره، وكان الحسين بن الحسن بن أبان وارداً فيها [٢].

والجواب عن ذلك:

أنّ تصحيح الطرق والأسانيد أعم من وثاقة الراوي، فقد يكون منشأ التصحيح الوثاقة، وقد يكون المنشأ للتصحيح الاطمئنان بالصدور الناشئ من تجميع القرائن والشواهد والمؤيدات على صحة الصدور.

والعلامة الحلّي (قدس سره) لم يكن واضح المسلك من هذه الناحية، فقد عمل تارة على طبق مسلك الوثوق، وعمل تارةً أخرى على طبق مسلك الوثاقة، فبالتالي لا يمكن استكشاف أنّه وجد وثاقة رجال الطرق والأسانيد التي صحّحها في كتبه.

نعم، لو كان العلامة الحلّي (قدس سره) ممن يقول بمسلك الوثاقة لأمكن القول بوثاقة كلّ من وقع في طريق أو أسناد صحّحه العلامة الحلّي، ولكن تقدم أنّه لا وضوح من هذه الناحية.

---

(١) ينظر: العلامة الحليّ، مختلف الشيعة: ٢/ ١٩٣.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٣٠.

الوجه الخامس:

توثيق ابن داود الحلّي (المتوفى بعد ٧٠٧ للهجرة) للحسين بن الحسن بن أبان في ترجمة محمد بن أورمة، حيث قال: ((روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان، وهو ثقة)) [١].

ولكن يرد على هذا الوجه:

أولاً: أنّه ظاهر سياق الكلام عودة التوثيق على محمد بن أَورَمة، وبالتالي يُراد الإشارة إلى أنّ الرجل كان له دور وثاقة ودور ضعف وتخليط وغلو، وكانت الرواية عنه في دور الوثاقة.

ثانياً: أنّه الصحيح عدم إمكانية الاعتماد على ما ينفرد بنقله ابن داود الحلّي في رجاله؛ وذلك لأنّ للرجل هَفَوات وغَلَطات كثيرة في نقله عن أصحابنا المتقدمين في كتابه الرجالي، ومن تتبع كلماته وأطال النظر في عباراته يستشعر ما نقوله، مضافاً إلى عدم دقة نظره في نقد الرجال والتمييز بينهما، ولذلك شواهد عديدة لا تخفى على من يراجع كلماته في رجاله.

الوجه السادس:

وقوع الرجل في أسناد كتاب كامل الزيارات، حيث روى عن الحسين بن سعيد، وروى عنه محمد بن قَولَوَيه في الباب الثاني في ثواب

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص٣٠٣ الرقم ٤٣١.

زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحديث الثامن عشر، حيث قال: حدّثني أبي (رحمه الله)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد بإسناده مثله، - أي مثل الحديث الذي سبقه -، ونصّه:

((عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال الحسين بن علي (عليه السلام) لرسول الله (صلى الله عليه وآله): يا أبتاه، ما جزاء من زارك؟ فقال: يا بُنَي، من زارني حيّاً أو ميّتاً كان حقّاً عليَّ أن أزوره يوم القيامة وأخلصه من ذنوبه)) [1].

والجواب عن ذلك:

لا إشكال في أنّ نفس الوقوع في أسناد كامل الزيارات له قيمة احتمالية معينة، وإن كانت صغيرة في مقام إثبات اعتبار وثاقة الراوي وحجية مروياته، ولكنّها قطعاً لا تساوي الصفر.

نعم، تختلف كما نراه بين الدائرة الأعم وهي الشاملة لحوالي (٣٨٨) راوياً، وبين الدائرة الأوسع من المشايخ المباشرين، وبين الدائرة الأضيق وهي دائرة المشايخ المباشرين المتضمنة لحوالي (٣٢) راوياً.

وعليه، فالدائرة الأوسع هي من المشايخ المباشرين، فيستبطن الوقوع فيها قيمة احتمالية أصغر، ونسبة الدائرة الضيقة المتمثلة بالمشايخ المباشرين لابن قَولَوَيه (رحمه الله) صاحب كامل الزيارات والذين لا يتعدون (٣٢) راوياً، فهذه تحمل قيمةً احتمالية أكبر في مقام إثبات

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٧ ح ١٨.

الصدور، ولكن مع ذلك تبقى بنفسها بعيدة عن إثبات وثاقة الراوي واعتبار مروياته.

وحيث أنّ الراوي عن الحسين بن الحسن بن أبان في هذه الرواية محمد بن قَولَوَيه والد ابن قَولَوَيه، فلا يكون الرجل من المشايخ المباشرين لصاحب الكتاب، فما يستبطنه وقوعه في أسناد كامل الزيارات من قيمة احتمالية في مقام إثبات الصدور لمروياته قليلة جداً.

وما ورد في مقدمة كتاب كامل الزيارات لابن قولويه من أنّه يروي مروياته عن المشايخ الثقات وما شاكل ذلك من التعبيرات، فتُحمل على إرادة إعطاء قوة وقيمة لكتابه، والظاهر بعد التتبع لكلمات المتقدمين من المصنفين شيوع استخدام هذه الألفاظ في مقدمات كتبهم، كما في الكافي ومن لا يحضره الفقيه وغيرهما، فلاحظ.

فتحصل مما تقدم: أنّه لا سبيل إلى القول بوثاقة الحسين بن الحسن بن أبان، ولا اعتبار لمروياته، فلم يقم لدينا دليل على ذلك.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى مسألة، وهي:

أنّه في بعض الأحيان يكون دور الناقل للروايات دوراً شرفياً اعتبارياً محضاً، وهذا النمط يلاحظ في جملة من الموارد، منها على سبيل المثال:

١ ـ وقوع الراوي في مقام رواية كتب أبيه أو جدّه أو عمه أو

خالـه، ولم يكـن مـن أصحـاب الحديـث والتصنيـف، بـل لسـببٍ أو لآخـر وجـد نفسـه مكلفـاً بهـذه المهمـة، فتجـده يقـوم بنقـل مـا بـين يديـه مـن روايـات أو كتـب ومصنفـات إلى أهـل الحديـث.

٢ ـ قـد يتـوفّى الـراوي في منـزل شـخص أو مدينـة أخـرى لا يسـتطيع معهـا الرجـوع إلى مدينتـه أو تلامذتـه أو مـن يثـق بهـم، فيجـد أنَّ الأفضـل والأصلـح أن يكلـف أحـداً مـن القريبـين عنـه حـال احتضـاره ويوصيهـم بروايـة كتبـه، أو الاعتنـاء بهـا وإيصالهـا إلى أهـل الحديـث والعلـم، ومثالـه الحسـين بـن الحسـن بـن أبـان والحسـين بـن سـعيد، فقـد مـات الحسـين بـن سـعيد في دار والـد الحسـين بـن الحسـن بـن أبـان، وذكـر ابـن الوليـد - كـما روى الشـيخ الطـوسي في فهرسـته - أنّ كتـب الحسـين ابـن سـعيد أخرجهـا إلينـا الحسـين بـن الحسـن بـن أبـان بخـط الحسـين بـن سـعيد، وذكـر أنّـه كان ضيـف أبيـه[1]، وغيرهـا مـن الأمثلـة.

ففـي مثـل هـذه الحـالات يكـون دور الـراوي والناقـل دوراً شرفيـاً اعتباريـاً محضـاً، ولا يتوقـع مـن مثـل هـؤلاء أن يكـون لهـم مدخليـة في تقييـم الروايـات أو الـرواة، أو جمعهـا مـن البعـض الآخـر منهـا، أو تصنيـف كتـب ومؤلفـات وإدراجهـا فيهـا أو تبويبهـا، ويكونـون مـن أصحـاب النظـر في الرجـال ومـن أصحـاب الـرأي في المسـائل العقائديـة أو الفلسـفية أو غـير ذلـك.

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١١٣ الرقم ٢٣٠.

فعندئذٍ لا يؤثر كثيراً عدم ثبوت وثاقتهم، وهذا بخلاف النمط الآخر من الرواة من أصحاب الرأي والتصنيف والنظر، فمثل هؤلاء لا بدّ من إحراز وثاقتهم في الحديث قبل اعتبار مروياتهم؛ لأنّ لهم مدخلية واضحة في انتقاء الحديث، وإعمال نظرهم في أحوال من يروون عنهم ونحو ذلك مقارنة بالنمط الأول من الرواة.

وتشخيص الموارد تابع لمحلها، والظاهر أنّ الحسين بن الحسن بن أبان دوره شرفي اعتباري، وبالتالي فلا يضر عدم ثبوت وثاقته في اعتبار مروياته.

فالنتيجة النهائية: أنّ الحسين بن الحسن بن أبان معتبر الحديث مع عدم ثبوت وثاقته؛ لأنّ دوره في الرواية شرفيٌ اعتباريٌ محض.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الرابع: حماد بن عيسى، وهو حمّاد بن عيسى الجُهني أو الجُهيني، غريق الجُحفة، ثقة، صدوق، تقدم.

الخامس: معاوية بن عمار الدُهني، ويُعتبر من الشخصيات الروائية المهمة، وقد ترجم له النجاشي بالقول:

((معاوية بن عمار بن أبي معاوية خباب بن عبد الله الدهني، مولاهم كوفي، - ودهن من بجيلة -، وكان وجهاً في أصحابنا، كبير الشأن، عظيم المحل، ثقة، وكان أبوه عمار ثقة في العامة، وجهاً، يُكنّى

أبا معاوية وأبا القاسم وأبا حكيم، وكان له من الولد القاسم وحكيم ومحمد، روى معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وله كتب منها: كتاب الحج رواه عنه جماعة كثيرة من أصحابنا ونحن ذاكرون بعض طرقهم.

أخبرنا محمد بن جعفر المؤدِّب، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمدي، عن ابن أبي عُمير عن معاوية كتاب الصلاة وكتاب يوم وليلة وكتاب الدعاء وكتاب الطلاق وكتاب مزار أمير المؤمنين (عليه السلام).

أخبرنا محمد بن جعفر المؤدِّب، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا الحسين بن عتبة بن عبد الرحمن الكِندي سنة ثلاث وستين ومائتين، قال: حدّثنا محمد بن السُكين، قال: حدّثنا معاوية، ومات معاوية سنة خمس وسبعين ومائة)) [1].

وقد ترجم له الشيخ الطوسي في غير كتاب وفي غير مورد، فقد ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((معاوية بن عمار الدهني، له كتب منها كتاب الحج، كتاب يوم وليلة، كتاب الزكاة وغير ذلك، أخبرنا بذلك جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١١ الرقم ١٠٩٦.

الخطاب، عن ابن أبي عُمير، وصفوان بن يحيى عنه.

وأخبرنا بذلك أيضاً أحمد بن محمد بن موسى، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن الحسن بن عتبة بن عبد الرحمن الكِندي، قال: حدّثنا محمد بن مسكين، قال: حدّثنا معاوية بن عمار، عن جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) وذكر كتاب يوم وليلة)) [١].

وذكره في كتاب الرجال حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((معاوية بن عمار، عمار بن أبي معاوية البجلي الدهني، مولاهم، أبو القاسم الكوفي، واسم أبي معاوية خبّاب، مولىً)) [٢].

وعليه، فمسألة وثاقة الرجل وعِظَم منزلته لا غبار عليها.

نعم، هناك جملة أمور ينبغي الحديث عنها في الرجل، وهي:

الأمر الأول:

نقل العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال في ترجمة معاوية بن عمار عن علي بن أحمد العقيقي ما نصّه:

((لم يكن معاوية بن عمّار عند أصحابنا بمستقيم، كان ضعيف

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٠٣ الرقم ٤٤٥٧.

العقـل، مأمونـاً في حديثـه)) [١].

ومـن الواضـح أنّ هـذا الـكلام خـدش واضـح في معاويـة بـن عـمّار، بـل اتهـام للرجـل في عقلـه، ولكـن لا يمكـن الركـون إلى هـذا الـكلام لعـدة أسـباب:

الأول: أنّه خلاف ما تقدّم من كلمات الأعلام بحقّه.

الثـاني: أنّ في الـكلام تناقضـاً، فكيـف يكـون ضعيـف العقـل ومـع ذلـك مأمـون الحديـث؟! فـإنّ هذيـن الأمريـن لا يجتمعـان، بـل مقتـضى ضعـف العقـل فسـاد الحديـث وعـدم الأمـن بـه مـن هـذه الناحيـة.

الثالث: أنّه لا نعلم طريق العلامة إلى العقيقي، بل هو مجهول.

الرابـع: أنّ نفـس العقيقـي لم تثبـت لـه توثيـق، وعليـه فـلا يمكـن حمـل الـكلام عـلى ظاهـره.

الأمر الثاني:

مـا ذكـره العلامـة الحـلّي (قدس سره) عـن الكـشي، وأثبتـه الكـشي كذلـك في اختيـار معرفـة الرجـال مـن أنّـه قـال:

((كان يبيع السابري، وعاش مائة وخمساً وسبعين سنة))[٢].

---

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٧٣ الرقم ٩٩٥.

(٢) العلامـة الحـليّ، خلاصـة الأقـوال: ص ٢٧٣ الرقـم ٩٩٥، الطـوسي، اختيـار معرفة الرجـال: ٢/ ٥٩٦ الرقم ٥٥٧.

ومن الواضح أنّ هذا الكلام غريب جداً، فمعنى هذا أنّه ولد سنة (١) للهجرة وقد عاصر النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وكلّ الأئمة (عليهم السلام) إلى الإمام الكاظم (عليه السلام) وهذا شيء غريب!

فلو كان الأمر كذلك لشاع وانتشر وصار محل الكلام، ولكن لا عين ولا أثر لذلك الأمر، مضافاً إلى ذلك لو كان لحدّث عن جميع الأئمة المعصومين (عليهم السلام) الذين عاصرهم، مع أنّه لم يروِ إلّا عن الامام الصادق (عليه السلام)، وعدّه الشيخ في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، مضافاً إلى روايته عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، كما صرّح بذلك النجاشي في ترجمته.

والظاهر -بل المتيقن - وقوع السقط في العبارة والصحيح: وعاش إلى مائة وخمس وسبعين، فعادة ما يعبرون عن المدة التي عاشها باستعمال (عاش إلى)، وأمّا إذا أرادوا بيان سنة وفاته يقال عادة: مات سنة كذا وكذا.

وعليه، فالصحيح أنّه عاش إلى سنة مائة وخمس وسبعين، ويعضده ما تقدم في كلمات النجاشي بحق الرجل من كون موته سنة خمس وسبعين ومائة.

فالنتيجة: أنّ معاوية بن عمّار الدهني ثقة، جليل القدر.

السادس: إبراهيم بن ميمون بيّاع الهَروي[١]: وبعد التتبع لم نجد ذكراً للرجل، أو ترجمة واضحة له عند الأعلام من المتقدمين.

نعم، ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقد ورد تارةً مقيدة ببياع الهَروي، وأخرى بالكوفي[٢].

ولم يرد توثيق صريح في الرجل، ولكن مع ذلك ذُكِرت جملة من الوجوه التي قيلت بإيراثها للاطمئنان بوثاقته، منها:

الوجه الأول:

أنّ الرجل من مشايخ صفوان بن يحيى بمعية روايته عنه في الكافي في باب الرجل يُسلِمُ فيَحُجُّ قبل أن يُختَن.

((أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إبراهيم بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يُسلِم فيريد أن يَحُجَّ، وقد حضر الحج، أيَحُجُّ أو يَختَتِن؟ قال: لا يَحُج حتّى يختَتِن))[٣].

إلا أنّ هناك كلاماً في هذا السند؛ وذلك لعدم وجود رواية لصفوان بن يحيى عن إبراهيم بن ميمون مباشرةً غير هذا المورد،

---

(١) يعني بياع الثياب التي تجلب من مدينة هراة بأفغانستان اليوم، ويطلق على تلك الثياب: الثياب الهروية.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٧ الرقم ١٩٣١، ص ١٥٧ الرقم ١٧٤٥.

(٣) ينظر: الكليني: الكافي: ٤/ ٢٨١ ح ١.

ولكن مع ذلك فالظاهر سقوط الواسطة بين صفوان وإبراهيم بن ميمون هنا؛ والوجه في ذلك أنّه قد وردت هذه الرواية في كتاب من لا يحضره الفقيه[١]، وسنده كالآتي:

روى ابن مسكان، عن إبراهيم بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وطريق الصدوق إلى ابن مسكان ينتهي إلى صفوان بن يحيى، والشيخ الطوسي (قدس سره) أيضاً أورد الخبر في كتاب تهذيب الأحكام[٢] بسنده عن صفوان عن ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون، وكذلك أورده في موارد أخرى بهذا الشكل مما يدعم احتمال السقوط في الواسطة[٣].

وبناءً على ما تقدّم، فلا يكون إبراهيم بن ميمون من مشايخ صفوان بن يحيى، بل يكون من مشايخ عبد الله بن مِسكان، والرجل وإن كان ثقة، ولكن لم يثبت أنّه لا يروي إلّا عن ثقة، كصفوان بن يحيى وابن أبي عُمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

وعليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثاني:

ما ذُكِر من رواية أبي المغرى عنه، والرجل ممن قال فيه النجاشي:

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٤٠١ ح ٢٨١٥.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ١٢٥ ح ٤١٢، ٥/ ٤٦٩ ح ١٦٤٦.

(٣) ينظر: الفيض الكاشاني، الوافي: ١٣/ ٨٨٠٣ ح ١٣٣٦٦، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٣/ ٢٧٠ ح ١٧٧٢٥.

ثقة، ثقة، ومن البعيد أن يكون مثله غير مقيد في النقل عمّن يروي عنه.

والجواب عن ذلك واضح:

فقد تقدمت الإشارة إلى أنّ كلّ أوصاف تطلق على الراوي دون كونه لا يروي إلّا عن ثقة لا تنفع في إثبات وثاقة مشايخه ومن يروي عنه؛ لأنّ ما دون ذلك يعني بشكل أو بآخر أنّه يمكن أن يروي عن غير الثقة من الضعيف والمجهول والمهمل ونحو ذلك، فلا يستفاد منها وثاقة مشايخه كما هو واضح.

الوجه الثالث:

ما حكاه الوحيد البهبهاني والمحدث النوري (قدس سرّهما) عن ابن حجر في التقريب، أنّه قال: إبراهيم بن ميمون، كوفي، صدوق، من السادسة، فربّما يُقال: إنّ هذا يقتضي الاعتماد على روايته فإنّ إبراهيم بن ميمون شيعي، ومثله إذا وثّقه علماء الجمهور يحصل الاطمئنان بوثاقته؛ وذلك لأنّهم لا يوثّقون المتهم بالتشيع، فضلاً عمّن هو شيعي إلّا إذا كان واضح الوثاقة مثل وضوح الشمس في رابعة النهار.

إلا أنّه قد اُعترِض على هذا الوجه بالقول:

إنّ ما حكياه وإن كان موجوداً في تقريب التقريب [1] في ترجمة

(١) ينظر: ابن حجر، تقريب التقريب: ١/ ٦٧.

المسمّى إبراهيم بن ميمون، إلّا أنّه لم يتأكد أنّ المعني به هو الملقب ببيّاع الهَروي الذي هو من رجالنا، بل لعلّه من رجالهم، وقد أشار إلى هذا المعنى المحقق التُستري (قدس سره) [١].

ولنا في المقام كلام، حاصله:

إنّ هذا الاعتراض وإن كان هو الظاهر بدواً إلّا أنّه بالتتبع والتدقيق يمكن أن يقال: إنّ هناك جملة من القرائن والشواهد والمؤيدات على أنّ المقصود في الكلام هو إبراهيم بن ميمون الشيعي، منها:

الأول: أنّ إبراهيم بن ميمون العامي هو إبراهيم بن ميمون المروَزي الصائغ من أهل مرو، ذكره البيهقي وكان يحدث بالفارسية [٢]، بينما الظاهر أنّ الشيعي هو الكوفي.

الثاني: أنّ العامي يمكن أن يكون إبراهيم بن ميمون الصنعاني الزبيدي بفتح الزاي، وهو ثقة ومن الثامنة كما أشار إلى ذلك المباركفوري [٣]، بينما الشيعيُّ من السادسة كما تقدم عن ابن حجر.

الثالث: أنّ النسائي الذي عاش من (٢١٥ -٣٠٣) للهجرة وثّق إبراهيم بن ميمون الكوفي كما ورد في خلاصة تهذيب الكمال [٤]، وهو

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى: ١٠/ ٤٩.

(٣) ينظر: المباركفوري، تحفة الأحوذي: ٦/ ٣٣٢.

(٤) ينظر: الخزرجي الأنصاري، خلاصة تهذيب الكمال: ص ٢٢.

قريب على كونه الشيعي.

الرابع: أنّ هذا الذي وُثِّق روى جملة من الروايات في كتب العامة تتحدث عن الإشارة إلى آخر الزمان، وظهور المهدي (عجّل الله تعالى فرجه) كذلك، وكذلك روى جملة من الروايات عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد اختلفوا في توثيقه وقبول مروياته، ولكن وثّقه بعضهم كالنسائي كما تقدم.

وبالتالي، فمن مجموع ما تقدّم من الأمور يقرّب أنّ الرجل هو إبراهيم بن ميمون الشيعي محل الكلام وإن كنّا بحاجة إلى شواهد أخرى، ولكن يمكن اعتبار مروياته بهذا المقدار.

الوجه الرابع:

ما حكاه النوري (رحمه الله) عن الذهبي من أنّه قال: إبراهيم بن ميمون من أجلاء الشيعة [1]، فربما يُستدل بهذا على كونه ثقة، مقبول الرواية.

إلا أنّه قد اُعترِض على هذا الوجه بالقول:

إنّ الموجود في ميزان الاعتدال هكذا: ((إبراهيم بن محمد بن ميمون من أجلاد الشيعة)) [2]، فلا علاقة له بالرجل المبحوث عنه

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٣٣.

(٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/ ٦٣.

مضافاً إلى أنّ المذكور فيه أجلاد بالدال لا بالهمزة، قال الخليل (رحمه الله): ((الجَلد ما صُلِب من الأرض والجمع أجلاد، فإذا قيل: شيعي جَلدٌ، أي صَلبُ التشيع)) [1].

ولنا في المقام كلام حاصله:

إنّ أهل التراجم والسِيَر تارةً ينسبون الراوي إلى الأب، وتارةً أخرى إلى الجَدّ، وثالثةً إلى أبي الجد وهكذا، ولعلّهم في المقام نسبوا الرجل إلى أبيه ثمّ جدّه، وفي كتبنا نسبوه مباشرة إلى جدّه وهذا وارد، نعم، ما ذُكِر من كون الوارد أجلاد الشيعة فهو الصحيح، كما راجعناه.

الوجه الخامس: أنّ هناك عِدةّ روايات، منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال، قال:

((محمد بن مسعود، قال: حدّثني محمد بن نصير، قال: حدّثني محمد بن عيسى عن يونس، ..... وزعم يونس أنّ ابن مسكان صرّح بمسائل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) يسأله عنها وأجابه عليها، من ذلك ما خرج إليه مع إبراهيم بن ميمون كتب إليه يسأله عن خَصِيٍ دلّس

(١) ينظر: الفراهيدي، العين: ٦/ ٨١، محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

نفسه على امرأة، قال: يُفرَّق بينه ويُوجَع ظهره، وذاك أنّ ابن مسكان كان رجلاً موسراً، وكان يتلقى أصحابه إذا قدموا فيأخذ ما عندهم، وزعم أبو النذر محمد بن مسعود أنّ ابن مسكان كان لا يدخل على أبي عبد الله (عليه السلام) شفقة ألّا يوفيه حقّ إجلاله، فكان يسمع من أصحابه ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له (عليه السلام)[1].

أمّا الحديث عن سند الرواية فلا خدش فيه، فإنّ محمّد بن مسعود العياشي ثقة، وثّقه النجاشي، ومحمد بن نصير وثّقه الشيخ الطوسي، ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد الذي وثّقه النجاشي، ويونس هو ابن عبد الرّحمن الذي وثّقه الشيخ الطوسي.

وأمّا دلالة، فمن الواضح أنّ ابن مسكان كان يكلّف إبراهيم بن ميمون مسائل يسأل عنها الإمام الصادق (عليه السلام) شفاهةً، فكان يرجع إليه الجواب شفاهةً، ومن الواضح أنّ الثقة الجليل كابن مسكان حينما يختار شخصاً لهذه المهمة فلا بدّ أن يكون من الأشخاص الذين يعتمد على نقلهم للحديث، وممن يوثق في الأداء، وله مقدار من الضبط والدقة والسلامة، وما ذلك إلّا تعبير آخر عن استيفاء الناقل لشرائط الوثاقة في الحديث، بل أنّ هذه هي طريقة الأصحاب في النقل عن الأئمة (عليهم السلام) شفاهةً، ومن ثمّ يكتبون الروايات التي يُحدّثون بها من يكتبها وهكذا.

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٨٠.

الرواية الثانية:

ما رواه الكليني في الكافي في كتاب الصلاة في باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر، ((محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان: بعثت بمسألة إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مع إبراهيم بن ميمون، قلت: سَله عن الرجل يبول فيصيب فخذه قذر نكتة من بوله، فيصلّي ويذكر بعد ذلك أن لم يغسلها، قال: يغسلها ويعيد صلاته)) [1]، ودلالتها على المدعى تقدم تقريبه.

الرواية الثالثة:

ما رواه الشيخ الطوسي (قدس سره) في تهذيب الأحكام في كتاب الصلاة: ((محمّد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان قال: بعثت إليه[2] بمسألة في مسائل إبراهيم يدفعها إلى ابن سدير فسأله عنها وإبراهيم بن ميمون جالس عن الرجل يؤم النساء؟ فقال: نعم، فقلت: سله عنهنّ إذا كان معهنّ غلمان لم يدركوا، أيقومون معهنّ في الصف أم يتقدّمونهنّ؟ فقال: لا، بل يتقدّمونهنّ وإن كانوا عبيداً)) [3].

والدلالة على المدّعى كما تقدم تقريبه، ولكن أُعترِض على

(١) الكليني: الكافي: ٣/ ٤٠٦ ح ١٠.

(٢) يعني أبا عبد الله (عليه السلام)

(٣) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٦٧ ح ٧٥٩.

الدلالة على المدّعى بالقول:

إنّ هذا لا يقتضي الوثاقة بالمعنى المعروف، كما أشار إلى ذلك المحقق التُستري (قدس سره) [١].

ولكنّ هذا الاعتراض غير صحيح؛ والوجه في ذلك:

أنّه ليس معنى الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات أكثر من الاعتناء والاستناد إلى واسطة تُحدّث عن الإمام المعصوم (عليه السلام) شفاهةً أو كتابةً، وهذا ما حصل مع ابن مسكان وإبراهيم بن ميمون، ولا يوجد شيء آخر نحتاجه للاعتماد على مرويات الراوي أكثر من ذلك.

ويعضُد ذلك الاعتبار في إبراهيم بن ميمون عدة أمور، منها:

الأمر الأول: أنّ النقل لم يكن في مورد واحد، بل في عدة موارد كما نقلنا.

الأمر الثاني: تنوع المسائل المنقولة تارةً في الطهارة، وأخرى في الصلاة ونحو ذلك.

الأمر الثالث: تعلقها بالمسائل الشرعية، وهذا شاهد على أنّ الاختيار كان دقيقاً، بخلاف ما لو كانت المسائل المنقولة متعلقة ببعض الحوادث أو الاستفسارات الأخرى.

فتحصل مما تقدّم بمعية كلّ الوجوه المتقدمة مجتمعة: أنّ إبراهيم

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ١٧٩.

بـن ميمـون معتـبر الحديـث.

فالنتيجـة: أنّ طريـق الشـيخ الصـدوق في كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه وإن اشـتمل عـلى الحسـين بـن الحسـن بـن أبـان والرجـل لم يثبـت عندنـا توثيقـه، ولكـن مـع ذلـك فالطريـق معتـبر؛ مـن جهـة أنّ دور الرجـل دور شرفي اعتبـاري محـض، وبالتـالي فـلا يَـضُرّ عـدم ثبـوت وثاقتـه، وأمّـا إبراهيـم بـن ميمـون بيّـاع الهـروي فهـو معتـبر الحديـث لدينـا.

الطريق السادس عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إبراهيم بن هاشم

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إبراهيم بن هاشم، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحِميري، عن إبراهيم بن هاشم، ورويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم))[1].

أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجال السند:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم الحديث عنه في ضمن مشايخ الكليني في كتابنا بحوث في الكتب الأربعة.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، وهو كذلك من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم الحديث عن حاله في ضمن الحديث عن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٧.

مشـايخ الكلينـي.

الخامـس: نفـس إبراهيـم بـن هاشـم القمّـي، والـد صاحـب التفسـير، معتـبر الروايـة، تقدم.

فالنتيجـة: أنّ الطريـق الأول معتـبر، وإبراهيـم بـن هاشـم نفسـه معتـبر الحديـث.

وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثـاني: عـلي بـن إبراهيـم، صاحـب التفسـير، مـن مشـايخ الكلينـي، ثقـة، تقـدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم، معتبر الحديث، تقدم.

وعليـه، فالطريـق الثـاني معتـبر، مضافـاً إلى اعتبـار مرويـات إبراهيـم بـن هاشـم نفسـه.

الطريق السابع عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن أبي عبد الله البرقي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، فقد رويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنهما)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي)) [1].

وأمّا رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق، وهو ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن المتوكل، وهو ثقة، تقدم.

الثالث: علي بن الحسين السعد آبادي، وهو من مشايخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم الحديث عن حاله في ضمن مشايخ الكليني.

الرابع: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، صاحب كتاب المحاسن، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن علي حبسه

(١) المصدر السابق: ص ٢٨.

يوسف بن عمر بعد قتل زيد (عليه السلام) ثمّ قتله، وكان خالد صغير السن فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود، وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، وصنف كتباً منها كتاب المحاسن وغيرها، وقد زيد في المحاسن ونُقِّص كتاب التبليغ والرسالة))[١].

ثمّ قام النجاشي بسرد أسماء كتب المحاسن، وكنّا قد تعرضنا لها مفصلاً حينما تكلمنا عن كتاب المحاسن، فراجع[٢].

وذكر بعض أصحابنا أنّ له كتباً أخرى، منها:

كتاب التهاني، كتاب التعازي، كتاب أخبار الأمم، أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزراري، قال: حدّثنا مؤدبي علي بن الحسين السعد آبادي أبو الحسن القمّي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله بها، وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله) في تاريخه: توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال محمد بن علي ماجيلويه: مات سنة أخرى سنة ثمانين ومائتين[٣].

وترجم له الشيخ الطوسي بقريب من ترجمة النجاشي وذكر بحقّه: ((كان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٦.
(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في الكتب الروائية. مخطوط.
(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة، ص ٧٦ ـ ٧٧ الرقم ١٨٢.

المراسيل)) [١].

وعليه، فوثاقة الرجل ليست محلاً للخدش والكلام.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) إلى أحمد بن محمد بن خالد ـ أي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في كتاب من لا يحضره الفقيه ـ معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٢ الرقم ٦٥.

الطريق الثامن عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن الحسن الميثمي

وهو أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن عبد الله التمار، ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الميثمي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أحمد بن الحسن الميثمي)) [1].

أمّا رجال الطريق، فهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن الحسن بن زياد، المراد منه في مشيخة الصدوق هو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي، بقرينة أنّ هذا هو الذي يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٦.

عنه ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد عنه بكتابه، كما ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة [١].

وقد ترجم له النجاشي بالقول:

((محمد بن الحسن بن زياد الميثمي الأسدي، مولاهم، أبو جعفر، ثقة، عين، روى عن الرضا (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا الحسين بن هدية قال: حدّثنا جعفر بن محمد قال: حدّثنا ابن الوليد عن الصفار عن يعقوب بن يزيد عنه بكتابه)) [٢].

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في أثناء ترجمة أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن عبد الله التمار من جهة كونه هو الراوي لكتابه، وطريق الشيخ الطوسي إلى كتابه يَمُرُّ عن طريقه [٣].

ووثقه كذلك العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال، والظاهر من جهة توثيق النجاشي له بقرينة استعماله لعين مفردات النجاشي في ترجمته[٤]، وعلى ذلك سار ابن داود في رجاله [٥].

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٣ الرقم ٩٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الطوسي فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٦٥ الرقم ٦٦.

(٤) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٣ الرقم ١٢٩.

(٥) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ١٦٩ الرقم ١٣٤٩.

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: أحمد بن الحسن الميثمي، وترجم له النجاشي بالقول:

((أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار، مولى بني أسد، قال أبو عمر الكشي: كان واقفاً، وذكر هذا عن حمدويه عن الحسن بن موسى الخشّاب، قال: أحمد بن الحسن واقفٌ، وقد روى عن الرضا (عليه السلام)، وهو على كلّ حال ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه، له كتاب النوادر.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن الحِميري، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن أحمد بن الحسن بالكتاب، وأخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا الحسين بن علي بن سفيان، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن بن محمد بن سماعة، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن الميثمي بكتابه عن الرجال وعن أبان بن عثمان))[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((أبو عبد الله، مولى بني أسد، كوفي، صحيح الحديث، سليم،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٤ الرقم ١٧٩.

روى عن الرضا (عليه السلام)، وله كتاب النوادر أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن أحمد بن الحسن، ورواه حميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه))[١].

وعده في رجاله في عِداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، ولم يتعرض لبيان حال الرجل، بل أشار فقط إلى كونه واقفياً[٢].

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال بعد أن سرد توثيق النجاشي له علّق عليه بالقول: ((وعندي فيه توقف))[٣].

ولعلّ التوقف من جهة كون الرجل واقفياً، مع أنّه (قدس سره) قبل حديث بعض الواقفة إذا خلى عن المعارض كحميد بن زياد، بينما لم يتوقف في أمره ابن داود في رجاله[٤].

وكذلك أشار الشيخ الصدوق (قدس سره) في عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، في باب نصّ أبي الحسن موسى (عليه السلام) على ابنه الرضا (عليه السلام) أنّ أحمد بن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٤ ـ ٦٥ الرقم ٦٦.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٢ الرقم ٤٩٥٠.
(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣١٩ الرقم ٤.
(٤) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٣٧ الرقم ٦٦.

الحسن الميثمي كان واقفياً [١].

نعم، استظهر الكلباسي في إكليل المنهج رجوعه عن الوقف [٢].

ولعلّ المستند في ذلك ما تقدم من تصريح النجاشي بروايته عن الإمام الرضا (عليه السلام)، فبالتالي لا يمكن أن يكون واقفاً على الإمام الكاظم (عليه السلام) ومن ثمّ يروي عن الإمام الرضا (عليه السلام).

فالنتيجة: أنّ أحمد بن الحسن الميثمي ثقة، صحيح الحديث.

فتحصل ممّا تقدم: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن الحسن الميثمي صحيح ومعتبر، وأحمد بن الحسن الميثمي نفسه ثقة.

(١) ينظر: التفرشي، نقد الرجال: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر: الكلباسي، إكليل المنهج في تحقيق المطلب: ص ١٠٧.

الطريق التاسع عشر

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن عائذ

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنّه:

((وما كان فيه عن أحمد بن عائذ فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أحمد بن عائذ))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأوّل: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، فهو ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن أبي عبد الله الأشعري القمّي، وهو من مشايخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى، وهو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي الوشّاء، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن زياد الوشّاء، بَجليٌّ، كوفيٌّ، قال أبو عمرو:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٠.

ويُكنّى بأبي محمد الوشّاء، وهو ابن بنت إلياس الصيرفي، خزّاز من أصحاب الرضا (عليه السلام)، وكان من وجوه هذه الطائفة.

روى عن جدّه إلياس، قال: لمّا حضرته الوفاة قال لنا: اشهدوا عليَّ وليست ساعة الكذب هذه الساعة، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: والله لا يموت عبدٌ يحبُّ الله ورسوله ويتولّى الأئمة فتمسّه النار، ثمّ أنَّ.

والثانية والثالثة من غير أن اسأله، أخبرنا بذلك علي بن أحمد عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الوشّاء، أخبرنا ابن شاذان، قال:

حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشّاء، فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاء وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليّ، فقلت: أحب أن تُجيزَهما لي، قال لي: يا رحمك الله، وما عَجلتُك؟ اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحَدَثان، فقال: لو علمتُ أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لَاستكثرتُ منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلٌّ يقول حدّثني جعفر بن محمد، وكان هذا الشيخ عيناً من عيون هذه الطائفة، وله كتب منها: ثواب الحج والمناسك والنوادر.

أخبرنا ابن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أحمد بن

إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن الوشّاء بكتبه، وله مسائل الرضا (عليه السلام).

أخبرنا ابن شاذان، عن علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء بكتابه مسائل الرضا (عليه السلام)[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الحسن بن علي الوشّاء، كوفي، ويُقال له: الخزّاز، ويُقال له: ابن بنت إلياس، له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء)) [٢].

وتعرّض لذكره كذلك في رجاله في غير مورد، تارةً في عِداد أصحاب الإمام علي الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن علي الخزّاز، يُعرَف بالوشّاء وهو ابن بنت إلياس، يُكنّى أبا محمد، يدّعي أنّه ابن كوفي، له كتاب)) [٣].

وأخرى في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولم يذكروه بشيء

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٣٩ ـ ٤٠ الرقم ٨٠.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٠٦ الرقم ٢٠٢.
(٣) الطوسي، الرجال: ص٣٥٤ الرقم ٥٢٤٤.

يذكر[١].

وأمّا الكلام في وثاقة الرجل في الحديث:

فالظاهر من كلام النجاشي في ترجمته من كونه وجهاً من وجوه هذه الطائفة، وكذلك قول أحمد بن محمد بن عيسى في حاله من أنّه كان عيناً من أعيان هذه الطائفة، أنّ الرجل ثقة، جليل القدر، كان مَحطّ أنظار الآخرين في العلم والحديث، كما هو ظاهر كلمات أحمد بن محمد بن عيسى، وكان يُؤتى إليه من المناطق الأخرى.

ومن كلامه مع ابن عيسى أنّ الرجل كان ذا مَنهج علمي واضح، يقوم على أساس تقديم إثبات الأحاديث، ومن ثَمّ الاستماع إليها من شيخ الإجازة، ثمّ الإجازة له، ولم يكن يرى صحة الإجازة مباشرةً من دون تهيئة هذه المقدمات العلمية.

وفيما تقدّم الكفاية لإثبات وثاقة الرجل في الحديث، ولكن مع ذلك يعضده:

أولاً: رواية ابن أبي عُمير عنه، كما صرّح بذلك البهبهاني في تعليقته، كما أشار إلى ذلك المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل[٢].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص٣٨٥ الرقم ٥٦٦٥.

(٢) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤٦ ـ ٤٧، البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص١٠٤.

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى أنّ حكاية رواية ابن أبي عُمير إنّما كانت عن الحسن بن علي الصيرفي، حيث روى عنه في الوسائل الجزء السادس الباب الأول من أبواب السعي [١].

وهنا لا بدّ من القول باتحاد الحسن بن علي الصيرفي مع الحسن بن علي الوشاء؛ لاستفادة وثاقته بمعية الصحيح من أنّ ابن أبي عُمير ممّن لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة.

وعمدة ما يمكن الاستناد إليه في المقام، ما ورد في ترجمة الوشّاء في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي، فقد ذكر ما نصّه: يُكنّى بأبي محمّد الوشّاء، وهو ابن بنت إلياس الصيرفي، خزّاز، من أصحاب الرضا (عليه السلام) إلى آخره كما تقدم.

فإذا قلنا بأنّ الصيرفي هو الوشّاء ثبت الاتحاد، وإن قلنا بأنّ الوشّاء ليس بصيرفيٍ لم يثبت الاتحاد، وبالتالي لم تثبت شيخوخته لابن أبي عُمير، والظاهر أنّ الأقرب رجوع وصف الصيرفي إلى إلياس، وعليه فلا يكون الوشّاء من المعروفين بالصيرفي فلا يثبت الاتحاد، وبالتالي فلا يمكن الاتكاء على شيخوخته لمحمد بن أبي عُمير للقول بوثاقته، ولكن ذلك لا يَضُر بعد ثبوت وثاقته بكلام النجاشي.

ثانياً: رواية صفوان بن يحيى عنه [٢]، وصفوان هذا ممن ثبت

(١) ينظر: غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص١٤٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٧٨.

لدينا أنّه لا يروي بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، كما ثبت ذلك لابن أبي عُمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

ثالثاً: وقوع الرجل فيما يُسمّى بتفسير القمّي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[1] في سورة النحل، حيث روى عنه إبراهيم بن هاشم[2].

وهذا الوجه وإن كان تامّاً عند سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، لكنّنا بنينا على عدم تماميّته، فلا يستفاد منه كوجه مستقل لإثبات وثاقة من وقع فيما يسمّى بتفسير القمّي، ولكن مع ذلك فهو شاهد يحمل قيمةً احتماليةً وإن كانت قليلةً جداً في مقام إثبات الاطمئنان بوثاقة الرجل.

فالنتيجة: أنّ الحسن بن علي الوشّاء ثقةٌ، معتبر الحديث.

الخامس: أحمد بن عائذ، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن عائذ بن حبيب الأحمَسي البَجلي، مولى، ثقة، كان صَحِب أبا خديجة سالم بن مكرم وأخذ عنه وعُرِف به، وكان حلّالاً، له كتاب، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال:

(١) سورة النحل: الآية ٦٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٨٠.

حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا علي بن الحسين ابن عمر الخزّاز، عن أحمد بن عائذ بكتابه)) [١].

وذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، ولم يذكر معه شيء [٢].

وذكره كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة سالم بن مَكرم (أبي خديجة) من باب كونه الراوي لكتابه، ولم يذكر حاله[٣].

فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فتحصّل ممّا تقدم:

أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن عائذ في كتابه من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة أحمد بن عائذ نفسه.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٩٨ ـ ٩٩ الرقم ٢٤٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٢٦ الرقم ١٢٧٣.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤١ الرقم ٣٣٧.

الطريق العشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

ما كان فيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي فقد رويته:

١ ـ عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله والحِميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البَزَنطي.

٢ ـ ورويته عن أبي ومحمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنهما)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البَزَنطي [١].

وعليه، فللصدوق إلى البَزَنطي في مشيخة من لا يحضره الفقيه طريقان، أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمّي الثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدم الحديث في حاله في ضمن الحديث عن مشايخ الكليني.

---

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٠.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدم الحديث فيه في ضمن الحديث عن مشايخ الكليني في بحوث في الكتب الأربعة.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

السادس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. تعرضنا لترجمة الرجل في حديثنا السابق عمن لا يُرسل ولا يَروي إلّا عن ثقة مفصلاً، عن أبي عُمير وصفوان بن يحيى، وكذلك أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وهنا نود الإشارة إلى حاله من ناحية الوثاقة، فهي وإن كانت واضحةً ولكن فقط نشير إلى مصادرنا في التوثيق.

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، زيد، مولى السكون، أبو جعفر المعروف بالبزنطي، كوفي، لقي الرضا (عليه السلام) وأبا جعفر (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عندهما، وله كتب منها كتاب الجامع، قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله (رحمه الله) قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمد الزراري، قال: حدّثني به خال أبي محمد بن جعفر وعمّ أبي علي بن سليمان، قالا: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب به عنه.

وكتاب النوادر أخبرنا به أحمد بن محمد الجندي، عن أبي العباس

أحمد بن محمد قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان عنه به.

وكتاب نوادر آخر أخبرنا به الحسين بن عبيد الله قال: حدّثنا جعفر بن محمد أبو القاسم قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن الحسن بن سهل قال: حدّثنا أبي محمد بن الحسن، عن أبيه الحسن بن سهل، عن موسى بن الحسن، عن أحمد بن هلال، عن أحمد بن محمد به، ومات أحمد بن محمد سنة إحدى وعشرين ومائتين بعد وفاة الحسن بن علي بن فضّال بثمانية أشهر، ذكر محمد بن عيسى بن عبيد أنّه سمع منه سنة عشر ومائتين)) [1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أحمد بن محمد بن أبي نصر، زيد، مولى السكوني، أبو جعفر، وقيل أبو علي، المعروف بالبزنطي، كوفي، ثقة، لقي الرضا (عليه السلام) وكان عظيم المنزلة عنده وروى عنه كتاباً، وله من الكتب كتاب الجامع، أخبرنا به عدة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عَبدون وغيرهم عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري، قال: حدّثنا به خال أبي محمد بن جعفر وعمّ أبي علي بن سليمان، قالا: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمد.

وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص: ٧٥ الرقم ١٨٠.

الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن عبد الحميد العطار، جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وله كتاب النوادر أخبرنا به أحمد بن محمد بن موسى، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، ومات أحمد بن محمد سنة إحدى وعشرين ومائتين)) [١].

وتعرض لذكره كذلك في رجاله في غير موردٍ، منها:

المورد الأول: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال بحقّه: ((مولى السكوني، ثقة، جليل القدر)) [٢].

المورد الثاني: حينما عدّه في عِداد أصحاب أبي الحسن الثاني الرضا (عليه السلام) وقال بحقّه: ((ثقة، مولى السكوني، له كتاب الجامع، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام))) [٣].

المورد الثالث: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر محمد الجواد (عليه السلام) وذكر أنّه من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) [٤].

وعليه فالرجل ثقة، بل ثَبُتَ أنّه لا يروي بل لا يُرسل إلّا عن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٦١ ـ ٦٢ الرقم ٦٣.
(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٣٣٢ الرقم ٤٩٥٤.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٥ الرقم ٥١٩٦.
(٤) المصدر نفسه: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥١٨.

ثقة.

فالنتيجة: أنّ الطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي صحيح، معتبر، مضافاً إلى وثاقة أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي نفسه، بل هو ممّا لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن علي بن ماجيلويه، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم الحديث في حاله في ضمن مشايخ الكليني.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد صاحب التفسير، معتبر الرواية لدينا، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس البزنطي وجلالة قدره.

الطريق الحادي والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن محمـــد بن سعيد الهمداني (ابن عقدة)

قال الشيخ الصدوق (قدس سره) في المشيخة:

((وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني أو الهَمَذاني، فقد رويته عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه)، عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي مولى بني هاشم)) [1].

يقع الحديث في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، فقد بحثت عن ترجمة الرجل كثيراً في كتب الخاصة والعامة، ولكن مع الأسف لم أظفر بشيء يُشفِي الغليل كما يقال، وقد كانت ترجمته شحيحة جداً، بل أقل من ذلك.

والمهم فيما ظهر لنا هو ورود الرجل في طُرُقِنا ومرويات أصحابنا عن طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) في غير مورد، بل في أكثر من كتاب من كتبه، وكذلك عند العامة بلحاظ متون الروايات ولو في مورد أو موردين كما لاحظناه.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٨.

ولم يرد بحقّ الرجل تصريح بالتوثيق، ومع ذلك فقد قيل بوثاقته من باب تَرضّي وتَرحُّم الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه كثيراً، ومنها ما ورد في تَرضّيه عليه في مشيخة من لا يحضره الفقيه كما تقدم.

ولكن تقدم أنّ المختار وإن كان دلالة التَرضّي على الوثاقة في الحديث، ولكن ليس مطلقاً بل مقيداً.

وبعبارة أخرى:

لا بدّ مع ذلك من مراعاة المُترضّي، واخترنا عدم قبول دلالة تَرضّي البعض بنفسه على الوثاقة في الحديث كالشيخ الصدوق (قدس سره) والشيخ المفيد (قدس سره)؛ لأسباب ذكرناها مفصّلاً في بحث ألفاظ التوثيق حينما تعرضنا للحديث عن دلالة التَرضّي، وكونه لفظاً من ألفاظ التوثيق الوارد في سِيَر وتراجم الرواة.

ومن هنا فتَرضّي الصدوق (قدس سره) قرينة تحمل قيمة احتمالية، ولكنّها لا تكفي بنفسها للقول بوثاقة الرجل أو اعتبار مروياته، بل نحتاج إلى ما يعضُدها ويقوّيها.

وقد بحثنا عما يمكن أن يقويها ويعضُدها، فوجدنا رواية في كمال الدين: ((حدّثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه)، قال: كنت عند الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح (قدّس الله روحه) مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري، فأقبل إليه رجل، فقال: إنّي أريد

أن اسألك عن شيء، فقال له: سلْ عمّا بدا لك، فقال الرجل: أخبرني عن الحسين بن علي (صلى الله عليه وآله)، أهو ولي الله؟ قال: نعم، قال: أخبرني عن قاتله (لعنه الله)، أهو عدو الله؟ قال: نعم، قال الرجل: فهل يجوز أن يسلط الله عزّ وجلّ عدوه على وليّه؟ فقال له أبو القاسم بن روح (قدّس الله روحه): افهم عنّي ما أقول لك، اعلم أنّ الله عزّ وجلّ لا يخاطب الناس بمشاهدة العيان، ..... كان من تقدير الله عزّ وجلّ ولطفه بعباده وحكمته أن جعل أنبياء مع هذه القدرة والمعجزات في حال غالبين وفي أخرى مغلوبين، وفي حالٍ قاهرين وفي حالٍ مقهورين، ولو جعلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتليهم ولم يمتحنهم لأخذهم الناس آلهةً من دون الله عزّ وجلّ، ..... قال ابن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه): قصدتُ إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح (قدّس الله روحه) من الغد وأنا أقول في نفسي: أتُراه ذكر ما ذكر لنا يوم أمس من عند نفسه؟ فابتدأني فقال لي: يا محمّد بن إبراهيم، لئن أَخُرّ من السماء فتخطفني الطير أو تَهوِي بي الريح في مكان سحيق أحب إليّ من أن أقول في دين الله تعالى ذكره برأيي ومن عند نفسي، بل ذلك عن الأصل ومسموع من الحجّة (صلوات الله وسلامه عليه)[1].

(١) الصدوق، كمال الدين: ٢/ ٥٠٧ ب: ٤٥ في التوقيعات الواردة عن القائم (عليه السلام) ح ٣٢، علل الشرائع: ١/ ١٧٧ ب: العلّة التي من أجلها لم يجعل الله عز وجلّ الأنبياء والأئمة في جميع أحوالهم غالبين ح ١.

ودلالة هذه الرواية على تديّن الطالقاني وحُسن عقيدته واضح، ولكن هذا لا ينفع كمتمم لاعتبار مروياته مع ترضي الشيخ الصدوق عليه، مضافاً لذلك أنّ راوي الرواية بنفسه هو محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، والمفروض أنّه لم يثبت توثيقه واعتبار مروياته بعد.

نعم، يمكن أن يقال بكونه شيخ إجازة، كما ذهب إلى ذلك المحدث النوري [1].

ولكن المختار أنّ شيخوخة الإجازة بنفسها لا تدلّ على الوثاقة، ولكنها أيضاً تحمل قيمةً احتماليةً معينةً في اعتبار المرويات، ومع جمعها مع ترضّي الصدوق (قدس سره) لا يمكن القول باعتبار مروياته بعدم إيراث الجميع الاطمئنان بذلك.

فالنتيجة: أنّ وثاقة محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني غير واضحةٍ، فلا يمكن القول باعتبار مروياته.

نعم، يمكن أن يقال بأنّ عدم ثبوت وثاقته لا تضر، ولكن هذا في خصوص كون المورد أو كون الراوي دوره شرفي اعتباري محض، ولم نجده كذلك.

الثاني: أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني بن عقدة، فهو من مشايخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

---

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٥٣.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلى ابن عقدة غير معتبر وإن كان ابن عقدة نفسه ثقة جليلاً.

الطريق الثاني والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((ما كان فيه عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري (رضي الله عنه)، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحِميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري))[1].

ويقع الحديث في رجال هذا الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٧.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي صحيح، معتبر، وأنّ نفس أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ثقة، جليل.

الطريق الثالث والعشرون

الكلام في طريق الصدوق إلى أحمد بن محمد بن مطهر، صاحب أبي محمد (عليه السلام)

ذكر الشيخ الصدوق في المشيخة:

((ما كان فيه عن أحمد بن محمد بن مطهر صاحب أبي محمد بن علي (عليه السلام)، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحِميري، عن أحمد بن محمد بن المطهر))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحِميري، من مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن مطهّر، روى الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب الحجّ، قال:

((وروى سعد بن عبد الله، عن موسى بن الحسن، عن أبي علي

(١) المصدر السابق: ص ١٢٤.

أحمد بن محمد بن مطهّر قال: كتب إلى أبي محمد (عليه السلام): إنّي دفعت إلى ستة أنفس مائة دينار وخمسين ديناراً ليَحُجّوا بها، فرجعوا ولم يَشخص بعد بعضهم وأتاني بعض، فذكر أنّه قد أنفق بعض الدنانير وبقيت بقية وأنّه يرُدّ عليَّ ما بقي، وأنّي قد رُمتُ مطالبة من لم يأتني بما دفعت إليه.

فكتب (عليه السلام): لا تعرض لمن لم يأتك، ولا تأخذ ممن أتاك شيئاً مما يأتك به، والأجر قد وقع على الله عزّ وجلّ)) [1].

وروى عنه الشيخ الطوسي (قدس سره) في تهذيب الأحكام في باب فضل شهر رمضان والصلاة فيه، قال:

((عنه، عن علي بن سليمان، قال: حدّثنا علي بن أبي فريس، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن مطهر، قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام): أنّ رجلاً روى عن آبائك (عليهم السلام) أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما كان يزيد من الصلاة في شهر رمضان على ما كان يصليه في سائر الأيام.

فوقّع (عليه السلام): كذب فضّ الله فاه، صلّى في كل ليلة من شهر رمضان عشرين ركعة إلى عشرين من الشهر، وصلّى ليلة إحدى وعشرين مائة ركعة، وصلّى ليلة ثلاث وعشرين مائة ركعة، وصلّى في كل ليلة من العشر الأواخر ثلاثين ركعة)) [2].

---

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٤٢٢ وغيرها.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٦٨.

والغاية من هذه المقدمة هي الإشارة إلى مسألة، وهي أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ذكر الرجل في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) [١].

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وذكر أنّه بغدادي يونسي [٢].

ولكن المشكلة أنّه في كلا الموردين سمّاه محمد بن أحمد بن مطهّر، وليس أحمد بن محمد بن مطهر، فالسؤال في المقام: هل هما شخص واحد أو متعدد؟

يمكن أن يقال بكونهما شخصاً واحداً، وهو أحمد بن محمد بن مطهر، ويعضُده ما ذكره الشيخ الصدوق (قدس سره) في المشيخة.

مضافاً إلى ما تقدم في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك ما ورد في تهذيب الأحكام من الشيخ الطوسي في كلا الموردين، ووصف الرجل بصاحب أبي محمد (عليه السلام).

بل أكثر من ذلك، فالنسخة المحققة من رجال الطوسي الجديدة ذكرت هامشاً في الرجل تقول فيه:

((لا يوجد هذا العنوان أي محمد بن أحمد بن مطهّر، والعنوانين

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص٣٩١ الرقم ٥٧٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٨٣.

بعده في نسخة عين)) [١].

نعم، لا بدّ من الاعتراف أنّ هناك مشكلة تواجه هذا الكلام، وهي:

أنّ الشيخ الصدوق في مشيخته كانت فيه رواية سعد بن عبد الله الأشعري القمّي مباشرةً عن أحمد بن محمد بن مطهّر، ولكن في الفقيه بواسطة موسى بن الحسن، ولكن من الواضح أنّه لا مشكلة في البين، فقد يروي سعد بن عبد الله مباشرةً عن أحمد بن محمد بن مطهّر في دائرة روايات من لا يحضره الفقيه، وقد يروي عنه بالواسطة في دائرة أخرى من الأخبار ولا مشكلة في ذلك.

وأمّا الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات:

فلم يَرد بحقّ الرجل توثيق صريح في كتب الأعلام المتقدمين عليه، ولم نقف على ترجمة له وافية بالمطلوب بعد تتبع الكثير، ولكن مع ذلك ذُكِرت عدة وجوه للقول باعتبار مروياته، منها:

الوجه الأول:

أنّ الرجل صاحب كتاب معتمد [٢].

---

(١) المصدر السابق: ص٣٩١ الرقم ٥٧٦١ الهامش.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ٤٧٥.

والجواب عن ذلك: أنّ كون الرجل صاحب أصل لا يوجب وثاقته في الحديث؛ وذلك لأنّ بعض الأصول لم تكن معتمدة، بقرينة ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في العُدّة من أنّه إذا أحالهم إلى كتاب معروف أو أصل مشهور وكان راويه ثقة لا ينكرون حديثه، سكنوا وسلّموا الأمر في ذلك، وقبلوا قوله[١].

فتكون الشهرةُ في الأصول قيداً لاعتبار الأصل، دون مطلق الأصول.

ويؤكد ذلك أنّه ليس كلّ الأصول محل اعتماد، كما يظهر من قول الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة إسحاق بن عمّار في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من أنّه إسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل، وكان فطحياً، إلّا أنّه ثقة ثقة، وأصله معتمد عليه[٢].

والقيد في المقام احترازي كما هو واضح، ممّا يعني أنّه ليس كلّ الأصول محل اعتماد، بل أنّ بعضها ممّا لا يُعتَمد عليه، وقد أشرنا إلى ذلك في المباحث الرجالية وغيرها فراجع[٣].

هذا في الأصول، فما بالك بالكتب؟ فمن الواضح أنّ هذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

---

(١) ينظر: الطوسي، عدة الأصول: ص ٣٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٤ الرقم ٥٢.

(٣) ينظر: عاد الهاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

الوجه الثاني:

أنّ الرجل كان يُسمّى بصاحب أبي محمد العسكري (عليه السلام)، وكان القيّم على أموره، ويشهد على أنّه كان قيّماً لأموره لما يحتاج إليه في إثبات الوصية [1].

والجواب عن ذلك:

أمّا أنّ تسميته بصاحب أبي محمد العسكري (عليه السلام)، فقد يكون من باب خصوصيّته به (عليه السلام)، واعتماده عليه فيما يروي ونحو ذلك من الملازمة والصحبة التي تستوجب وتقتضي بطبيعة الحال الوثاقة في الحديث، ولكن هذا المعنى لا يوجد ما يؤيّد الحمل عليه، فبعد تتبع حال الرجل في الكتب والروايات لم يظهر لنا شيء يمكن أن يؤكد الحمل على هذا المعنى، وقد يكون ـ كما هو المتعارف في كتب الرجال والتراجم ـ المراد من تسميته بالصاحب الإشارة إلى الصحبة بمعنى الطبقة والمرحلة الزمانية التي عاش فيها الرجل، وهذا معمول به في كتب الرجال للشيخ الطوسي (قدس سره) وغيره، فإذا كان الأمر كذلك، فمثل ذلك لا يقتضي الوثاقة في الحديث بوجه، كما فصّلنا الحديث في ذلك في جملة من الموارد، فراجع.

ولا قرينة تُساعد على الحمل على الاحتمال الأول، ولم ترد في كلماتهم ما يفسّر تلك الصحبة، وبالتالي فالأمر في المقام مجمل، فلا

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ٤٧٥ وغيرها.

يمكن استفادة الوثاقة منه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

قد يقال -كما قيل-: إنّه ليس المراد من الصحبة هنا مجرد الصحابة التي يدخل في أصحابه (عليه السلام) المشاركين له فيها، فما الداعي إلى الإشارة إليها في أول كلام الشيخ الصدوق (قدس سره) وآخره واختصاصه بها؟ بل الذي ظهر لنا أنّه كان القيّم على أموره (عليه السلام) والكاشف عمّا فوق العَدالة.

فروى الثبت علي بن الحسين المسعودي في كتابه إثبات الوصية عن الحِميري، عن أحمد بن إسحاق قال:

((دخلت على أبي محمد (عليه السلام) فقال لي: يا أحمد، ما كان حالكم فيما كان الناس فيه من الشك والارتياب؟ قلت: يا سيّدي، لمّا ورد الكتاب بخبر سيّدنا ومولده لم يبقَ منّا رجل ولا امرأة ولا غلام بلغ الفهم إلّا قال بالحق، فقال: أما علمتم أنّ الأرض لا تخلو من حجة لله؟ ثمّ أمر أبو محمد (عليه السلام) والدته بالحج في سنة تسع وخمسين ومائتين، ومرّ منها ما ينالـه في سنة ستين.

فأحضر الصاحب (عليه السلام) فأوصى إليه وسلّم الاسم الأعظم والمواريث والسلاح إليه، وخرجت أم أبي محمد (عليه السلام) مع الصاحب (عليه السلام) جميعاً إلى مكّة، وكان أحمد بن محمد بن مطهّر وعلي المتولي لما يحتاج إليه الوكيل، فلمّا بلغوا بعض المنازل من طريق مكّة، تلقّى الأعراب القوافل فأخبروهم بشدّة الخوف وقلّة الماء، فرجع أكثر

الناس إلّا من كان في الناحية، فإنّهم نفدوا وسلّموا ورُوي أنّه ورد عليهم الأمر بالنفوذ)) [١].

وظاهر أنّ من يجعله (عليه السلام) قيّماً على أمور أهله الذين فيهم أمّه ومن هو مثله في هذا السَفر العظيم الطويل لا بدّ أن يكون بمكان من الوثاقة والأمانة والفطانة [٢].

ولكن لنا في المقام كلام، حاصله:

أنّه من الواضح أنّ الوكالة في أمور الحج والقافلة والطريق ونحو ذلك شيء، والوثاقة في الحديث واعتبار المرويات شيء آخر، فمقدمات كلّ واحد منهما تختلف عن مقدمات الآخر وشرائطه، فأمور الحجّ ونحوه تحتاج قوة وفِطنة وخبرة في الطريق، وحِنكةً في إدارة الأمور والمخاطر والأزمات، وأمانة من الناحية المالية ومعرفته بالطريق وعلاقاته العامة ونحو ذلك.

أمّا الوثاقة في الحديث فيحتاج إلى دقةٍ علميةٍ، وضبط في اللغة ومعرفة الحديث وصوره، وتوجه إلى ألفاظه ودلالاتها، ومعرفة طرق نقله وحمله والاستفادة منها وطُرق تحمّله، ومقدار من الضبط المتعارف ونحو ذلك، ومن الواضح أنّ كلاً من الأمرين مختلف عن الأمر الآخر، ولا ملازمة بينهما.

---

(١) المسعودي، إثبات الوصية: ص٢١٧.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٥٥ ـ ٥٦.

وأمّا التولية بمقدار سفر الحج على تقدير ثبوته، فهو لا يلازم الوثاقة بوجه، بل ذكرنا مفصلاً في مبحث ألفاظ التوثيق في الوكالة أنّ هناك عدة دوائر في الوكالة، البعض منها يدل على الوثاقة، كما فيما إذا كان وكيلاً عنهم (عليهم السلام) في تبليغ الأحكام الشرعية وتوضيح المسائل الشرعية، بينما البعض الآخر منها لا تدل الوكالة على الوثاقة في الحديث بمعيتها، والوكالة في أمور الحج ونحوه من الأعمال اليوميّة لا يدل على الوثاقة في الحديث بوجه؛ من جهة اختلاف مقدمات كلّ وكالة[1].

الوجه الثالث:

أنّ الرجل من أصحاب الأصول التي اعتمد عليها الشيخ الصدوق وحكم بصحتها واستخرج أحاديث كتابه الفقهية منها[2].

والجواب عن ذلك:

أنّ هناك فرقاً بين النص على الأصل الفلاني وكونه معتمداً عليه، وبين استفادة الاعتماد عليه من خلال كلام عام شامل له ولغيره؛ وذلك لإمكانية الحمل على ما تقدم في هذا الوجه فيما إذا كانت الإشارة بالاعتماد خاصة بنفس الكتاب أو الأصل.

وأمّا إذا كانت ـ كما في المقام ـ مستفادة من دخول الكتاب أو

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ٤٧٥.

الأصل في عموم كلام الشيخ الصدوق، فهذا لا يمكن التعويل عليه والبناء على صحته، وقد تقدم في غير مورد الكلام عمّا له علاقة بالمقام فراجع.

وعليه، فلا يكون هذا الوجه معتبراً.

الوجه الرابع:

رواية الأجلاء عنه، كما ذكر في خاتمة مستدرك الوسائل ونقله النمازي [1].

والجواب عن هذا الوجه باتَ واضحاً، وهو:

أنّ الأجلاء وإن كانت روايتهم عن شخص قرينة تحمل قيمة احتمالية معينة باتجاه اعتبار مرويات من يروون عنه، ولكنّها بنفسها لا تكفي لإيراث الاطمئنان باعتبار مروياته ما لم تنضَمّ إليها قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى.

ويُستثنى من ذلك رواية من لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى ـ وهو الصحيح ـ لبعض الرواة، كأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري، وابن أبي عُمير، وما لم يكن الراوي كذلك فلا يمكن الحكم بوثاقة من يروي عنه من خلال هذا الوجه. وعليه، فهذا الوجه لا يصلح كدليل مستقل للقول باعتبار

(١) ينظر: المصدر السابق.

مرويات ابن مطهّر.

الوجه الخامس:

أنّ الرجل ممن رأى الحجة (عجّل الله تعالى فرجه)، كما ذكر ثقة الإسلام الكليني في كتاب الكافي [١].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذه الدعوى مثل دعوى أنّ كلّ من رأى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) حيّاً أو ميّتاً فهو صحابيٌّ، وكلّ صحابي ثقة، جليل القدر، وفساد كلتا الدعويين واضحة حلاً ونقضاً في غير مورد، كما هو واضح.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن محمد بن مطهر صحيح، معتبر، ولكن المشكلة أنّ نفس أحمد بن محمد بن مطهر لم يثبت توثيقه ولا اعتبار مروياته لدينا.

وبالتالي، فلا ملازمة بين صحة الطريق إلى شخص ووثاقة ذلك الشخص الذي ينتهي إليه الطريق، كما لا دلالة في صحة طريق على وثاقة من يُروى عنه من خلال ذلك الطريق الصحيح المعتبر.

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٢٥ ح ٢.

الطريق الرابع والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أحمد بن هلال

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنّه:

((وما كان فيه عن أحمد بن هلال، فقد رويته عن أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن هلال))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق وهو علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، من مشايخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: أحمد بن هلال، والحديث في أحمد بن هلال العَبرَتَائي طويل الذيل، كالحديث في محمد بن سنان وغيره من الشخصيّات الجدلية، وقد عقدنا العزم بعد التوكل على الله من البداية على بحث أحوال هذه الشخصيات الجدلية في بحوث مستقلة إن شاء الله تعالى وقد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٣.

يسّر الله ذلك، وعدم إقحامها في طريقة بحث غيرها من الشخصيات؛ وذلك لما ورد في تراجمهم من محطات وأقوال ومواقف مهمة يجب على المدقق والمحقق الوقوف عندها طويلاً، والتأمل فيها كثيراً؛ لما له من أثر على المختار النهائي، وكنّا قد أطلنا النظر في الرجل الذي عاش نحو سبع وثمانين عاماً، كما ذكر النجاشي حيث وُلِد عام (١٨٠) وتوفي عام (٢٦٧) للهجرة.

ونظرنا إليه من جانب الوثاقة وانتهينا إلى أنّ المختار عدم وثاقة الرجل أصلاً، دون وثاقته قبل وبعد الانحراف، ولا التفصيل بين وثاقته قبل الانحراف واعتبار مروياته، وعدم وثاقته بعد الانحراف وعدم قبول مروياته.

وعموماً فما يمكن أن يكون دليلاً على المختار:

أولاً: تضعيف الشيخ الطوسي (قدس سره) له، حيث قال بحقّه: ((أحمد بن هلال ضعيف، فاسد المذهب، لا يُلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله)) [1].

ثانياً: استثناء محمد بن الحسن بن الوليد له في جملة من استثناهم من رجال كتاب نوادر الحكمة، وقد وافقه في ذلك الاستثناء تلميذه الشيخ الصدوق (قدس سره)، وكذا ابن نوح والنجاشي، وتقدم في التوثيقات

(١) الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٢٨.

العامّة أنّ الاستثناء من نوادر الحكمة يدلّ على ضعف المستثنى، وإن كان عدم الاستثناء على يدل على وثاقة من لم يستثنَ، وتفصيل ذلك تقدم بحمد الله في محله.

ثالثاً: ما ذكره الشيخ الصدوق (قدس سره) من المناقَشة في روايات وردت عن طريق أحمد بن هلال العَبرتَائي، بما حاصله: أنّ راوي هذا الخبر أحمد بن هلال، وهو مجروح عند مشايخنا وكانوا يقولون: إنّ ما تفرّد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله [١].

رابعاً: ما حكاه العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى سنة ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الأقوال، عن ابن الغضائري في ترجمة أحمد بن هلال العَبرتَائي، من توقفه في حديث الرجل إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة، ومحمد بن أبي عُمير من نوادره، وذكر أنّه قد سَمِع هذين الكتابين جلّ أصحابنا من أهل الحديث واعتمدوه فيها [٢].

ورتّب على ذلك عدم قبول رواياته عنده (قدس سره)، وكلّ هذه قرائن على أنّ الرجل لم يكن معتبر الرواية عند المشايخ والرواة حتّى قبل ظهور انحرافه الواضح، ولم يكن يتعامل مع انحرافه رجالياً معاملة المذاهب العقائدية الفاسدة كالواقفة والفطحية ونحو ذلك، بل موضوع الرجل وانحرافه أكبر، ونترك الحديث عنه إلى محله إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٧٦.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٢٠ الرقم ١٢٥٦.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن هلال العَبرتائي غير معتبر الرواية عموماً، سواء قبل ظهور انحرافه أو بعده.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أحمد بن هلال العَبرتائي صحيح، معتبر، ولكن نفس العَبرتائي لم يثبت توثيقه لدينا، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الطريق الخامس والعشرون

الكلام في طريق الصدوق إلى إدريس بن زيد القمّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنّه: ((ما كان فيه إدريس بن زيد صاحب الرضا (عليه السلام)، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَوَيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن إدريس بن زيد، عن الرضا (عليه السلام)[1].

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلَوَيه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: إدريس بن زيد القمّي، وبعد التتّبع لم نجد لحال الرجل ترجمة تذكر، وإنّما جلّ بل كلّ ما رأيناه عبارةٌ عن مقتطفات أخذت من هنا وهناك، هذا على مستوى الترجمة الشخصية.

نعم، وصفه الشيخ الصدوق بـ(القمّي) حينما تعرض له مرّة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٣.

ثانية، وأمّا على مستوى حاله من ناحية الوثاقة والضعف في الحديث، فلم يرد بحق الرجل توثيقٌ صريحٌ بألفاظ التوثيق المعروفة، ولكن مع ذلك ذكرت عدة وجوه للقول بوثاقته منها:

الوجه الأول:

وصف الشيخ الصدوق (قدس سره) له في المشيخة أنّه صاحب الرضا (عليه السلام)، وهذا التوصيف فيه مدح ظاهر يُستفاد منه اعتبار مروياته.

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الكلام مبنيٌ على الخلط بين معنى الصُحبة المرادة في كتب الرجال والطبقات والتي تعني الرواية عمّن يصحبونه ويقع في طبقتهم وأنّهم عاشوا في المقطع الزماني نفسه، وبين فهم أنّ المراد من الوجه أي الصحبة المصاحَبة والخِلّةِ والخَلِيلِية والخصوصية مع المعصوم (عليه السلام)، التي تقتضي الوثاقة في الحديث بل الجلالة وأكثر من ذلك.

وعادةً ما تُطلق في كتب الرجال والطبقات الصحبة ويُراد منها المعنى الأول كما تقدم شرحه مراراً، وأمّا حملها على المعنى الثاني فبحاجة إلى قرينة ولا قرينة في المقام، بل أنّ هناك عدة أمثلة على ذلك، فقد أشير إلى أكثر من مرة وفي أكثر من راوٍ أنّه صاحب الإمام الصادق (عليه السلام) وغيره، ويُراد به الرواية عنه والوقوع في طبقته وزمانه (عليه السلام).

الوجه الثاني:

رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه كما ورد في كتاب الكافي، فقد روى عن عدة من أصحابنا: ((عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن إدريس بن زيد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال:

سألته وقلت: جُعلتُ فِداك، إنّ لنا ضياعاً ولها حدود وفيها مراعي، وللرجل منّا غنم وإبل ويحتاج إلى تلك المراعي لإبله وغنمه، أيَحِلّ له أن يَحمي المَراعِي لحاجته إليها؟ فقال: إذا كانت الأرض أرضه فله أن يحمي ويصير ذلك إلى ما يحتاج إليه، قال: وقلت: الرجل يبيع المَراعي؟ فقال: إذا كانت الأرض أرضه فلا بأس)) [1].

وقد تقدم أنّ الصحيح وهو المختار أنّ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي لا يروي بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، فعليه إدريس بن زيد ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق (قدس سره) فيمن لا يحضره الفقيه إلى إدريس بن زيد صحيح، معتبر، ونفس إدريس بن زيد القمّي ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) الكليني: الكافي: ٥/ ٢٧٦ ب: بيع المراعي ح ٢.

الطريق السادس والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إدريس بن عبد الله القمّي فقد رويته عن أبي (رحمه الله)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري القمّي))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير، ويُعتبر من الرواة المهمّين؛ من جهة أنّه قد قيل بحقّه: إنّه لا يروي إلّا عن ثقة ولا يروي عنه إلّا ثقة، من جهة قول النجاشي فيه: روى عن الثقات ورووا عنه، ولكن تقدم

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

الـكلام في ذلـك، وقلنـا:

إنّ هـذا يـدل عـلى روايتـه عـن الثقـات وروايـة الثقـات عنـه، وبالتـالي فـلا حـصر في هـذه التعبـيرات بهـذا اللحـاظ، وهـو لحـاظ أنّـه لا يـروي إلّا عـن ثقـة ولا يـروي عنـه إلّا ثقـة.

وكذلـك الحـال في الجهـة الثانيـة -أعنـي مـن روى عنـه-، فـلا حـصر فيهـا عـلى أنّـه لم يـروِ عنـه إلّا الثقـات.

ثـمّ أنّ النجـاشي ترجـم لـه في فهرسـت أسـماء مصنفـي الشـيعة بالقـول:

((جعفـر بـن بشـير، أبـو محمـد البَجـلي الوَشّـاء، مـن زهّـاد أصحابنـا وعبّادهـم ونُسّـكاهم، وكان ثقـة، لـه مسـجد بالكوفـة بـاقٍ في بُجَيلـة إلى اليـوم، وأنـا وكثـير مـن أصحابنـا إذا وردنـا الكوفـة نصلّي فيـه مـع المسـاجد التـي يُرغَّـب بالصـلاة فيهـا.

ومـات جعفـر بالأبـواء سـنة ثمانيـة ومائتـين، وكان أبـو العبـاس بـن نـوح يقـول: كان يُلَقّـب فقحـة العلـم، روى عـن الثقـات ورووا عنـه، لـه كتـاب المشـيخة مثـل كتـاب الحسـن بـن محبـوب إلّا أنّـه أصغـر منـه، وكتـاب الصـلاة، وكتـاب المكاسـب، وكتـاب الصيـد، وكتـاب الذبائـح.

أخبرنـا أحمـد بـن هـارون، عـن أحمـد بـن محمـد بـن سـعيد، قـال: ((حدّثنـا محمـد بـن مفضّـل بـن إبراهيـم، قـال: حدّثنـا جعفـر بـن بشـير،

وله نوادر رواها ابن أبي الخطّاب الزيات، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن الزراري، عن الحِميري، عن ابن أبي الخطاب بسائر كتبه)) [١].

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء [٢].

فالمتحصل: أنّ جعفر بن بشير ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: حماد بن عثمان، تعرض كل من النجاشي والشيخ الطوسي للحديث عن حماد بن عثمان في فهرست أسماء مصنفي الشيعة وفهرست كتب الشيعة وأصولهم، وترجموا بالمقدار النافع للتعرف على الرجل.

فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((حمّاد بن عثمان بن عمر بن خالد الفَزاري، مولاهم، كوفي، كان يسكن عرزم فنُسِب إليها، وأخوه عبد الله، ثِقتان رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى حمّاد عن أبي الحسن (عليه السلام) وعن الرضا (عليه السلام)، ومات حمّاد بالكوفة سنة تسعين ومائة، ذكرهما أبو العبّاس في كتابه، وروى عنه جماعة منهم أبو جعفر محمد بن الوليد بن خالد الخزاز البَجلي.

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن الجُندي، قال: حدّثنا أبو علي محمد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٩ الرقم ٣٠٤.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٣ الرقم ٥٢٣٨.

بن همّام، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: ((حدّثنا محمد بن الوليد بكتاب حمّاد بن عثمان)) [١].

وترجم الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بقوله:

((حمّاد بن عثمان الناب، ثقة، جليل القدر، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله والحِميري، عن محمد بن الوليد الخزاز، عن حمّاد بن عثمان.

وأخبرنا بن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، والحسن بن علي الوَشّاء، والحسن بن علي بن فضّال، عن حمّاد بن عثمان)) [٢].

والسؤال المِحوري في المقام وإن كان لا يترتّب عليه أثر عملي -بل فقط أثر علمي-، هل أنّ كلا الرجلين واحد أو متعدد؟

والجواب عن ذلك:

لا بدّ من الالتفات أولاً إلى أنّ الرجل ممن قال بحقّه الشيخ الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٣ الرقم ٣٧١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١١٥ الرقم ٢٤٠.

وبالتالي، فهو من أهل الإجماع كما يُعرف في كتب الرجال، وعليه فلا بدّ أن يكون شخصه محطّ اهتمام من قبل رواة الحديث والرجال وأهل الفهارس والتراجم ونُقّاد الأخبار؛ وذلك لما يمثله الرجل من قيمة علمية.

وبناءً على ذلك، فلم نجد النجاشي قد تعرض لحمّاد بن عثمان النّاب، ولا الشيخ الطوسي تعرض لحمّاد بن عثمان بن عمر بن خالد الفَزاري، وهذا شاهد على الاتحاد؛ لأنّ طبيعة ومكانة الرجل تمنع من التعرض لكليهما في حال عدم الاتحاد، هذا أولاً.

ثانياً: عدم تعرض البرقي لغير النّاب.

ثالثاً: أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه كما تقدم لم يُقيّد حمّاد بن عثمان بكونه ابن عمر بن خالد الفَزاري، ولا بقيد كونه حمّاد بن عثمان النّاب، وهذا شاهد آخر على الاتحاد؛ لأنّه يبعد أن يكونا غير متحدين ولا يُلتفَت إلى الاشتراك ويجعل حلّه في عهدة القارئ.

رابعاً: تقدم قول الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة الرجل أنّ له كتاباً يرويه عنه محمد بن الوليد الخزّاز، وتقدّم من النجاشي في ترجمة حماد بن عثمان بن عمر بن خالد الفَزاري أنّ له كتاباً، وروى عنه محمد بن الوليد بن خالد الخزاز.

خامساً: تقدم كلام النجاشي في الفزاري وأنّه توفي سنة (١٩٠) للهجرة، وفي قبال ذلك الكشي حماد بن عثمان النّاب إلى أن قال: ((وحمّاد بن عثمان، مولى، غني، مات سنة تسعين ومائة بالكوفة)) [١].

نعم، قد يعترض على الاتحاد بعِدّة أمور:

الأمر الأول: أنّ من تعرض له النجاشي فزاري، ومن تعرض له الشيخ الطوسي أزدي، ولا ارتباط بين القبيلتين.

الأمر الثاني: أنّ أخا حمّاد بن عثمان بن عمر هو عبد الله، دون الحسين وجعفر على ما ذكره النجاشي، وأمّا حمّاد بن عثمان النّاب فأخوه الحسين وجعفر دون عبد الله على ما ذكره الكشي.

الأمر الثالث: أنّ جدّ حمّاد الذي ذكره النجاشي عمرو بن خالد، وجدّ حمّاد النّاب زياد الرواسي.

ويمكن الجواب عن جميع ما تقدم بالقول:

أمّا عن الأمر الأول فبالقول:

إنّ حمّاد بن عثمان يمكن أن يكون أزدياً، وإنّما قيل: إنّه فَزاري باعتبار أنّه كان مولى غَني، هذا بناءً على أنّه أزدي، وأمّا بناءً على أنّه مولى لأزد كما في رجال البرقي وفي النسخة المطبوعة من الرجال، فيحتمل أنّه كان مولى الأزدي في اليمن ومولى غني في الكوفة.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١.

ويمكن الجواب عن الأمر الثاني، بالقول:

بإمكان أن يكون النجاشي قد تعرّض لعبد الله لثبوت وثاقته عنده، ولم يكن عبد الله مشهوراً وإنّما ذكره أبو العباس في كتابه، وأمّا الحسين وجعفر فكانا مشهورين وترجم النجاشي لهما مستقلاً، وتعرض الكشي لهما دون عبد الله؛ وذلك لأنّ حمدويه ذكر عن أشياخه توثيق الحسين وجعفر دون عبد الله.

ويمكن الجواب عن الأمر الثالث بالقول:

بإمكان أن يكون زياد الرواسي أحد أجداده، وعمرو بن خالد جدّه الآخر[1].

ومن طالع في كتب الرجال والتراجم يستشعر هذا الأمر، فقد ينسب الراوي إلى جدّه القريب أو المتوسط أو البعيد، وربما لا يُذكر أبوه بل جدّه مباشرة وهكذا، وهذا أمر شائع في كتب التراجم والسير.

فالنتيجة: أنّ حمّاد بن عثمان ثقة.

السادس: إدريس بن عبد الله بن سعد القمّي، وترجم له النجاشي بالقول:

((إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري، ثقة، له كتاب، وأبو جرير القمّي هو زكريا بن إدريس هذا، وكان وجهاً يروي عن الرضا

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٧/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(عليه السلام)، لـه كتـاب.

أخبرنـا أبـو الحسـين عـلي بـن أحمـد بـن محمـد بـن طاهـر الأشـعري، قـال: حدّثنـا محمـد بـن الحسـن بـن الوليـد، قـال: حدّثنـا محمـد بـن الحسـن الصفّـار، قـال: حدّثنـا العبـاس بـن معـروف، قـال: حدّثنـا محمـد بن الحسـن بـن أبي خالـد المعـروف بِشَـينُولَة قـال: حدّثنـا إدريـس بكتابـه)) [١].

وترجـم لـه الشـيخ الطـوسي في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم بالقـول:

((لـه مسـائل أخبرنـا بهـا ابـن أبي جيـد، عـن محمـد بـن الحسـن، عـن سـعد والحِمـيري، عـن أحمـد بـن أبي عبـد الله، عـن محمـد بـن الحسـن شَـنبُولَة، عـن إدريـس)) [٢].

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليـه، فطريـق الشـيخ الصـدوق في كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه إلى إدريـس بـن عبـد الله بـن سـعد الأشـعري صحيـح معتـبر، مضافـاً إلى وثاقـة نفـس إدريـس بـن عبـد الله بـن سـعد الأشـعري.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٤ الرقم ٢٥٩.
(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨٦ الرقم ١٢٠.

الطريق السابع والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إدريس بن هلال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إدريس بن هلال، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَوَيه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمد بن سنان، عن إدريس بن هلال))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطّار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: إدريس بن هلال، ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ترجمة من قبل النجاشي ولا الشيخ الطوسي، مضافاً إلى ندرة وروده في الروايات إلّا ما ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب ما يجب على

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٨.

من أفطر أو جامع في شهر رمضان، وأنّ الرجل من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) [١]، وذكره البرقي في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٢].

ولكن في ثبوت أصل الكتاب خدش، مضافاً إلى أنّ غاية ما يدل عليه الورود فيه كونه من طبقته (عليه السلام) دون الأكثر من ذلك.

ولم يرد بحقّ الرجل توثيق، ولكن مع ذلك قيل بوثاقته استناداً إلى جملة وجوه، منها:

الوجه الأول:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من أنّ الرجل ما دام قد أُشير إلى كونه من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كما في رجال البرقي ومن لا يحضره الفقيه، فيمكن القول: إنّه من غير البعيد أن يكون من الأربعة آلاف الذين وثّقهم ابن عقدة من أصحابه (عليه السلام) [٣].

والجواب عن ذلك تقدم مفصلاً في ألفاظ التوثيق والتضعيف، وانتهينا إلى أنّه لا أساس لهذه الدعوى، ولا يمكن الركون إليها، فهي تَشبِهُ دعوى القوم بأنّ كلّ أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) من الثقات، مع وجود جملة منهم ورد فيهم الخدش الصريح والانحراف الجلي بما لا

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٧٢ الرقم ٣١١.
(٢) ينظر: البرقي، الرجال: ص ٢٧٥ الرقم ٢٨٨.
(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٩٠.

يقبل الشك، وكلّ ذلك تقدم.

الوجه الثاني:

ما ذهب إليه غير واحد من أنّ للرجل كتاباً، وكتابه معتمد الأصحاب كما أشار إلى ذلك في روضة المتقين وخاتمة مستدرك الوسائل ومستدركات علم رجال الحديث [١].

والجواب عن ذلك واضح؛ فإنّه لم تكن كلّ الأصول معتمدة، بل كان بعضها معتمداً دون البعض الآخر، فضلاً عن القول باعتبار كلّ الكتب، وقد تقدم الكلام في ذلك قريباً فراجع.

نعم، ذكره ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة) في لسان الميزان، وقال في ترجمته: ((إدريس بن هلال، ذكره الكشي في رجال الشيعة، وقال: إنّه كان أحد رجال جعفر بن محمد وحَدّث)) [٢].

ومن الواضح أنّه لا دلالة في كلام ابن حجر على حسن الراوي، فضلاً عن وثاقته.

فالنتيجة: أنّ إدريس بن هلال مهمل في كتب الرجال، فلا اعتبار لمروياته.

---

(١) ينظر: المجلسي الأول، روضة المتقين: ١٤/ ٥٠، النوري خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٩٠، النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ٥٣١.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ١/ ٣٣٤ الرقم ١٠٢٨.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى إدريس بن هلال في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر، والرجل نفسه مهملٌ، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

الطريق الثامن والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن عمار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسحاق بن عمار، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأوّل: والد الصدوق علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: علي بن إسماعيل، وهذا الاسم من الأسماء المشتركة في علم الرجال بين الكثير من الرواة، ومن المعلوم أنّ من جملة الآليات الرجالية لفض الاشتراك ملاحظة الراوي عنه، والمروي عنه، وتحديد الطبقة، فهذا يَحِلُّ جملة من المشتركات، مضافاً إلى البحث في القرائن والشواهد والمؤيدات الأخرى من الأسماء والكُنى والألقاب ونحو

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧.

ذلك، كلٌّ بحسبه.

وقد وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ مائة وأربعة عشر مورداً كما ذكر ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (ﷺ)[1].

ثمّ إنّ علي بن إسماعيل من دون تقييد ينصرف إلى علي بن إسماعيل بن عيسى في طرق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه؛ وذلك لعِدّة أمور منها:

الأمر الأول:

أنّ الشيخ الصدوق قيّد علي بن إسماعيل بـ (ابن عيسى) في طرقه في المشيخة إلى جمع، منهم زرارة بن أعين وحريز بن عبد الله وحمّاد بن عيسى، وذكره من دون تقييد في طرق أخرى له مثل طريقه الثاني إلى حريز، والظاهر منه كذلك في طريقه إلى إسحاق بن عمّار.

الأمر الثاني:

أنّ الراوي عنه في كلا الموردين هو عبد الله بن جعفر الحميري، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فيبعد أن يراد منه علي بن إسماعيل بن شعيب الميثمي؛ والوجه في ذلك أنّ علي بن إسماعيل الميثمي من أصحاب

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث.

الإمام الرضا (عليه السلام)، ويروي عنه صفوان بن يحيى، وهو يروي عن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كرِبعَي بن عبد الله [١] وغيره، بينما علي بن إسماعيل في مشيخة الصدوق في طريق إسحاق بن عمّار هو يروي عن صفوان عن إسحاق بن عمّار.

ومن جانب ثالث: يبقى الحديث عن إعمال قواعد فَكّ الاشتراك بين علي بن إسماعيل الوارد في الطريق وعلي بن السندي، فإنّ هناك جملة من المشتركات بين الرجلين، منها:

أولاً: أنّ كلا الرجلين رَوى عن عثمان بن عيسى، فعلي بن إسماعيل روى عنه في الكافي في باب الجنائز [٢]، وعلي بن السندي روى عنه في الاستبصار [٣] وفي تهذيب الأحكام في باب النِّحل والهبة [٤].

ثانياً: روى الرجلان عن محمد بن إسماعيل، فقد روى علي بن إسماعيل عنه في الكافي في باب أنّ أول من أجاب وأقرَّ لله عزّ وجلّ بالرُبوبية هو رسول الله (صلى الله عليه وآله) [٥]، وروى عن السندي في كتاب تهذيب

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٣٦ ب: النرد والشطرنج ح ٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٧٣ ب: غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم ح ٥.
(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/ ٣١٤.
(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ١٥٨ ب: النحل والهبة ح ٦٥٢.
(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ١٢ ب: أنّ رسول الله (ص) أول من أجاب وأقر لله عزّ وجلّ بالربوبية ح ٣.

الأحكام في باب الذبائح [١].

ثالثاً: روى الرجلان عن حمّاد بن عيسى، فقد روى علي بن إسماعيل عنه في كتاب تهذيب الأحكام في باب حكم الجِنابة [٢]، بينما روى عنه السِّندي في باب الصلاة في السفر في كتاب تهذيب الأحكام[٣].

رابعاً: روى كلا الرجلين عن محمد بن عمر بن سعيد، فقد روى عنه علي بن إسماعيل في فضل المساجد والصلاة فيها في كتاب تهذيب الأحكام [٤]، وروى عنه السندي في باب صلاة الاستسقاء من تهذيب الأحكام [٥].

ومن الواضح أنّ كلّ ما تقدم إنّما هو مقتضى الاشتراك في الطبقة والمشايخ وهي ظاهرة موجودة في الرواة، ولكن في قبال ذلك هناك جملة من المؤشرات على الاختلاف وعدم الاتحاد، منها:

المؤشر الأول: الظاهر تأخّر علي بن إسماعيل عن علي بن السندي، بقرينة رواية علي بن إسماعيل عن سعد بن عبد الله المتوفى في حدود سنة (٣٠٠) للهجرة، كما ورد في باب الخمس والغنائم من باب

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ١٢٣ باب الذبائح والأطعمة وما يحل من ذلك ح ٥٣٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٣٣ ب: حكم الجنابة وصفة الطهارة منها ح ٣٦٩.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٢٠ ب: الصلاة في السفر ح ٥٤٩.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٦١ ب: فضل المساجد والصلاة فيها ح ٧٣٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٥٠ ب: صلاة الاستسقاء ح ٣٢٤.

تهذيب الأحكام [١].

المؤشر الثاني: فقد روى عنه محمد بن يحيى العطّار المتأخر عن سعد بن عبد الله؛ وذلك لأنّ ابنه أحمد يروي عنه كثيراً، وقد روى عنه ابن أبي جيد سنة (٣٥٦) للهجرة، وعليه فالأقرب وفاة محمد بن يحيى العطّار بعد سنة (٣٠٠) للهجرة ولعلّه بعقد أو أكثر.

ويُضاف إلى ذلك رواية عبد الله بن جعفر الحِميري، كما تقدّم في مشيخة الفقيه في طريقه إلى إسحاق بن عمار محل الكلام وغيره من الطرق.

وفي قبال ذلك، لم يرد في شيء من الروايات رواية سعد بن عبد الله أو محمد بن يحيى أو عبد الله بن جعفر الحِميري عن علي بن السندي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنّ الملاحظ رواية محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي كثيراً [٢].

وعليه، فموارد اختلاف علي بن إسماعيل وعلي بن السندي في الراوي والمروي عنه كثيراً، بل أكثر من موارد عدم الاختلاف، فعليه

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤/ ١٢٤ ب: الخمس والغنائم ح ٣٥٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٥٠ ب: صلاة الاستسقاء ح ٣٢٤، الكليني، الكافي: ٦/ ٣٥١ ب: العنب من كتاب الأطعمة ح٦، ب: من إليه الحكم وأقسام القضاة ح ٥٣٨.

فلا اطمئنان بالاتحاد.

وبناءً على ذلك، فعلي بن إسماعيل الوارد في طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن عمّار هو علي بن إسماعيل بن عيسى.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال علي بن إسماعيل بن عيسى، فلم نقف على ترجمة للرجل يُستفاد منها القول بوثاقته واعتبار حديثه.

وقد يُقال -كما قيل: إنّ من المحتمل القريب أنّ علي بن إسماعيل في طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن عمار هو ابن أخ إسحاق بن عمار، وهو ممن لم يُوثّقوا، فإنّ غاية ما قيل في حقّه ما ذكره النجاشي في ترجمة إسحاق بن عمّار: ((ابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشير بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث، وهذا لا يدلّ على التوثيق))[1].

ويرد عليه:

أولاً: أنّ كلمات النجاشي يمكن استفادة اعتبار مرويات الرجلين منها، خصوصاً مع تأكيده أنّهما من وجوه من روى الحديث، المستبطن بطبيعته لاطلاعهم على دقائق الحديث والرواية، وهذا المقدار كافٍ في الحكم باعتبار مروياتهم.

(١) ينظر: عباس الحاجياني، نخبة المقال في تمييز الأسناد والرجال: ص٣٦٧.

ثانياً: أنّ ما ذكر من القريب فهو ليس بقريب، فعلي بن إسماعيل في طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن عمّار يروي عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمّار، وأمّا إذا قيل بكونه ابن أخيه فالظاهر أنّه حينئذٍ لا يحتاج إلى واسطة، فالاختلاف الواضح في الطبقة يُبعِد ما قيل.

فتحصّل مما تقدم: أنّ علي بن إسماعيل الوارد في طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إسحاق بن عمّار لم يثبت توثيقه، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الرابع: صفوان بن يحيى بيّاع السابري، وهو أوثق أهل زمانه، تقدم.

الخامس: إسحاق بن عمّار، وفي المقام أطلق الشيخ الصدوق (قدس سره) ولم يقيّده بلقب معين أو من جهة معينة؛ ولذلك يُحتمل في المقام اثنان:

الأول: إسحاق بن عمّار بن حيان الكوفي الصَيرفي، مولى تَغلُب، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إسحاق بن عمّار بن حيان، مولى بني تَغلُب، أبو يعقوب الصيرفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، وأخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشير بن إسماعيل وكانا من وجوه من روى الحديث، روى إسحاق عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وذكر ذلك أحمد بن محمد بن

سعيد في رجاله، له كتاب النوادر يرويه عنه عدة من أصحابنا.

أخبرنا محمد بن علي قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد عن محمد بن الحسين، قال: حدّثنا غَيّاث بن كلوب ابن قيس البجلي عن إسحاق به))[1].

وذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) حيث قال بحقّه: ((إسماعيل بن عمّار الكوفي الصيرفي))[2].

وذكر في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) إسحاق بن عمّار من دون تقييد، لا بالكوفي الصيرفي ولا بالساباطي، قال بحقّه: ((ثقةٌ، له كتاب)) [3].

الثاني: إسحاق بن عمّار الساباطي، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((إسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل، وكان فطحياً، إلّا أنّه ثقةٌ، وأصله معتمد عليه، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله المفيد (رضي الله عنه) والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧١ الرقم ١٦٩.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٦٢ الرقم ١٨٣١.
(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٢٤.

عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن ابن أبي عُمير، عن إسحاق هذا))[1].

وكلاهما عاش في وقت واحد متقارب، وكلاهما ثقة، وأمّا مسألة الجزم بكون المراد منه في المقام أحدهما دون الآخر، فهذا مما لا قرينة واضحة تُساعِد عليه، يُضاف إلى ذلك احتمال اتحادهم في الرواة عنهما، واشتراكهما من هذه الجهة وارد.

ومن جهة ثالثة، فيُحتمل كذلك أن يكونا معاً مراداً للشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخته؛ من جهة اتحاد طريقه إليهما، فاقتصرا في الذكر على طريق واحد، ويُضاف إلى ذلك أنّه إذا كان مراده التعدّد فيبعد أن لا يذكر ما يشعر القارئ والمطالع للمشيخة من مراده في التعدّد والاختلاف.

وعلى جميع التقادير، فالرجلان ثقتان، معتبرا الحديث.

فالنتيجة: أنّ إسحاق بن عمّار بن حيان الكوفي الصيرفي ثقة، معتبر الحديث، وأنّ إسحاق بن عمّار الساباطي ثقة، وأصله معتمد.

وبناءً على ما تقدم، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إسحاق بن عمّار الكوفي الصيرفي، أو إلى إسحاق بن عمار الساباطي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن إسماعيل الوارد

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٤ الرقم ٥٢.

فيـه.

والصحيـح ان علي بن اسـماعيل الـوارد في الطريق هو علي بن إسـماعيل الميثمـي او يقـال لـه عـلي بـن إسـماعيل بـن ميثـم بـن يحيـى التـمار او يقـال لـه عـلي بـن السـندي والسـندي لقـب اسـماعيل والرجـل ثقـة معتـبر الحديـث فالنتيجة ان الطريق معتبر.

واسـحاق بـن عـمار سـواء كان الصـيرفي او السـاباطي فعـلى كلا التقديرين فالرجل ثقـة.

الطريق التاسع والعشرون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسحاق بن يزيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسحاق بن يزيد، فقد رويته عن محمد بن الحسن بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن المثنّى بن الوليد بن إسحاق بن يزيد)) [1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن المتوكل، تقدم أنّ الرجل معتبر الحديث.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، وهو من مشايخ الكليني، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وكذلك يُقال له: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، والرجل ثقة، بل لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٩.

الخامس: المثنّى بن الوليد وهو الحنّاط، ترجم له الشيخ النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مثنّى بن الوليد الحنّاط، مولى، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة.

أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح، قال: حدّثنا المثنّى بكتابه)) [١].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب رواه الحسن بن علي الخزّاز عنه)) [٢].

ولم يرد بحق الرجل توثيق صريح بألفاظ التوثيق المتعارفة، ولكن مع ذلك ذُكِرت جملة من الوجوه التي اُستدل بها على وثاقة الرجل، منها:

الوجه الأول:

ما ذكره المحقق النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل: ((قال أبو عمرو الكشي في رجاله: قال أبو النضر محمد بن مسعود، قال علي بن الحسن: سلام ومثنّى بن الوليد والمثنّى بن عبد السلام كلّهم

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٤ الرقم ١١٠٦.
(٢) الطوسي، الرجال: ص٢٤٩ الرقم ٧٤٨.

حنّاطون كوفيون لا بأس بهم[١].

وقد تقرر في محله أنّ قولهم: (لا بأس به) أي بوجه من الوجوه، فيفيد التوثيق كما عليه جماعة)) [٢].

وهذه التعبيرات وإن كانت تشير إلى حال الرجل من ناحية الحديث، إلّا أنّ إيراثها بنفسها للاطمئنان باعتبار مرويات الراوي وإن كانت غير بعيدة، ولكن يبقى في النفس منها شيء، نحتاج معه إلى تعضيده بجملة أخرى من القرائن والشواهد والمؤيدات.

الوجه الثاني:

رواية جمع ممن عُرِف بأنّه لا يروي إلّا عن ثقة، عن المثنّى بن الوليد وفي غير مورد، منهم:

الأول: ابن أبي عُمير، كما فيما رواه في المجالس عن أبيه: ((عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عُمير، عن مثنّى بن الوليد، عن أبي بصير قال: قال لي الصادق (عليه السلام): أما تَحزن؟ أما تَهتَم؟ أما تتألّم؟ قلت: بلى والله، قال: إذا كان ذلك منك فاذكر الموت ووحدتِك في قبرك وسيلان عينيك على خدّك وتقطّع أوصالك وأكل الدود من لحمك وبلاكَ وانقطاعكَ عن الدنيا، فإنّ ذلك يحثّكَ على

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ١/ ٨٠ ـ ٨١.

العمل ويردعكَ عن كثير من الحرص على الدنيا)) [١].

الثاني: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، كما تقدم في نفس طريق الصدوق إلى إسحاق بن يزيد، ويُضاف إلى ذلك ما رواه الكليني في الكافي: ((عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المثنى بن الوليد، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: صلّى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على حمزة سبعين صلاةً)) [٢].

السادس: إسحاق بن يزيد الطائي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إسحاق بن يزيد بن إسماعيل الطائي أبو يعقوب، مولى، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى أبوه عن أبي جعفر (عليه السلام)، له كتاب يَرويه عنه جماعةٌ.

أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر قالا: حدّثنا محمد بن علي أبو سَمينة الصَيرفي، عن إسحاق بن يزيد)) [٣].

وتعرّض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في عِداد أصحاب الإمام

---

(١) الصدوق، الأمالي: ص ٤٢٦، الحر العاملي: وسائل الشيعة: ٢/ ٤٣٦ ب: استحباب كثرة ذكر الموت ح ٢٥٧٤.

(٢) الكليني، الكافي: ٣/ ١٨٦ ب: من زاد على خمس تكبيرات ح ١.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٧٢ الرقم ١٧٢.

محمد الباقر (عليه السلام) ولم يتعرّض للحديث عن حاله [١].

نعم، تعرّض العامّة في كتب التراجم والرجال لذكر إسحاق بن يزيد في غير مورد، ولكن تارةً كان مطلقاً وأخرى مقيداً، والتقييد جاء تارةً بالبصري، وأخرى بالهَذلِي، وثالثة بالكوفي، ورابعةً بالخطّابي، وغير ذلك.

نعم، ذكره بنفس ما ورد به من عنوان ابن حجر (المتوفى ٨٥٢ للهجرة) في كتابه لسان الميزان، حيث قال: ((إسحاق بن يزيد بن إسماعيل الطائي، أبو يعقوب الكوفي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال: روى عن الباقر (رضي الله عنه)، وكان ثقة)) [٢].

وقد تقدم أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) وإن ذكره في رجال الإمام الباقر (عليه السلام) ولكنه لم يوثقه، ولعلّه وثّقه ولكن سَقط توثيقه من النسخ الواصلة إلينا، خصوصاً مع مطابقة ما في الترجمة لما ورد في رجال الطوسي حرفياً، فيَقرُب جداً أنّ السقط قد وقع في رجال الطوسي في ترجمة الرجل.

فتحصل ممّا تقدم: أنّ إسحاق بن يزيد بن إسماعيل الطائي الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٢٥ الرقم ١٢٥٤.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ١/ ٣٨١ الرقم ١١٩١.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إسحاق بن يزيد الطائي معتبر، صحيح، مضافاً إلى وثاقة نفس إسحاق بن يزيد الطائي.

الطريق الثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أسماء بنت عميس في خبر رد الشّمس على أمير المؤمنين (عليه السلام)

قال الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أسماء بنت عُميس في رد الشمس على أمير المؤمنين (عليه السلام) في حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطّان، قال: حدّثنا أبو الحسين محمد بن صالح، قال: حدّثنا عمر بن خالد المخزومي، قال: حدّثنا أبو نباتة عن محمد بن موسى، عن عمّار بن مهاجر، عن أم جعفر وأم محمد ابنتي محمد بن جعفر، عن أسماء بنت عميس وهي جدّتهما.

ورويته عن أحمد بن محمد بن إسحاق، قال: حدّثنا الحسين بن موسى النخاس، قال: حدّثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدّثنا عبد الله بن موسى، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عُميس))[1].

أمّا الكلام فيمن ورد اسمه في الطريق الأول وهم:

الأول: أحمد بن الحسين القطان، وهذا الرجل شيخ للصدوق،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٩.

وقد تتبعنا رواياته عنه فوجدناها في غير مورد منتشرة في غير كتاب، كعلل الشرائع في العِلّة التي سُمّي من أجلها يعقوب[١]، وكذلك عيون أخبار الرضا (عليه السلام)[٢] وغيرها، تارة يرد بهذا العنوان وأخرى بعنوان أحمد بن الحسن بن قطّان، ولعل الأمر يعود إلى التصحيف كما هو ليس بعزيز في أكبر من هذا الاختلاف، فكيف بهذا الاختلاف، خصوصاً مع التشابه في رسم الحروف وشكلها؟ وكذلك يرد بعنوان أحمد بن الحسن العطّار.

نعم، ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) اسماً آخر للرجل، وهو أبو علي بن عبد ربه (عبدون) العدل، كما ورد في المجلس الثالث والثمانين من الأمالي، الحديث الخامس.

ولم يرد في حقّ الرجل تصريح بالوثاقة بمعية ألفاظ التوثيق المتعارفة، ولكن مع ذلك ذُكِرت عدة وجوه للقول بوثاقته، منها:

الوجه الأول: ترحُّم الشيخ الصدوق عليه.

والجواب عن ذلك:

تقدم منا في الحديث في ألفاظ التوثيق وقلنا: إنّ الترحُّم سنخ ألفاظ وتعبيرات يراد من استعمالها الإشارة إلى كون المُترحَّم عليه

---

(١) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٤٣ ح ١.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١/ ١٨٩: ح ١.

محل عطف وعناية المُترحِّم، والطلب من الله سبحانه وتعالى أن يشمله برحمته، وهذه ألفاظ مستعملة عند المتشرعة بل عموم المسلمين إلى يومنا هذا، وهي مظهرة للجانب الإنساني والمعنوي، ولا علاقة لها بأي نحو من الأنحاء بالجانب العلمي المطلوب والمنظور في الوثاقة في الحديث، واعتبار المرويات بما يتضمنه من مقدمات علمية دقيقة وحساسة ومرتبة.

الوجه الثاني: تَرضِّي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه، كما ورد في أماليه في المجلس الخامس والخمسين والسابع والستين [1].

والجواب عن ذلك:

قد تقدم موسعاً أنّ المختار في الترضّي لا بدّ أن يُضاف إلى المنظور جهة أخرى في النظر إلى دلالة التَرضِّي النهائية، وهي المُترضّي نفسه، وانتهينا إلى أنّ ترضّي الشيخ الصدوق (قدس سره) بنفسه لا يمكن أن يورث الاطمئنان بوثاقة المُترضَّى عليه في الحديث واعتبار المرويات؛ وذلك لأنّ بعد التقصي والاستقراء وجدنا أنّه كثيراً ما يَترضّى على الكثير من الرواة الذي لم يُعلم بحالهم سوى من تَرضّيه عليهم، وهذا كاشف عن أنّ المناط في الترضّي لديه ليس هو النظر إلى مرويات الرجل وتقييم كتبه وأحاديثه وحالته العلمية وتراثه وتاريخه العلمي حتّى يمكن أن

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص ٢٩٩.

يقال بأنّه يقتضي الوثاقة في الحديث، بل أنّه نمط من أنماط إظهار الشكر والعطف والعناية على المُترضّى عليه، خصوصاً مع ما يلاحظ على تَرضيات الشيخ الصدوق من أنّ دائرتها عادة ما تكون للمشايخ المباشرين الذين تلقى منهم، ولعلّه من باب الاحترام والتقدير والشكر والعرفان بفضلهم.

ثمّ أنّ المقام مثال جيد للإشارة إلى مسألة مهمة، وهي:

أنّه لا يجب أن يُفهم من التوثيق في الحديث واعتبار المرويات التي سُيبنى عليها حكم شرعي ينسب إلى الله تعالى وتقدس على أنّه يمكن أن يخرج من لفظ قد يكون قد أُطلق لإظهار الاحترام والمحبة والتقدير، وقد يكون قد أدرج في الكتاب من النّساخ؛ لأنّه عادة ما يسمح الناسخ لنفسه إضافة جملة من الألفاظ كالتَرحُّم والتَرضِّي ونحو ذلك، وهذه مسألة يجب أن يُلتفت إليها في تقييم دلالة الألفاظ مثل التَرحُّم والتَرضِّي على الوثاقة في الحديث، وقد لاحظنا ذلك كثيراً في الكتب الأربعة الروائية والرجالية كذلك.

وبعبارة أخرى:

ليس التوثيق واعتبار المرويات أمر يمكن أن يؤخذ من عبارة هنا وهناك، وإنّما اعتبار المرويات وإدخالها في دائرة الاستدلال للأحكام الشرعية ونسبة ذلك الحكم للشريعة المقدسة أو بناء نظرية إسلامية عليه، يجب أن يكون نتيجة نهائية لتصفّح أحوال الراوي من جهات

متعددة، ومطالعة واطلاع على كتبه ومروياته ونشاطه العلمي وتلقّي الأعلام لنتاجاته العلمية، وبالتالي فهو مقتضى لتلك الجهات ونتيجة للنظر فيها معمّقاً دون أن يكون نتيجة النظر بسطحية للأمر والبحث عن أي شيء يمكن أن يتمسك به لإثبات كونه معتبر الرواية، فهذا ليس من المنهج العلمي بشيء -وإن اعتمده جمع في كل زمان ومكان مع الأسف- ولا يمكن أن يُعتمَد عليه كمَنهج علمي يمكن أن يُطمأن بكون نتائج مُنجّزة ومُعذّرة أمام الله سبحانه وتعالى.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن الحسين (الحسن) القطّان لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا تكون مروياته معتبرة، وأمّا ما بقي من رواة السند فبين مجهول ومهمل وعامي ومن لم يرد شيء في حقّه، فلا داعي للحديث عنهم، فالطريق غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن الحسين أو الحسن القطّان.

نعم، ذُكِر في أسماء بنت عُميس أنّها أسماء بنت عُميس بنت مَعد الخَثعَمية، أمّها هند، وهي خَولة بنت عَوف الجَرِشيّة الكنانية التي هي أكرم الناس أصهاراً، وأسماء وسامي زوج حمزة وسلامة الخَثعَميات بنات عميس وأخواتهُنّ لأمهنّ لبابة زوج العبّاس، وميمونة زوج النبي (صلى الله عليه وآله)، أسلمت قبل دخول النبي (صلى الله عليه وآله) دار الأرقم بمكة، وبايعت وهاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فولدت له هناك عبد الله ومحمد وعون، ولمّا قُتِل جعفر عنها

بمؤتة سنة (٨) من الهجرة خلف عليها أبو بكر، فولدت له محمد بن أبي بكر، ولمّا توفي عنها تزوجها أمير المؤمنين (عليه السلام) فولدت له يحيى وعون.

روى عنها من الرجال عمر بن الخطّاب، وأبو موسى الأشعري، وابنها عبد الله بن جعفر، وابن عباس، وحفيدها القاسم بن محمد، وابن أختها عبد الله بن شدّاد بن الهاد، وعُروَة، والمسيّب، وغيرهم.

ومن أبناء حفيدتها أم عون، وأم جعفر، وأم محمد، بنات محمد بن جعفر، وفاطمة بنت الحسين وغيرهنّ[١].

والظاهر أنّ الشيخ الصدوق إنّما ذكر هذا الحديث ليَحتَجّ به على المخالفين من باب أنّ الفضل ما شهد به الغير أو الآخر كما يقال.

أمّا الكلام فيمن ورد اسمه في الطريق الثاني وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن إسحاق، وهو أحمد بن محمد بن إسحاق المُعاذي، ولم نجد في ترجمة الرجل الشيء الكثير الذي يصلح أن يكون منشأ لمعرفة حال الرجل من ناحية الوثاقة واعتبار الحديث.

نعم، تَرضّى عليه الشيخ الصدوق في كمال الدين[٢]، وقد استند إلى هذا التَرَضّي جمع، فقالوا بوثاقة الرجل.

---

(١) ينظر: حسن الخرسان، شرح مشيخة الفقيه: ص ٢٨ هامش رقم ١.

(٢) ينظر: الصدوق، كمال الدين: ١/ ٢١٧ ح ٢.

ولكن تقدم الحديث في نقد ذلك، وقلنا:

إنّ الوثاقة في الحديث واعتبار مرويات الراوي في الاستدلال على الحكم الشرعي المنسوب للشريعة المقدسة شيء لا يمكن استكشافه من لفظ يحتمل فيه محتملات، مضافاً إلى عدم وجود ما يعضُده في ترجمة الرجل من كتب ومصنفات ومرويات وجهد علمي قابل للتقييم والتدقيق لكي يمكن أن يخرج منه بنتائج، ولا يصح التقاط لفظ هنا أو هناك للانتهاء بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وبالتالي إدخالها في دائرة اثبات الحكم الشرعي المنسوب للشريعة المقدسة.

فالنتيجة: أنّه لم يثبت توثيق أحمد بن محمد بن إسحاق، فالطريق غير معتبر، وبالتالي فلا داعي للاستمرار في تحقيق رواة السند.

نعم، نفس حديث رد الشمس إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) له طرقه الأخرى التي يمكن الاحتجاج بها لإثبات صدوره، فراجع[1].

---

(١) حديث ردّ الشمس أخرجه جمع من الحفّاظ الأثبات بأسانيد جّمة، صحّح جمع من مهرة الفنّ بعضها، وحكم آخرون بحسنه، وشدّد جمع منهم النكير على: ابن حزم وابن الجوزي وابن تيميّة وابن كثير الذين ضعفوا الحديث.
وجاء آخرون من الأعلام وقد عظم عليهم الخطب بإنكار هذه المأثرة النبويّة، والمكرمة العلويّة الثابتة، فأفردوها بالتأليف، وجمعوا فيه طرقها وأسانيدها، فمنهم:
١- أبو بكر الورّاق: له كتاب من روى ردّ الشمس، ذكره له ابن شهر آشوب في المناقب: ٢/ ٣٥٣.
٢- أبو الحسن شاذان الفضلي: له رسالة في طرق الحديث، ذكر شطراً منها

الحافظ السيوطي في اللآلئ المصنوعة: ١/ ٣٨٨.

٣- الحافظ أبو الفتح محمّد بن الحسين الأزدي الموصلي: له كتاب مفرد فيه، ذكره له الحافظ الكنجي في كفاية الطالب: ص ٣٨٣ باب ١٠٠.

٤- أبو القاسم الحاكم ابن الحذّاء الحسكاني النيسابوري الحنفي: له رسالة في الحديث أسماها مسألة في تصحيح ردّ الشمس وترغيم النواصب الشّمس، ذكر شطراً منها ابن كثير في البداية والنهاية: ٦/ ٨٨.

٥- أبو عبد الله الجعل الحسين بن عليّ البصري ثم البغدادي: المتوفّى (٣٩٩)، له كتاب جواز ردّ الشمس ذكره له ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٣/ ٣٥٣).

٦- أخطب خوارزم أبو المؤيّد موفّق بن أحمد: المتوفّى (٥٦٨) له كتاب ردّ الشمس لأمير المؤمنين، ذكره له معاصره ابن شهر آشوب (٢/ ٣٦٠).

٧- أبو عليّ الشريف محمّد بن أسعد بن عليّ بن المعمر الحسني النقيب النسّابة: المتوفّى (٥٨٨). له جزء في جمع طرق حديث ردّ الشمس لعليّ، أورد في أحاديث مستغربة. لسان الميزان: ٥/ ٨٥ رقم ٧٠٣١.

٨- الحافظ جلال الدين السيوطي: المتوفّى (٩١١). له رسالة في الحديث أسماها كشف اللبس عن حديث ردّ الشمس.

٩- أبو عبد الله محمّد بن يوسف الدمشقي الصالحي تلميذ السيوطي: المتوفّى (٩٤٢)، له جزء: مزيل اللبس عن حديث ردّ الشمس، ذكره له برهان الدين الكوراني المدني في كتابه الأمم لإيقاظ الهمم (ص ٦٣).

الطريق الحادي والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن أبي فديك

قال الشيخ الصدوق في مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه أنّه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن أبي فديك فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سِنان، عن المفضّل بن عمر، عن إسماعيل بن أبي فديك)) [١].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس، وفي البداية نتحدث عن أحمد بن إدريس، فإنّه هو الأشعري القمّي الثقة الفقيه، كثير الحديث، مات بالقَرعَاءِ سنة ستة وثلاثمائة من طريق مكة على طريق الكوفة، صحيح الرواية كما وصفه بذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة [٢]، وهو والد الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمّي محل الكلام.

وكان للحسين بن أحمد بن إدريس دور مهم في نقل تراث والده المؤلف من الكتب والمصنفات والروايات إلى الجِيل الذي جاء من بعده، وهذه ظاهرة طبيعية في العوائل العلمية، فعادة ما يقع تُراثُهم الفكري

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٧.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٩٢ الرقم ١٢٨.

والروائي في يد ورثتهم وأبنائهم، فقد يُحسِنون التصرف في النقل إلى الأجيال القادمة كما فعل الحسين بن أحمد بن إدريس، وقد لا يُحسِنون صنعاً كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في أمر ورثة وأبناء الغضائري.

ومن هنا نلاحظ أنّ دائماً ما يروي الحسين بن أحمد بن إدريس عن والده أحمد بن إدريس، وهذا ظاهر في طرق الشيخ الصدوق إلى جملة من الرواة الذين أخذ منهم مروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

فعلى سبيل المثال، وقع في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن أبي فديك محل البحث، وكذلك جمع منهم:

١ ـ طريق الشيخ الصدوق إلى عطاء بن السائب، حيث قال:

((وما كان فيه عطاء بن السائب، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أبي الصَهبان، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، عن أبان الأحمر، عن عطاء بن السائب)) [1].

٢ ـ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمر بن حَنظلة حيث قال: ((وما كان فيه عمر بن حَنظلة، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٠.

أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحُصَين، عن عمر بن حنظلة))[١].

٣ـ روى عنه الشيخ الصدوق طريقه إلى جمع ممن روى عنهم في كتاب من لا يحضره الفقيه، منهم:

١ ـ زياد بن مالك الجعفي.

٢ ـ داود الرَقّي.

٣ ـ بشار بن يسار.

٤ ـ محمد بن علي بن محبوب.

٥ ـ عبد الله بن القاسم.

٦ ـ عبد الله بن الحَكم، وغيرهم.

٤- وقوع الرجل في طريق روايات للشيخ الصدوق (ﷺ) عن ابن محبوب في كتاب الصلاة، كذلك بوساطة أبيه [٢].

وذكر الشيخ الطوسي روى حيدر جميع مصنّفات الشيعة وأصولهم عن محمد بن الحسن بن الوليد، وعن الحسين بن أحمد بن إدريس، وعن جعفر بن قَولَويه [٣].

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٧.

(٢) ينظر: الصدوق من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٣.

(٣) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ٩/ ٦٢٩.

والغاية من سرد ما تقدم الانتهاء إلى نتيجة، وهي:

أنّه دائماً ما يروي الحسين بن أحمد بن إدريس بواسطة والده أحمد بن إدريس.

ثمّ أنّه قد كان للرجل تواجد في جملة مواقف، منها:

الموقف الأوّل: حضوره عند وفاة أبي جعفر محمد بن عثمان العَمري، وإيصائه إلى الحسين بن روح.

الموقف الثاني: حضوره مع جماعة عند علي بن محمد السَّمري ببغداد، وإخباره إيّاهم عن الإمام (عليه السلام) بموت والد الصدوق في السَّاعة التي تُوفّي بها [1].

وقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقول:

((الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري، يُكنّى أبا عبد الله، روى عنه التَلعَكبري وله منه إجازة)) [2].

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث واعتبار مروياته:

فلم يرد في حق الرّجل في كتب الرجال التي بأيدينا من المتقدمين

(١) ينظر: النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٣/ ٨٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص٤٢٣ الرقم ٦٠٩٤.

من أصحابنا ما يدل على وثاقته صراحةً، ولكن مع ذلك ذُكِرت في المقام عدة وجوه للاستدلال على ذلك، منها:

الوجه الأول: كَثرة تَرحُّم الشيخ الصدوق عليه.

والجواب عن ذلك:

أنّ معنى التَرحُّم كون المُترحَم عليه محل عناية واهتمام المُترحِم، وهو لفظ شائع التداول بين المسلمين عموماً، ولا علاقة له بالتوثيق في الحديث لا من قريب ولا من بعيد؛ للاختلاف الواضح بين مقدمات اعتبار الحديث ومقدمات ودواعي الترحم.

وبعبارة أخرى:

إنّه يمكن أن يُحسبَ على ألفاظ الأخلاق والألفاظ الشرعية منها على الألفاظ العلمية المطلوبة في محل الكلام.

الوجه الثاني: تَرضّي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه، وقد ظهر ذلك من جملة من الموارد المتقدمة.

والجواب عن ذلك:

لا إشكال ولا شبهة في دلالة التَرضّي بنفسه على أكثر من الترحّم في جهة الوثاقة في الحديث، ولكن مع ذلك بنينا على اعتبار المترضي نفسه في المحصلة النهائية لدلالة الترضي، فقلنا بحسب المختار:

دلالة التَرضّي بنفسه على الوثاقة في الحديث إذا صدر من مثل بعض الشخصيات كالشيخ الطوسي (قدس سره) أو النجاشي (رحمه الله)، ولم نقبل دلالته على الوثاقة في الحديث إذا صدر عن مثل الشيخ الصدوق (قدس سره) والشيخ المفيد (قدس سره) على تفصيل تقدم[1].

ولكن مع ذلك يبقى التَرضّي حاملاً لقيمة احتمالية معينة نافعة في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الحسين بن أحمد بن إدريس، ولكن يحتاج الاطمئنان باعتبار مروياته إلى متمم ومكمل.

الوجه الثالث:

أنّ الرجل شيخ إجازة قصده التَلعَكبري وأخذ منه الإجازة، كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره).

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم أنّ المختار في باب الإجازة عدم دلالتها بنفسها على الوثاقة في الحديث واعتبار مرويات شيخ الإجازة، ونُضيف إلى ذلك أنّ شيخوخة الإجازة على أنماط متعددة:

١ ـ أن يكون شيخ إجازة عام، يُستجاز منه في رواية مروياته الخاصة لمعروفيته ومعروفية موقعيته العلمية، ولا شَكّ في أنّ ما تحمله

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٧٩، ٨٢، ٩٠.

شيخوخة الإجازة هنا من قيمة احتمالية في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مروياته كبيرة نسبياً.

٢ ـ أن يكون شيخ إجازة خاص برواية مرويات خاصة، كمرويات والده أو جده أو أخيه أو ممن له صلة به، كالحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمّي وروايته لمرويات والده، فهنا لمشيخة الإجازة قيمة احتمالية صغيرة في مقام إثبات الاطمئنان باعتبار مرويات الحسين بن أحمد بن إدريس.

فحاصل جميع شيخوخة الإجازة وتَرضّي الصدوق على الحسين بن أحمد بن إدريس لم يرث لدينا الاطمئنان باعتبار مروياته.

الوجه الرابع:

ما ورد من توثيق له من الشيخ الطوسي (قدس سره) نقله عنه ابن حجر (المتوفى ٨٥٢ للهجرة) في كتابه لسان الميزان، حيث قال:

((الحسين بن أحمد بن إدريس القمّي، أبو عبد الله، ذكره الشيخ الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية وقال: كان ثقة، روى عن أبيه عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه والتَلعَكبري وغيرهم)) [١].

وهذا متمم واضح لدينا لوثاقة الحسين بن أحمد بن إدريس

(١) ابن حجر، لسان الميزان: ٢/ ٢٦٢ الرقم ١٠٩٨.

الأشعري القمّي والانتهاء إلى اعتبار مروياته، فالرّجل ثقة، معتبر الحديث.

ثمّ أنّه هناك جملة من القرائن والشواهد والمؤيّدات ظهرت لنا حال تتبع أحوال الحسين بن أحمد بن إدريس، تؤكد أنّ دور الرجل كان شرفياً في نقل حديث أبيه إلى الأجيال اللاحقة، -كما تقدّم الإشارة إليها فيما تقدّم- كروايته عن أبيه دائماً، سواء في الطرق أو الروايات وغيرها، وهذا طبيعي لرغبته في نشر تراث والده وإيصاله إلى الأجيال اللاحقة، ومن أجل ذلك صار محل طلب الإجازة من قبل التَلعَكبري لهذا الغرض وغيره.

وعليه، فنحن على تقدير عدم تمامية وثاقة الحسين بن أحمد في الحديث فلا يَضُرّ؛ لشرفية دوره دون أن يكون له تأثير يقتضي في نقل الرواية وإبداء فهمه ورأيه في السند أو المتن والرجال وأحوالهم وتقييماتهم كما يفعل أصحاب الرأي والنظر.

والمتحصل مما تقدم: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

مضافاً إلى أنّه لا حاجة إلى ثبوت وثاقته من باب كون دوره شرفياً اعتبارياً بحتاً، فلا يضر في مثل هؤلاء الأشخاص الذين يتولون عملية نقل الأحاديث بصورة كون دورهم دوراً شرفياً، لا يضر عدم اعتبار ما يروونه من عدم ثبوت وثاقتهم.

الثاني: أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو علي الأشعري القمّي، كان ثقةً فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرواية، له كتاب نوادر، أخبرنا عدة من أصحابنا إجازة عن أحمد بن جعفر بن سُفيان عنه، ومات أحمد بن إدريس بالقَرعاء سنة ست وثلاثمائة من طريق مكة على طريق الكوفة)) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري القمي، كان ثقة في أصحابنا، فقيهاً، كثير الحديث صحيحه، وله كتاب النوادر، كتاب كبير، كثير الفائدة، أخبرنا بسائر رواياته الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سُفيان البَزوفَري، عن أحمد بن إدريس، مات أحمد بن إدريس بالقَرعَاء في طريق مكة سنة ست وثلاثمائة)) (٢).

وتعرّض لذكره كذلك في رجاله في موردين:

الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٢ الرقم ٢٢٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧١ الرقم ٨١.

(عليه السلام) وقال بحقّه: ((أحمد بن إدريس القمّي، المعلم، لحقه (عليه السلام) ولم يروِ عنه)) [١].

الثاني: حينما عَدّه في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال:

((أحمد بن إدريس القمّي الأشعري، يُكنّى أبا علي، وكان من القُوّاد، روى عنه التَلعَكبري، قال: سمعت منه أحاديث يسيرة في دار ابن همام وليس لي منه إجازة))[٢].

وعليه، فحال الرّجل ووثاقته وعلو منزلته ليست محلاً للخدش والحديث.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: المفضّل بن عمر الجُعفي، وهو من الشخصيات الجدلية كمحمد بن سنان وأحمد بن هلال العَبرتائي وأمثاله، والكلام فيهم طويل الذيل كما لا يخفى؛ ولذلك أوكلنا البحث في هذه الشخصيات الجدلية إلى بحث مستقل يَهتمّ بالحديث عنهم، وبحمد الله أكملنا تلك

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٩٧ الرقم ٥٨٣١.

(٢) المصدر نفسه: ص٤١١ الرقم ٥٩٥٦.

الأبحاث وطبع كتابنا بعنوان المفضل بن عمر -بحث رجالي فراجع[١].

ولكن حيث أنّه لا بدّ من إظهار مختارٍ في المقام فصار لزاماً علينا إعطاء المختار إجمالاً، تاركين تفصيل البحث إلى محله كما تقدم، وذكرنا بأنّه يراجع فيه البحث المستقل في المفضّل بن عمر، فنقول:

الظاهر أنّه لا وصول لحالة الاطمئنان بشخصه من جهة الوثاقة في الحديث، وعليه فلا اعتبار لمروياته وذلك لجملة أمور نشير إلى بعض منها :

١ ـ ما أورده النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة من القول بحقّه: إنّه فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبئ به، وقيل: إنّه خطابياً، وقد ذُكِرت له مصنفات لا يُعوّل عليها، وإنّما ذكرناه للشرط الذي قدمناه، له كتاب ما افترض الله على الجوارح من الإيمان، وهو كتاب الإيمان والإسلام والرواة له مضطربون الرواية له [٢].

وترجم له ابن الغضائري في الضعفاء، بالقول:

((المفضل بن عمر الجعفي، أبو عبد الله، ضعيف، مُتهافِت، مرتفع القول، خطابي، وقد زيد عليه شيء كثير، وحمل الغُلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي

(١) ينظر: عادل هاشم، المفضل بن عمر، بحث رجالي.
(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٤١٦ الرقم ١١١٢.

الحسن (عليه السلام)[١].

وقال الكشي بحقّه بعد أن أورد جملة من الروايات الدالة على المدح فيه: ((لعل هذا الخبر إنّما رُوِي في حال استقامة المفضّل قبل أن يصير خطابياً)) [٢].

وجملة من الروايات المُشيرة إلى ضعف الرجل، منها:

١ ـ صحيحة إسماعيل بن جابر قال: ((سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول للمفضل بن عمر الجعفي: يا كافر يا مشرك، ما لك ولابني؟ يعني إسماعيل بن جعفر، وكان منقطعاً إليه يقول فيه مع الخطابية، ثم رجع بعد))[٣].

٢ ـ رواية لحمّاد بن عثمان عن إسماعيل بن عامر قال:

((دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فوصفت له الأئمة حتّى انتهيت إليه قلت: وإسماعيل من بعدك؟ فقال: أمّا ذا فلا، قال حمّاد: فقلت لإسماعيل: ما دعاك أن تقول: وإسماعيل من بعدك؟ قال: أمرني المفضّل بن عمر)) [٤].

والحديث طويل الذيل كما قلنا، وما تقدم ما هو إلّا النتيجة

(١) ابن الغضائري: الرجال: ص ٨٧ ـ ٨٨ الرقم ١١٧.
(٢) ينظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٤ الرقم ٥٨٥.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٦١٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦١٨.

التي وصلنا إليها بعد التأمل بحال الرجل، وجملة الروايات المادحة والذامّة فيه، ونترك التعرض للتفصيلات إلى محله فراجع[١].

السادس: إسماعيل بن أبي فديك، ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ترجمة للرجل في كتب الرجال لأصحابنا المتقدمين؛ ولذلك فالرجل عندنا غير واضح السيرة، بل مهمل.

وعندما بحثنا في كتب العامة وجدنا ورود اً لمحمد بن إسماعيل بن أبي فَدِيك، ولكن طبقة إسماعيل هناك لا تتناسب مع طبقته عند أصحابنا؛ فلذلك صرفنا النظر عنه.

ثمّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أمور في الرجل:

الأمر الأول: أنّ له كتاباً، وكتابه معتمد، بقرينة رواية محمد بن سنان عن المفضل بن عمر عنه، كما في مشيخة الفقيه[٢].

ولكن يمكن الاعتراض على هذا القول، بأنّ مسألة كون الكتاب معتمداً فهذا اجتهاد لا دليل عليه.

الأمر الثاني: نقل الوحيد (قدس سره) مدح إسماعيل بن أبي فَدِيك عن خاله المجلسي (قدس سره)[٣].

---

(١) ينظر: عادل هاشم، المفضل بن عمر، بحث رجالي.

(٢) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٧، النمازي: مستدركات علم رجال الحديث: ١/ ٦١٧.

(٣) ينظر: المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٤٧.

ولكن يرد عليه:

أولاً: أنّه لا وجود لذلك المدح في الوجيزة بالمقدار الذي بحثنا فيه.

ثانياً: أنّ هذا على تقدير وجوده في الوجيزة، فمع ذلك لا ينفع لإثبات اعتبار مرويات ابن أبي فَدِيك؛ لأنّه من الواضح أنّه اجتهاد ناتج عن إعمال النظر للمجلسي (قدس سره)، ولم يُقِم الأدلة والقرائن على ذلك.

الأمر الثالث: ما ذكره جمع في غير مورد وفي غير كتاب، وحاصله أنّ اسم أبي فَدِيك هو دينار، وعليه فيكون هو إسماعيل بن أبي دينار الثقة [1].

والجواب عن ذلك:

أنّه لم يقم دليل على اثبات الاتحاد، بل الأمر لا يعدو أكثر من احتمال لا تساعد سيرة العقلاء على اعتماده والبناء عليه؛ لخلوه من القرائن والشواهد والمؤيدات.

فالنتيجة: أنّ إسماعيل بن أبي فَديك لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتاب من لا يحضره

(١) ينظر: علي البروجردي، طرائف المقال: ٢/ ٨.

الفقيه إلى إسماعيل بن أبي فَديك غير معتبر، بل ضعيف بغير واحد، منهم: محمد بن سنان والمفضّل بن عمر، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة إسماعيل بن أبي فَدِيك نفسه.

الطريق الثاني والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن جابر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل بن جابر، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحِميري، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن إسماعيل بن جابر))[1].

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحِميري، ثقة، من مشايخ الكليني، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى، وهو محمد بن عيسى بن عُبيد بن يقطين، أي اليقطيني، والرجل كذلك ممن قيل فيه كلام كثير، وتعارض فيه التوثيق والتضعيف؛ ولذلك أفردنا له بحثاً مستقلاً تقدم فيما سبق في شخصية الرجل مفصلاً، وطبع في كتاب مستقل تحت عنوان (محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني بحث رجالي).

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢.

وقد انعكست هذه الآراء والتوثيقات والتضعيفات على الموقف النهائي من مروياته مع كثرة ما روى في المجاميع الروائية؛ ولذلك نُحيل القارئ الكريم إلى كتابنا المذكور.

ولكن لا بدّ من إعطاء مختار في المقام بحال الرجل؛ حتّى يتسنّى لنا الاستمرار في تقييم الطرق، فالصحيح وثاقة الرجل، والذي يمكن استفادته مما يلي:

أولاً: ما ذكره الشيخ النجاشي بحقّه في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، حيث أنّه قال: ((جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حَسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ورأيت أصحابنا يُنكرون هذا القول ويقولون: من مثل أبي جعفر بن محمد بن عيسى سكن بغداد؟

قال أبو عمرو الكشي: نصر بن الصباح يقول: إنّ محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السن من أن يروي عن ابن محبوب.

قال أبو عمرو: قال القُتيبي: كان الفضل بن شاذان (رحمه الله) يُحبّ العُبيدي ويثنّي عليه ويمدحه ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله، وبحسبك هذا الثناء من الفضل (رحمه الله).

وذكر محمد بن جعفر الرزاز أنّه سكن سوق العطش، له من الكتب كتاب الإمامة، كتاب الواضح المكشوف في الرد على أهل الوقوف، كتاب المعرفة، كتاب بُعد الإسناد، كتاب قُرب الإسناد، كتاب الوصايا، كتاب اللؤلؤة، كتاب المسائل المجربة، كتاب الضياء، كتاب الطرائف، كتاب التوقيعات، كتاب التَجمّل والمروءة، كتاب الفيء والخمس، كتاب الرجال، كتاب الزكاة، كتاب ثواب الأعمال، كتاب النوادر.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن الحِميري، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بكتبه ورواياته، وعن أحمد بن محمد عن سعد عنه بالمسائل)) [1].

نعم، استثناه ابن الوليد لجملة من مرويات محمد بن عيسى بن عُبيد منها:

١ ـ ما رواه من كتب يونس بن عبد الرحمن.

٢ ـ ما رواه بإسناد منقطع مما أورده عنه محمد بن أحمد بن يحيى في كتابه نوادر الحكمة.

وفهم الشيخ الصدوق (قدس سره) من هذا الاستثناء الخدش في وثاقته، وتبعه في ذلك جمع منهم الشيخ الطوسي، كما ورد في فهرست كُتب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ الرقم ٨٩٦.

الشيعة وأصولهم، حيث قال بحقّه: ((ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة وقال: لا أروي ما يَختصّ بروايته)) [١].

وكذلك في كتاب الإستبصار، حيث قال:

((إنّ هذا الخبر مرسل منقطع، وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس وهو ضعيف، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (رحمه الله) من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة، وقال: ما يختص بروايته لا أرويه، ومن هذه صورته في الضعف لا يُعترض بحديثه))[٢].

ولكن أشرنا في مبحث ألفاظ التوثيق والتضعيف فيمن استثني من رجال نوادر الحكمة ما له ربط بالمقام، مضافاً إلى إحالة الكلام مفصلاً إلى البحث المستقل بجملة من الرواة منهم: محمد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني لكثرة الحديث عنه، وقد تم ذلك الحديث وذلك البحث فراجع[٣].

وعلى كلّ حال، فما تقدم من الخدش في الرجل لا يرقى إلى مستوى المنع من حصول الاطمئنان بوثاقته واعتبار مروياته.

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١٦.

(٢) الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ٣/ ١٥٦.

(٣) ينظر: عادل هاشم، محمد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني، بحث رجالي.

فالنتيجة: أنّ محمد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني ثقة، معتبر الحديث.

الرابع: صفوان بن يحيى بيّاع السابري، ثقة، أوثق أهل زمانه، بل لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة كما تقدم.

الخامس: إسماعيل بن جابر، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة تحت عنوان إسماعيل بن جابر الجعفي:

((روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وهو الذي روى حديث الآذان، له كتاب ذكره محمد بن الحسن بن الوليد في فهرسته، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى عنه)) [1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((إسماعيل بن جابر، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن عيسى بن عُبيد، عن صفوان، عن إسماعيل بن جابر)) [2].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢ ـ ٣٣ الرقم ٧١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٣ الرقم ٤٩.

وتَرجَم له في رجاله حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام) بالقول: ((إسماعيل بن جابر الخثعمي الكوفي، ثقة، ممدوح، له أصول، رواها عنه صفوان بن يحيى)) [١].

والظاهر أنّ الخَثعَمي تصحيف الجعفي، خصوصاً مع قرب الرسم للحروف، وعلى كلّ حال فقد ذكر الكشي في عنوان إسماعيل بن جابر الجعفي ما نصّه: ((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي الصباح، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: هلك المُتَريّسُون في أديانهم، منهم: زرارة وبريد ومحمد بن مسلم وإسماعيل الجعفي، وذكر آخر لم أحفظه)) [٢].

وقد ذكر جمع أنّ في الرواية خدش بالرجل، فيتعارضان ويسقطان، وبالتالي فلا اعتبار لمرويات الرجل، ولكن يمكن الخدش في هذه الرواية سنداً ودلالة.

أمّا سنداً، فمن جهة جبريل بن أحمد؛ فإنّه مهمل، لم يتعرّض لتوثيقه، فلا اعتبار لمروياته، مضافاً إلى ورود أبي الصباح الذي يمكن أن يكون الكناني الذي وثقه النجاشي والشيخ الطوسي، ويمكن أن يكون غيره، وعليه فالسند غير تام.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٢٤ الرقم ١٢٤٦.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٣٦ الرقم ٣٥٠.

وأمّا من دلالة، فالظاهر أنّ الرواية صادرة تقيةً؛ والوجه في ذلك أنّ هناك جملة من الروايات صَدرت بحق بعض الرواة لدواعٍ كانت موجودة في زمن الإمام الصادق (عليه السلام) وغيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، خوفاً على أرواح هؤلاء الرواة نتيجة ما كانوا يعيشونه من ظروف قاسية جداً بلحاظ السلطات الحاكمة، والشاهد على ذلك في الرواية محل الكلام، وورود زرارة ومحمد بن مسلم وهم ممن ورد فيهم هذا النمط من الروايات، وعليه فالرواية ضعيفة سنداً ودلالة.

ثمّ أنّ إسماعيل بن جابر ممن روى عنه صفوان بن يحيى بيّاع السابري، الذي ثبت لدينا أنّه لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، وهو ـ أي روايته عنه ـ واضح في غير مورد، منها:

١ ـ ما رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) في معاني الأخبار، حيث قال:

((حدّثنا أبي (رحمه الله) قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، ومحمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن صفوان بن يحيى، عن إسماعيل بن جابر، عن رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[1]، قال: المشهود يوم عرفة، والمجموع له الناس يوم القيامة))[2].

---

(١) سورة هود: الآية ١٠٣.

(٢) الصدوق: معاني الأخبار، ص ٢٩ ب: معنى الشاهد ح ١.

ثانياً: ما رواه الشيخ الطوسي في الاستبصار في باب كميّة الكُر:

((أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عُمقه في ذِراع وشِبر سِعتُه))[1]، وكذلك غيرها من الموارد[2].

وعلى كلا التقديرين، سواء أكان الخَثعمي فهو موثّق بتوثيق الشيخ الطوسي في رجاله، أو كان الجُعفي فهو موثق من جهة رواية صفوان بن يحيى بيّاع السابري عنه الذي لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة.

فالنتيجة: أنّ إسماعيل بن جابر الجعفي أو الخثعمي كلاهما ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى إسماعيل بن جابر سواء أكان الجعفي أو الخثعمي فهو صحيح، معتبر، مضافاً إلى وثاقة كلٍّ من إسماعيل بن جابر الجعفي وإسماعيل بن جابر الخَثعمي.

---

(١) الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ١/ ١٠ ب: كمية الكر ح ١٢.

(٢) ينظر: الطوسي: الاستبصار: ٢/ ١٧٩ ب: الطيب ح ٥٩٥، تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٣ ب: أحكام فوائد الصلاة ح ٣٥٣.

الطريق الثالث والثلاثون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن عبد الرّحمن الجُعفي الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إسماعيل الجُعفي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجِيلَويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سِنان، وصفوان بن يحيى، عن إسماعيل بن عبد الرّحمن الجُعفي الكوفي)) [١].

يقع الكلام أولاً في من يَروي عنه في هذا الطريق، وهو:

إسماعيل بن عبد الرحمن الجُعفي الكوفي، تَرجَم له النجاشي في ضمن ترجمة بَسطام بن الحُصين بن عبد الرحمن الجعفي، بالقول: ((بَسطام بن الحُصين بن عبد الرحمن الجعفي، ابن أخي خيثمة وإسماعيل، كان وجهاً في أصحابنا وأبوه وعمومته، وكان أوجههم إسماعيل وهم بيت بالكوفة من جعفي، يقال لهم: بنو أبي سَبرة منهم خَيثمة بن عبد الرحمن صاحب عبد الله بن مسعود))[٢].

---

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٠ ـ ١١١ الرقم ٢٨١.

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام) وقال بحقّه: ((إسماعيل بن عبد الرحمن الجُعفي الكوفي، تابع، سمع أبا الطفيل عامر بن واثِلة روى عنه وعن أبي عبد الله (عليه السلام) [١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وترجم له بالقول:

((إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي، تابعي، سمع من أبي الطفيل، مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان فقيهاً، وروى عن أبي جعفر (عليه السلام) أيضاً)) [٢].

وهناك ترجمة مُميّزة للعلامة الحلّي (قدس سره) للرجل ذكرها في خلاصة الأقوال، حيث أنّه زاد على النجاشي والشيخ الطوسي كما تقدم بالقول:

((ونقل ابن عُقدة أنّ الصادق (عليه السلام) تَرحّم عليه، وحُكِي عن ابن نُمير أنّه قال: إنّه ثقة، وبالجملة فإنّ حديثه اعتمد عليه)) [٣].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى ما ذكرناه في غير مورد من أنّ قد

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤ الرقم ١٢٤٣.
(٢) المصدر نفسه: ص ١٢٩ الرقم ١٧٨٠.
(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٥٤ الرقم ٣١.

توّفرت عند العلامة الحلّي (قدس سره) جملة من الكتب لأصحابنا المتقدّمين في أحوال الرجال نقل عنهم ككتاب ابن عُقدة.

ثمّ أنّه يقع الكلام في وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فنقول بعد التوكل على الله: إنّه لم يرد في حق الرجل التصريح بوثاقته من خلال الألفاظ المتعارَفة في التوثيقات، ولكن مع ذلك يمكن الانتهاء إلى اعتبار مروياته من خلال جملة وجوه، منها:

الوجه الأول:

ما ذكره النجاشي من أنّ الرجل أوجه إخوَته وأبناء إخوته وعمومته مع أنّهم بنفسهم وجوه في أصحابنا، ومن الواضح أنّ في هذا التعبير الشيء الكثير من الدلالة على الوثاقة للرجل في الحديث، ولكن لا بأس بالمزيد لإيراث الاطمئنان.

الوجه الثاني:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) من وصف الرجل بالفقيه، والتعبير بالفقاهة يَستَبطن مقدمات كثيرة، تقتضي القول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته كفقيه، خصوصاً بعد انضمامها إلى الوجه الأول.

الوجه الثالث:

ما ذكره العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال من أنّ الإمام

الصادق (عليه السلام) تَرحّم عليه.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال؛ فإنّ الشيخ المفيد (قدس سره) ذكر في الرواية التي نقلها ابن عُقدة في كتاب الاختصاص المنسوب إليه.

ولكن يرد عليه:

أنّه قد تقدم مفصلاً البحث في كتاب الاختصاص واعتباره ونسبته إلى الشيخ المفيد (قدس سره)، وانتهينا إلى نتيجة مفادها عدم قيام دليل لدينا على اعتبار الكتاب، فضلاً عن نسبته إلى الشيخ المفيد (قدس سره).

ويُضاف إلى ذلك ضعف سند رواية الاختصاص بِعِدّة مجاهيل وإرسال.

وفوق كلّ ذلك:

ذكرنا في مَبحث ألفاظ التوثيق أنّ الترحم ليس له دلالة على الوثاقة بنفسه في الحديث بوجه، بل غاية ما يَدلّ عليه أنّ المُترحَم عليه مورد طلب وعناية المُترحِّم للرحمة من الله تعالى له، وهذا أمر شائع في الشريعة الإسلامية، بل هو مطلوب ومحثوث عليه، ولا علاقة له بالوثاقة واعتبار الرواية، سواء أكان صادراً من المعصوم (عليه السلام) أو من الشخصيات الأخرى، فقد تَرحّم الإمام (عليه السلام) على كلّ من زار الحسين (عليه السلام)، فهل يمكن الالتزام بدلالة ذلك الترحم على وثاقة كلّ من زار الحسين (عليه السلام) في الحديث واعتبار مروياته؟

ثمّ أنّنا نعتقد أنّ العلامة (قدس سره) -كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم في غير مورد- أنّه كان يمتلك جملة من كتب الرجال لأصحابنا المتقدمين ممن لم تكن عند غيره حتّى ممن تقدم عنه ومنها كتب الرجال لابن عُقدة؛ بقرينة نقله في هذه المورد عن هذه الكتب في تراجم الرواة مما لم ينقله غيره عنهم كالشيخ الطوسي والنجاشي، وهذا واضح لِمن أطال النظر في تراجم الرجال وتراجم خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (قدس سره) وغيره من كتبه، ولكن مع ذلك فأصل دلالة التَرحّم على الوثاقة في الحديث مخدوش، كما تقدم.

الوجه الرابع:

ما ذكره العلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال من أنّه حُكِي عن ابن نُمَير أنّه قال: إنّه ثقة، كما تقدم.

ولكن أُعترِض على ذلك بالقول:

إنّ ما حكاه العلامة الحلّي (قدس سره) عن ابن نُمير لا يُستند إليه في قبول رواية إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي؛ وذلك لأنّ ابن نُمير كان عامياً[1].

ولكن من الواضح أنّه لا اعتداد بهذا الكلام ولا مقبولية له؛ وذلك لأنّ عُمدة الدليل على حجية خبر الثقة سيرة العقلاء، المُورَثة

(١) ينظر: النراقي، شعب المقال في درجات الرجال: ص١٦٤.

للاطمئنان بمؤدى الأخبار بمعية ما يستبطنه من كاشفية عن الواقع، ولا علاقة للأمر بالعقيدة بوجه، وعلى ذلك بنى الأصحاب ولأجله اعتمدوا على الرواة من الواقفة والفطحية، وحتّى العامة ممن ثبتت وثاقتهم.

مضافاً إلى أنّ توثيق غير الإمامي للإمامي يكشف عن وضوح وثاقة هذا الإمامي؛ لأنّهم ـ العامة ـ عادة ما يضعفون الرواة الإمامية لمجرد كونهم شيعة أو إمامية، فمع توثيقهم لهم فهذا يكشف عن وثاقتهم، بل أكثر من الوثاقة.

الوجه الخامس:

رواية صفوان بن يحيى بيّاع السابري عنه كما في مشيخة من لا يحضره الفقيه المتقدمة، وصفوان ممن ثبت لدينا أنّه لا يَروي بل لا يُرسل إلّا عن ثقة، فإسماعيل بن عبد الرحمن الجُعفي الكوفي ثقة لرواية صفوان عنه، مضافاً إلى ما تقدم من القرائن والشواهد والمؤيدات.

فالنتيجة: أن الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وأمّا الكلام في رجال الطريق، فهم:

الأول: محمد بن علي ماجِيلَويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم عمّه، وهو محمد بن أبي القاسم

ماجِيلَويه، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران الحبّابي البرقي، أبو عبد الله المُلقّب ماجِيلَويه، وأبو القاسم يُلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيين، ثقة، عالم، فقيه، عارف بالأدب والشعر والغريب، وهو صِهر أحمد بن أبي عبد الله على ابنته، وابنه علي بن محمد منها، وكان أخذ عنه العلم والأدب، له كتب منها كتاب المشارب، قال أبو العبّاس: هذا كتاب يقصد فيه أن يعرف حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكتاب الطب، وكتاب تفسير حماسة أبي تمّام.

أخبرنا أبي علي بن أحمد (رحمه الله)، قال: حدّثنا محمد بن علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمد بن علي ماجِيلَويه، قال: حدّثنا أبي علي بن محمد عن أبيه محمد بن أبي القاسم)) [1].

وحيث أنّه صهر أحمد بن محمد بن خالد (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) على ابنته، فمن الطبيعي أن يروي عنه في طريق الصدوق إلى إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي، كما في محل الكلام.

ولم نجد في ترجمة العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) ما يزيد على ترجمة النجاشي للرجل.

فالنتيجة: أنّ محمد بن أبي القاسم ماجيلويه ثقة، فقيه، معتبر

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٥٣ ـ ٣٥٤ الرقم ٩٤٧.

الحديث.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد، ويسمّى كذلك أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، وهو من الشخصيات التي وقع فيها الكلام المتعارض، فقد تعارض كلام الأعلام المتقدمين بحقّه، فنحتاج إلى بسط الكلام في حاله بالمقدار الذي نتمكن من اختيار شيء في حاله من ناحية الوثاقة في الحديث واعتبار مروياته.

فقد تَرجَم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن خالد البرقي، له كتاب النوادر، رويناه بالأسناد الأول عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله جميعاً، عن محمد بن خالد، وكُنيته أبو عبد الله)) [1].

نعم، نقل ابن داود في رجاله توثيق الشيخ الطوسي له في الفهرست [2]، مضافاً إلى نقله لتوثيقه له في الرجال، والموجود في الرجال توثيقه، ولكن في نسخة الفهرست للشيخ الطوسي لا يوجد فيها توثيق لمحمد بن خالد البرقي، ولعله سقط من النسخ.

بينما تَرجَم له في رجاله في غير مورد، منها:

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٦ الرقم ٦٣٩.

(٢) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ١٧١ الرقم ١٣٩٩.

المورد الأول: حينما عده في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) ولم يُعلّق عليه بشيء[١].

المورد الثاني: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ترجم له بالقول: ((محمد بن خالد البرقي، ثقة، هؤلاء من أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام)[٢].

المورد الثالث: حينما عَدّه في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُعلّق على حاله سوى بالإشارة إلى أنّه من أصحاب موسى بن جعفر (عليه السلام) والرضا (عليه السلام) [٣].

وفي قبال ذلك، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو عبد الله، مولى أبي موسى الأشعري، يُنسب إلى قرية برق رود من سواد قم على وادٍ هناك، وله أخوة يعرفون بأبي الحسن بن خالد وأبي القاسم الفضل بن خالد، ولابن الفضل ابن يُعرف بعلي ابن العلاء ابن الفضل بن خالد، فقيه، وكان محمد ضعيفاً في الحديث، وكان أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب، وله كتب، منها: كتاب التنزيل

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤٣ الرقم ٥١٢١.
(٢) المصدر نفسه: ص ٣٦٣ الرقم ٥٣٩١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص٣٧٧ الرقم ٥٥٨٥.

والتعبير، كتاب يوم وليلة، كتاب التفسير، كتاب مكة والمدينة، كتاب حروب الأوس والخزرج، كتاب العلل، كتاب في علم الباري، كتاب الخَطب.

أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، قال: حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه بجميع كُتبه))[1].

وترجم له ابن الغضائري في رجاله الضعفاء، بالقول:

((محمد بن خالد البرقي بن عبد الرحمن بن محمد بن علي، أبو عبد الله، مولى جرير بن عبد الله، حديثه يُعرف ويُنكر، يَروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل)) [2].

ثمّ أنّه لا بدّ من توجيه عبارة النجاشي بحق محمد بن خالد، فقد ذكر أنّه كان ضعيفاً في الحديث، وذكر ابن الغضائري بأنّه كان يروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل.

والظاهر أنّ مراد النجاشي من الضعف في الحديث في المقام هو ما أشار إليه ابن الغضائري من أنّ الرجل يروي عن الضعفاء كثيراً

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٣٣٥ الرقم ٨٩٨.
(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٣ الرقم ١٣٢.

ويعتمد المراسيل، واستظهارنا لذلك جاء بعد استقراء تام لجميع موارد ورود محمد بن خالد البرقي في كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة، والتي تبلغ أكثر من عشرين مورداً في كلّ الكتاب، وطالعناها حتّى نعرف حال الرجل وإمكانية الحمل على ما تقدّم، فقد كان الرجل يمتاز بأنّه روى عن الثقة وغير الثقة، بل حتّى المُتّهم بالغُلو، والكتب التي لم يُعرف أصحابها إلّا من روايته لها، فعلى سبيل المثال:

١ ـ روى كتب الثقات من العامة، مثل كتاب أَصرَم بن حَوشَب الثقة العامي، كما ذكره النجاشي [١].

وكتاب سعد بن سعد الأشعري القمّي الثقة غير المبوّب، بل كان هو الراوي له [٢].

وكتاب علي بن محمد بن حفص الأشعري، أبو قُتادة الثقة، حيث روى عنه محمد بن خالد كتابه [٣].

وكتاب محمد بن خالد الأحمس البَجلي الكوفي الثقة، حيث حدّث محمد بن خالد بكتابه [٤].

وكذلك روى كتاب هارون بن الجَهم بن ثُوَير بن أبي فاختَة

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠٧ الرقم ٢٧١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٧٩ الرقم ٤٧٠.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٧٢ الرقم ٧١٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٦٤ الرقم ٩٨٤.

الكـوفي الثقـة[١].

وكتاب يوسف بن عقيل البَجلي الكوفي الثقة [٢].

٢- روايتـه لكتـب أنـاس مهملـين، بـل بعضُهـم لا يُعـرف إلّا مـن جهـة الكتـاب الـذي يرويـه محمـد بـن خالـد البرقـي، كـما في أبي طالـب الأزدي [٣].

وكذلـك عمـن لم يذكـره النجـاشي في ترجمتـه بـشيء مثـل أبي طالـب البـصري بـن بُطـة [٤]، أو عمـران بـن إسـماعيل [٥]، أو عبـد بـن سـلمان [٦].

٣- روايتـه لكتـب مخـدوشي الحـال، كـما في عبـد الله بـن القاسـم الحارثـي الـذي عرّفـه النجـاشي بالقـول: ضعيـفٌ غـالٍ، وأعقـب ذلـك بذكر طريقـه إلى كتابـه الـذي ينتهـي بمحمـد بـن خالـد البرقـي عنـه بكتابـه[٧].

وعليـه، فالظاهـر أنّ هـذا النـوع مـن الـرواة الذيـن روى عنهـم محمـد بـن خالـد البرقـي هـو الـذي دعـا النجـاشي لوصفـه بأنّـه كان ضعيفـاً في الحديـث، الـذي فـسّره مـا تقـدم مـن المـوارد مضافـاً إلى كلـمات

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٤٣٨ الرقم ١١٧٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٥٢ الرقم ١٢٢١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص٤٥٩ الرقم ١٢٥٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٥٧ الرقم ١٢٤١.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٩٣ الرقم ٧٩٠.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٩٣ الرقم ٧٩٢.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٢٦ الرقم ٥٠٩٣.

ابن الغضائري في الرجل والذي كان بمعنى روايته عن الضعفاء كثيراً واعتماده المراسيل، فإنّ الإكثار من النقل عن الضعفاء من غير واسطة واعتماد المراسيل كان يُعتبر من الخدش في الراوي، وأسباب الخدش في الراوي دون المقدار القليل المتعارف الراجع لاختلاف الأنظار وإعمالها.

فالنتيجة: أنّ محمد بن خالد البرقي معتبر الحديث.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدم.

السادس: صفوان بن يحيى بيّاع السابري، ثقة، بل لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

فتحصّل مما تقدم: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى إسماعيل بن عبد الرحمن الجُعفي الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر وإن وقع فيه محمد بن سنان الضعيف؛ وذلك لأنّ الطريق في طبقته يَضُم مضافاً إليه صفوان بن يحيى بيّاع السابري الثقة الذي لا يَروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة.

وأمّا إسماعيل بن عبد الرحمن الجُعفي الكوفي، فقد تقدم أنّه ثقة، معتبر الحديث.

هذا تمام الكلام في الجزء الأول

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القران الكريم

٢. إثبات الوصية: المسعودي، أبو الحسن على بن الحسين بن علي(ت ٣٤٦هـ)، سنة الطبع: ١٤٢٦، الطبعة: الثالثة، الناشر: انصاريان - قم.إثبات عذاب القبر، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: الدكتور شرف محمود القضاة - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م، المطبعة: دار الفرقان، الناشر: دار الفرقان .

٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) ، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .

٤. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٥. إعلام الورى بأعلام الهدى: الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى،

سنة الطبع: ربيع الأول ١٤١٧، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة .

٦. إكليل المنهج في تحقيق المطلب: الكلباسي، محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني (ت١١٧٥ هـ)، تحقيق: السيد جعفر الحسيني الاشكوري، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٥ - ١٣٨٣ش، المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر.

٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

٨. الأمالي: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٤، الناشر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم.

٩. بحوث رجالية في تفسير القمّي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) ، الطبعة المحققة سنة الطبع: ٢٠٢٣م. ، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام، الناشر: دار الكوخ.

١٠. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة

الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

١١. بحوث في الكتب الأربعة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى.، سنة الطبع: ٢٠٢٢م. ، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام ، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٢. بيان خطأ البخاري: الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.

١٣. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١ هـ) تحقيق: علي شيري سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٤. تعاليق مبسوطة: الفياض، الشيخ محمد إسحاق (معاصر) ، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ ، المطبعة: الأصيل - قم المقدّسة.، الناشر: منشورات العزيزي .

١٥. تفسير القمّي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت ٣٢٩ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر:

مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران .

١٦. تنقيح مباني العروة، كتاب الصوم: التبريزي، الميرزا جواد بن علي (ت٢٠٠٦م)، الطبعة الثانية: ١٤٢٨هـ، المطبعة: نكين ، الناشر: دار الصديقة الشهيدة .

١٧. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران .

١٨. الجرح والتعديل: الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

١٩. جوابات أهل الموصل: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٢٠. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة:

الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٢١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٢. خلاصة تهذيب الكمال: الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت بعد ٩٢٣هـ).، تحقيق: قدم له واعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤١١، المطبعة: دار البشائر الإسلامية، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب/ دار البشائر الإسلامية.

٢٣. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٢٥. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٢٦. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، (ت ٢٧٤هـ) تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، الطبعة الثانية: ١٤٣٣هـ، منشورات: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام.

٢٧. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٨. الرسائل الرجالية: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق: محمد حسين الدرايتي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش، المطبعة: سرور الناشر: دار الحديث.

٢٩. شرح صحيح مسلم: النووي أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٣٠. شرح مشيخة الفقيه: السيد حسن بن عبد الهادي بن موسى

الموسوي الخرسان (ت١٤٠٥هـ)، سنة الطبع: ١٣٧٩هـ، الناشر: مطبعة النجف الاشرف.

٣١. صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٢. الضعفاء الكبير: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت٣٢٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٨هـ المطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٣. الضعفاء: الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، المطبعة: الدار الثقافة - الدار البيضاء المغرب، الناشر: الدار الثقافة- الدار البيضاء المغرب

٣٤. طبقات الرواة دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م. المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام، الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٣٥. طرائف المقال: الجابلقي، السيد علي أصغر بن شفيع بن علي أكبر الموسوي البروجردي(ت ١٣١٣ هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي

النجفي العامة،

٣٦. عادل هاشم، بحوث رجالية في الكتب الروائية. مخطوط

٣٧. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

٣٨. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٣٩. العلل: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، الناشر: دار طيبة - الرياض.

٤٠. عون المعبود: العظيم آبادي، الشيخ محمد شمس الحق (ت ١٣٢٩ هـ)،، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

٤١. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين

الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٤٢. فلاح السائل: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: غلام حسين المجيدي . المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي ١٣٧٧هـ.

٤٣. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٤. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٥. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: محمد علي الراغبي (معاصر)، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، الناشر: دار الأمين احمد - قم.

٤٦. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد

علي (معاصر) ، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت -لبنان.

٤٧. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٤٨. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٩. كتاب العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور إبراهيم السامرائي الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٩، الناشر: مؤسسة دار الهجرة

٥٠. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣ هـ) ، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت

٥١. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٢. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٩٧١ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت -لبنان.

٥٣. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) ، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان.

٥٤. المجروحين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي (ت ٣٥٤ هـ(، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع - عباس أحمد الباز - مكة المكرمة.

٥٥. محمد بن سنان بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٥٦. المسائل السروية: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: صائب عبد الحميد الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع -

بيروت - لبنان.

٥٧. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف

٥٨. مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان(معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ هـ، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي.

٥٩. مشايخ الكليني وتلامذته بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٦٠. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.

٦١. المصنف: الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت٢١١ هـ)، تحقيق: الشيخ المحدث حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، الناشر: المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي - بيروت

٦٢. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث.

٦٣. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

٦٤. المعجم الصغير: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي (ت ٣٦٠هـ) ، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٦٥. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٦٦. معرفة السنن والآثار، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، المطبعة : لبنان/ بيروت - دار الكتب العلمية، الناشر: دار الكتب العلمية.

٦٧. المفيد في معجم رجال الحديث: محمّد الجواهري (معاصر)، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ، المطبعة: العلمية، الناشر: مكتبة المحلاتي - قم - ايران .

٦٨. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية،

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٩. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٧٠. نخبة المقال في تمييز الاسناد والرجال: الدشتي، عباس حاجياني، الناشر:مطبعة مهر قم- ايران.

٧١. نقد الرجال: التفرشي، السيّد مصطفى بن الحسين الحسيني (ت ١٠٤٤ هـ) ، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شوال ١٤١٨، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .

٧٢. هدى الساري مقدمة فتح الباري: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر(ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، تاريخ النشر١٤٢١هـ ٢٠٠١م، دار النشر:
طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود - الرياض

٧٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء

الـتراث الطبعـة: الثانيـة سـنة الطبـع: ١٤١٤ المطبعـة: مهـر - قـم ، النـاشر: مؤسسـة آل البيـت عليهم السلام لإحيـاء الـتراث بقـم المشرفـة.

فهرسُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٩
الطريق الأول	١٣
على سبيل المثال:	١٤
ثمّ أنّه وقع الكلام في أبي علي صاحب الكِلَل:	١٤
الطريق الثاني	٢٨
ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخته:	٢٨
الأمر الأول:	٣٣
الأمر الثاني:	٣٤
الشاهد الأول:	٣٥
الشاهد الثاني:	٣٥
الشاهد الثالث:	٣٥
الشاهد الرابع:	٣٦
الشاهد الخامس:	٣٧
الشاهد السادس:	٣٨
الشاهد السابع:	٤٠
الشاهد الثامن:	٤٠
الشاهد التاسع:	٤٠
الشاهد العاشر:	٤١
الشاهد الحادي عشر:	٤١

الموضوع	الصفحة
الوجه الأول:	٤٨
الوجه الثاني:	٤٩
الوجه الثالث:	٥٠
الوجه الرابع:	٥٠
الطريق الثالث	٥٢
ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه:	٥٢
الطريق الرابع	٥٦
ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه:	٥٦
الوجه الأول:	٥٨
الوجه الثاني:	٥٩
الوجه الثالث:	٥٩
الوجه الرابع:	٦٠
الوجه الخامس:	٦١
الطريق الخامس	٦٩
القرينة الأولى:	٧٠
القرينة الثانية:	٧٠
القرينة الثالثة:	٧١
الطريق السادس	٧٣
ذكر الشيخ الصدوق (قدس سره) في مشيخة من لا يحضره الفقيه:	٧٣

الموضوع	الصفحة
أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:	٧٣
الوجه الأول:	٧٧
الوجه الثاني:	٨٠
الوجه الثالث:	٨٠
وأمّا الكلام في رجال الطريق الثاني فهم:	٨٤
الطريق الثالث ورجاله:	٨٧
الطريق السابع	٩٢
الطريق الثامن	١٠٥
الطريق التاسع	١١٧
الطريق العاشر	١٢٨
الطريق الحادي عشر	١٣٩
الطريق الثاني عشر	١٤٧
الوجه الأول:	١٥٥
الوجه الثاني:	١٥٦
الوجه الثالث:	١٥٦
الوجه الرابع:	١٥٧
الطريق الثالث عشر	١٦١
الوجه الأول:	١٦٥
الوجه الثاني:	١٦٥

الموضوع	الصفحة
الرواية الأولى:	١٦٦
الرواية الثانية:	١٦٧
الرواية الثالثة:	١٦٧
الرواية الرابعة:	١٦٩
الطريق الرابع عشر	١٧١
الوجه الأول:	١٧٢
الوجه الثاني:	١٧٣
الوجه الثالث:	١٧٤
الوجه الرابع:	١٧٥
الوجه الخامس:	١٧٦
الوجه السادس:	١٧٧
الوجه السابع:	١٨٠
الوجه الثامن:	١٨٤
الوجه التاسع:	١٨٨
الوجه العاشر:	١٩٠
الطريق الخامس عشر	١٩٤
الوجه الأول:	١٩٦
الوجه الثاني:	١٩٦
الوجه الثالث:	١٩٧

الموضوع	الصفحة
الوجه الرابع:	١٩٨
الوجه الخامس:	١٩٩
الوجه السادس:	١٩٩
الأمر الأول:	٢٠٥
الأمر الثاني:	٢٠٦
الوجه الأول:	٢٠٨
الوجه الثاني:	٢٠٩
الوجه الثالث:	٢١٠
الوجه الرابع:	٢١٢
الوجه الخامس: أنّ هناك عِدةّ روايات، منها:	٢١٣
الرواية الأولى:	٢١٣
الرواية الثانية:	٢١٥
الرواية الثالثة:	٢١٥
الطريق السادس عشر	٢١٨
الطريق السابع عشر	٢٢٠
الطريق الثامن عشر	٢٢٣
الطريق التاسع عشر	٢٢٨
الطريق العشرون	٢٣٥
الطريق الحادي والعشرون	٢٤٠

الموضوع	الصفحة
الطريق الثاني والعشرون	٢٤٥
الطريق الثالث والعشرون	٢٤٧
الوجه الأول:	٢٥٠
الوجه الثاني:	٢٥٢
الوجه الثالث:	٢٥٥
الوجه الرابع:	٢٥٦
الوجه الخامس:	٢٥٧
الطريق الرابع والعشرون	٢٥٨
الطريق الخامس والعشرون	٢٦٢
الوجه الأول:	٢٦٣
الوجه الثاني:	٢٦٤
الطريق السادس والعشرون	٢٦٥
الطريق السابع والعشرون	٢٧٣
الوجه الأول:	٢٧٤
الوجه الثاني:	٢٧٥
الطريق الثامن والعشرون	٢٧٧
الأمر الأول:	٢٧٨
الأمر الثاني:	٢٧٨
الطريق التاسع والعشرون	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
الوجه الأول:	٢٨٨
الوجه الثاني:	٢٨٩
الطريق الثلاثون	٢٩٣
الطريق الحادي والثلاثون	٣٠١
الطريق الثاني والثلاثون	٣١٦
الطريق الثالث والثلاثون	٣٢٤
الوجه الأول:	٣٢٦
الوجه الثاني:	٣٢٦
الوجه الثالث:	٣٢٦
الوجه الرابع:	٣٢٨
الوجه الخامس:	٣٢٩
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٣٣٧
فهرسُ المحتويات	٣٥٥